جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بعنوان :

نظريات الاقتصاد والتبادل الدولي

موجهة لطلبة تخصص التجارة والمالية الدولية

(ليسانس، ماستر، ودكتوراه)

إعداد

د. نور الدين جوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجزائر

noureddine-djouadi@univ-eloued.dz

السنة الجامعية : 2021/2020

الفهرس

الصفحة

المقدمة العامة أ

الفصل الأول

نظريات التبادل والتجارة الدولية

من التفكير الغريزي للتجاريين إلى الفكر الاقتصادي الحديث

.مدخل 02

1. قراءة عامة في مفهوم التبادل والتجارة الدولية 02

1. 1. أسس قيام التبادل والتجارة الدولية 05

1. 2. قواعد مراجعة نظريات التبادل التجارة الدولية 07

2. نظرة المركانتيليين للتبادل والتجارة الدولية» (1500 إلى 1750) 08

3. النظريات الكلاسيكية للتبادل والتجارة الدولية 10

3. 1. نظرية «القيم المطلقة» لآدم سميث 11

3. 2. نظرية «النفقات النسبية» لدافيد ريكاردو 13

3. 3. نظرية «القيم الدولية» لجون ستيوارت ميل 15

4. النظريات النيو الكلاسيكية للتبادل والتجارة الدولية 16

4. 1. نظرية «تكلفة الفرصة البديلة» لهابرلر 16

4. 2. نظرية «نسب توافر عناصر الإنتاج» لهكشر وأولين 18

4. 3. مفارقة الاقتصادي «ليونتييف» 19

5. النظريات الحديثة لتبادل والتجارة الدولية: 20

5. 1.نظرية «الفجوة التكنولوجية» 20

5. 2. نظرية «دورة حياة المنتج» 20

5. 3. نظرية «التنوع» 20

.خاتمة الفصل الأول : 21

الفصل الثاني

نظريات تفسير التبادلات التجارية الدولية

السلع والخدمات، رأس المال والعمل

.مدخل 24

1. الإطار النظري للتبادل الدولي في الخدمات 24

1. 1. «الخدمات» في القاموس الاقتصادي 27

1. 2. «الخدمات» في الفكر الاقتصادي 29

1. 3. «الخدمات» في وثائق «المنظمة العالمية للتجارة» (الجاتس) 33

2. نظريات تفسير التدفق الدولي لرأس المال 37

2. 1. مفهوم التدفق الدولي لرأس المال (التمويل الدولي) 38

2. 2. إشكاليات نظرية من التدفق الدولي لرأس المال 43
2. 3. نظريات تفسير التدفق الدولي لرأس المال 48
3. نظريات تفسير التدفق الدولي للعمل (رأس المال البشري) 50
3. 1. الإطار النظري لتدفق عنصر العمل: 51
3. 2. نموذج اقتصادي كلى لتفسير تحويلات العمال 53
3. 3. التجارة الدولية في عنصر العمل 57
.خاتمة الفصل الثاني 64

الفصل الثالث

الإطار النظري لمتعاملي السوق الدولية

الدولة، التكتلات، الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية

.مدخل 68
1. نظريات تقلص دور الدولة في السوق العالمية 68
1. 1. التطور التاريخي لدور الدولة في الاقتصاد 96
1. 2. ملامح تراجع دور الدولة في مصفوفة التبادل الدولي 70
1. 3. صور تقلص الدور الاقتصادي للدولة في منظومة التبادل الدولي 71
2. نظريات التكتل الاقتصادي 73
2. 1. الإقليمية الجديدة كمستوى تطوري لنظرية التكامل الاقتصادي 77
2. 2. مؤشرات صعود مكانة التكتلات الاقتصادية كطرف في التبادل الدولي 79
3. نظريات تفسير الشركات متعددة الجنسيات 80
3. 1. مفهوم الشركات متعددة الجنسيات 84
3. 2. الشركات متعددة الجنسيات والتبادل الدولي للاقتصاديات النامية 90
3. 3. تفسير سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على التبادل الدولي 92
4. التطور التاريخي لمؤسسات الاقتصاد العالمي 93
4. 1. تقييم استراتيجية اختراق المنظمات الدولية في التبادل الدولي 97
4. 2. تحليل علاقة التبادل الدولي بالتنمية 100
4. 3. واقع التبادل الدولي في ظل تنامي دور المنظمات الدولية 103
.خاتمة الفصل الثالث 104
الخامة العامة 101
قائمة المراجع 114

فهرس الجداول والأشكال

1. الجداول :

الجدول (2 .1): صادرات وواردات الخدمات التجارية للعالم (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) للفترة 1978 إلى 2019 24
الجدول (2 . 2): تطور ثقل التجارة العالمية في الخدمات مقارنة بتجارة السلع للفترة 1970 إلى 2000 26
الجدول (2 . 3): تفصيل قيمة ومعدل النمو السنوي لتجارة الخدمات للفترة بين عامي 1967 إلى 2009 26
الجدول (2 . 4): متوسط معدل النمو السنوي في تجارة الخدمات للفترة بين عامي 1967 إلى 2009 30
الجدول (2 . 5): خصائص عصر المعلومات والعصور التي سبقته 31
الجدول (2 . 6): أهم التواريخ والأحداث المتعلقة بـ «جولة الأوروغواي» للفترة بين عامي 1982 إلى 1995 34
الجدول (2 . 7): مساهمة الرأسمال الخارجي في تسوية عجز ميزان المدفوعات (1979 . 1992) 38
الجدول (2 . 8): تطور حجم التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية (1990-1998) 39
الجدول (2 . 9): ديون العالم الثالث كمؤشر لتطور حجم التدفق الدولي لرأس المال (1955 إلى 1980) 40
الجدول (2 . 10): بنية بعض مصادر التمويل الثنائي الرسمي للدول النامية بين عامي 1980 إلى 1993 41
الجدول (2 . 11): نسبة المساعدات التنموية من الدخل الوطني الإجمالي لبعض الدول الأوروبية 2010 41
الجدول (2 . 12) : حجم المعونات العمومية التنموية في التي منحت لأفريقيا أفريقيا 2000 إلى 2006 41
الجدول (2 . 13) : حجم العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال العام 2010 42
الجدول (2 . 14): إجمالي التدفقات المالية الخارجية إلى الدول النامية والناشئة 2005 إلى 2010 43
الجدول (2 . 15): تواريخ بدء عمليات التحرير المالي (العولمة المالية) في بعض الدول 43
الجدول (2 . 16): تطور مديونية الدول النامية في الفترة بين عامي 1980 إلى 2010 44
الجدول (2 . 17): نسب أسعار الفائدة الربوية في بعض الدول المتقدمة 2005 إلى 2010 44
الجدول (2 . 18) : التدفق الدولي للعمل كنسبة من إجمالي السكان (1990/2010) 50
الجدول (2 . 19): معدل التغير السنوي في الناتج الإجمالي الحقيقي في البلدان الصناعية 62
الجدول (2 . 20): تطور معدل البطالة في البلدان الصناعية خلال بعض السنوات 1978 إلى 1997 62
الجدول (2 . 21): نسبة من يعملون لبعض الوقت في البلدان الصناعية 1973، 1983 و1994 63

الجدول (3 . 1) : المتوسطات السنوية لنمو الإنتاج الصناعي في بعض الدول المتقدمة 1958 إلى 1965 69
الجدول (3 . 2): الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الخارجية إلى مناطق العالم 1970 إلى 2019 73
الجدول (3 . 3): فجوة النمو بين دول بعض التكتلات بدايات ظهور تيار التكتل التجاري 74
الجدول (3 . 4): مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي المنهج التقليدي والإقليمية الجديدة 79
الجدول (3 . 5): عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الاستثمار فيها نهايات القرن الماضي 81
الجدول (3 . 6): قوة «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» من خلال مؤشر الإيرادات 82
الجدول (3 . 7): تطور عدد «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» وفروعها 1990 إلى 2004 82
الجدول (3 . 8): الثقل الاقتصادي للشركات متعدّدة الجنسيات في الاقتصاد العالمي 1982 إلى 2004 83
الجدول (3 . 9) :بعض مؤشّرات قوة الفروع الأجنبية للشركات متعدّدة الجنسيات بدايات القرن الراهن 84
الجدول (3 . 10): التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي للاقتصاديات النامية 2008 إلى 2010 86
الجدول (3 . 11): نسب توزع حصص التصويت داخل صندوق النقد الدولي للفترة بين عامي 1945 إلى 2000 95
الجدول (3 . 12): مقارنة بين عدد السكان ونسبة التصويت لبعض أعضاء في صندوق النقد الدولي 96
الجدول (3 . 13): نسب توزع حصص التصويت على بعض الدول الأعضاء في البنك الدولي 2005 96
الجدول (3 . 14): نسب الفقر في بعض مناطق العالم (1982 إلى 2008) 101

2. الأشكال :

الشكل (1.1) : شرح «النظرية الكمية للنقود» 09

الشكل (2.1) : تحقق التوازن في حالة « الفائض في الميزان التجاري » 10

الشكل (2 .1): حصة الخدمات التجارية من تجارة السلع والخدمات العالمية للفترة 1980 إلى 2011 25

الشكل (2 .2): التجارة في الخدمات مقارنة بتجارة السلع المصنعة والمواد الأولية 1967 إلى 2009 25

الشكل (2 .3): تطور حالة المجتمع البشري على مدى مليون سنة حتى الثورة الصناعية 31

الشكل (2 .4):معدلات الانفتاح المالي العالمي وحجم التدفق الدولي لرؤوس الأموال 37

الشكل (2 .5): ارتفاع التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية خلال الثلث الأخير للقرن الماضي 38

الشكل (2 .6): الإطار العام لإجمالي التدفقات الرأسمالية على المستوى الدولي 40

الشكل (2 .7): الدفق الدولي الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2000 إلى 2012 42

الشكل (2 .8): التدفق الرسمي للتحويلات مقارنة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات 51

الشكل (3 .1): تعاظم درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد العالمي ما بين عامي 1970 و 2000 70

الشكل (3 .2): تعاظم مكانة التكتلات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي 73

الشكل (3 .3): تطور عدد «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» 2000 إلى 2011 80

الشكل (3 .4): التغييرات التنظيمية الوطنية 2000 إلى 2010 81

الشكل (3 .5): التدفقات العالمية للشركات متعددة الجنسيات للفترة ما بين عام 2002 إلى 2013 87

الشكل (3 .6): التحكم المباشر، والتحكم غير المباشر بين فروع الشركة متعددة الجنسيات 87

الشكل (3 .7): التحكم غير المباشر بين فروع والشركات المتفرعة والفروع الثانوية لشركة متعددة الجنسيات 88

الشكل (3 .8): علاقات التحكم لشركة متعددة الجنسيات وفروعها عبر الحدود 89

المقدمة

المقدمة العامة

تتناول هذه المطبوعة موضوعة التجارة الدولية، من حيث المفهوم والإطار النظري العام. وهي موجهة عموماً لكل الراغبين في فهم التجارة الدولية والإلمام بالموضوعة من حيث تفاصيلها المفاهيمية والنظرية والنقدية، وخاصة منهم طلبة الجامعة للأطوار الثلاث الليسانس والماستر والدكتوراه.

وقد عالجنا في الفصل الأول في نظريات التبادل والتجارة الدولية من بداية ظهور التفكير الغريزي للتجاريين القرن الخامس عشر ميلادي إلى الفكر الاقتصادي الحديث، متطرقين إلى قراءة عامة في مفهوم التجارة الدولية وأسس قيام التبادل بين دول العالم، وأهم القواعد القاعيدة في منهج مراجعة النظريات الاقتصادية عموماً.

وفي الفصل الثاني، تطرقنا إلى نظريات تفسير التبادلات التجارية الدولية (السلع والخدمات، رأس المال والعمل)، مفصلين في الإطار النظري للتبادل الدولي في الخدمات ومفهومها في القاموس الاقتصادي، وفي وثائق «المنظمة العالمية للتجارة» (الجاتس)؛ إضافة إلى طرح تعريف التدفق الدولي لرأس المال (التمويل الدولي) وسرد إشكاليات نظرية من واقع تحركه دوليا والنظريات اليت فسرت كل ذلك. وأخيراً، استحضرنا نظريات تفسير التدفق الدولي للعمل (رأس المال البشري) معززين الفصل نموذج اقتصادي كلى لتفسير تحويلات العمال.

وفي الفصل الثالث، سعينا لتحديد الإطار النظري لمتعاملي السوق الدولية: الدولة، التكتلات، الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية. وكانت البداية بمراجعة مسارات تقلص دور الدولة في السوق العالمية والنظريات التي فسرت ذلك، ثم تحديد ملامح تراجع دور الدولة في مصفوفة التبادل الدولي وصور تقلص الدور الاقتصادي للدولة في منظومة التبادل الدولي. وفي العنصر الثاني منه تطرقنا لنظريات التكتل الاقتصادي ببعدية الإقليمي وعبر الاقليمي، وحاولنا قراءة أهم مؤشرات صعود مكانة التكتلات الاقتصادية كطرف في التبادل الدولي. وفيما تعلق بالشركات متعددة الجنسيات فقد استحضرنا أهم النظريات التي فسرت نشأتها، وأجرينا تحليلاً لأهم عوامل سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على التبادل الدولي، وفي الختام قمنا بمراجعة لتطور مؤسسات الاقتصاد العالمي وتقييم استراتيجية اختراقها للتبادل الدولي وعلاقتها بالتنمية خاصة في البلدان النامية.

وهده المطبوعة هي خلاصة مسيرة تدريس مقياس التجارة والاقتصاد الدولي لمدة تزيد عن 15 سنوات في الجامعة. وهو ما أعاننا على صياغة المعلومات بشكل يناسب مع الاحتياجات العلمية للطلبة. كما نشير إلى أنها عبارة على إعادة قولبة علمية ومنهجية لمطبوعة سابقة بعنوان: التجارة الدولية قراءة مفاهيمية؛ وقد أقدمنا على إعادة القولبة هذه بمرتجى تسهيل مهمة البحث للطلبة والباحثين المهتمين بقضايا نظريات التبادل والتجارة الدولية.

ونحن ندعوا الله عز وجل أن يوفقنا ليكون هذا العمل في المستوى المطلوب، وليجعل منه عملاً يثري المكتبة الجامعية والعلمية عموماً.

الفصل الأول

نظريات التبادل والتجارة الدولية

الفصل الأول:

نظريات التبادل والتجارة الدولية

من التفكير الغريزي للتجاريين إلى الفكر الاقتصادي الحديث

. مدخل:

يؤكد التاريخ أن مواضيع العلاقات الاقتصادية الدولية عموماً و«التجارة الدولية» خاصةً، اتخذت منذ بدايات القرن 15 ميلادي منعرجا مهما منحها أهمية فكرية وميدانية بالغة، وهو الشيء الذي تجلى في انفجار ثورة فكرية جسدتها مساهمات الفلاسفة والأدباء في محاولاتهم لتأصيل وتنظير العلاقات التجارية الدولية.

كما ويؤكد التاريخ الاقتصادي أيضا، أن تلك الأهمية تنامت بشكل موازٍ لتعاقب مراحل تطور المجتمع الدولي. ولعل المرحلة الحالية أعطت تلك الأهمية دفعة قوية كوننا نعيش اليوم في عالم يتسم بتعقد واقعة وسرعة تغير معطياته وصعوبة التكهن بملامح مستقبله، خاصة في ظل:

1. التعقد والتشابك الشديدين للعلاقات الدولية بفعل الانتشار الواسع لأطروحات تراجع دور الدولة الوطنية بسيادة مفاهيم العولمة و العالمية ومفاهيم الاندماج الاقتصادي على صعيديه الإقليمي والدولي وبكامل صوره من اندماج كلي أو اندماج جزئي في شكل عقود شراكة واتفاقيات تعاون ... الخ .
2. توسع أطراف التبادل داخل السوق الدولية من خلال بروز كيانات تتحدى الدول في التأثير على سيرورة الاقتصاد الدولي يتمثل أهمها في : الشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية ... الخ .
3. تجاوز محتوى التدفقات الدولية النفق الضيق للتجارة السلعية إلى علاقات تبادلية دولية تشمل: صفقات تجارية لتبادل سلع خدمية ومعرفية غير مادية. تحول عنصر العمل إلى سلعة دولية استراتيجية، تشكل أساسا يعتمد علية مناهضو حرية التجارة الدولية لإثبات وجود قصور في آليات الدعوة لأطروحة العولمة من منظور «تجارة بلا حدود وبلا قيود»[1]. تدفقات دولية بأرقام فلكية لرؤوس الأموال بين الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الوطنية.

1. قراءة عامة في مفهوم التبادل والتجارة الدولية:

تعني كلمة «التجارة» في القاموس الاقتصادي، العمل على تصريف الفائض عن الحاجة مما هو متوفر، في ظل سلوكيات اقتصادية تبادلية تتحدد فيها معايير التبادل من خلال قوى السوق، وعبر قانون «الطلب والعرض» الناتج عن اختلاف رغبات مجموع الأفراد الداخلين ضمن أطراف الصفقة. وعندما نكون بصدد الحديث عن علاقة تبادلية بين جملة من الدول، ننتقل بمستوى التحليل إلا ما يدعى بـ «التجارة الخارجية أو الدولية» والتي تعرف بأنها : « فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية»[2] .

---

[1]. لمزيد من التفصيل حول قضية مشكلة الانتقال الحر لعنصر العمل على الصعيد الدولي، راجع دراسة الأستاذ الدكتور أمير السعد : **مقاربة في إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 1999/17، ص 6 . 7 . 8 . 9.

2 . أحمد جامع، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص 3 .

والجدير بالذكر هنا، أن هناك اختلافا ظهر بين المنظرين فيما يتعلق بالتفرقة بين مفهومي «التجارة الخارجية» و«التجارة الدولية»، حيث توصلوا في آخر المطاف إلى حصر مصطلح «التجارة الخارجية» في معناها الضيق الذي لا يغطي سوى الصادرات والواردات المنظورة (السلعية و الخدمية) وغير المنظورة (التدفقات المالية التي لا تظهر في حسابات ميزان المدفوعات)، في حين وضع اصطلاح «التجارة الدولية» للدلالة على المعنى الأوسع الذي يشمل كلا من الصادرات والواردات المنظورة إلى جانب حركة العمالة وتدفق رؤوس الأموال بين الدول[1].

وتعتبر «التجارة» من أقدم الأنشطة الاقتصادية التي عرفتها البشرية. وقد أخذت خلال تطورها التاريخي، العديد من الأنماط والأشكال، وخاصة فيما يتعلق بآليات نقل الملكية عبرها بين المتعاملين الاقتصاديين أطراف الصفقة التجارية محل الإبرام على الصعيد الدولي .

ويعتبر التسلسل التأريخي الذي انجر عنه تطور مفهوم «النقود» من أهم العوامل التي أدت على ميلاد تلك الأنماط والأشكال التي اكتست مفهوم «التجارة» فتحول «النقود»، من نظام المقايضة إلى نظام النقود السلعية ومن ثم المعدنية لتليها الورقية، أثر بشكل واضح في مسار الفكر التنظيري لـ «التجارة الدولية» ذلك المسار التاريخي الذي شهد ظهور العديد من النظريات المفسرة لميكانيزمات التبادل الدولي .

ففي البداية كانت عمليات التبادل تتم وفق نظام «المقايضة» (أي مبادلة سلعة بسلعة أخرى) . ولكن تطور المجتمع الدولي واتساع نطاق التخصص وتقسيم العمل زاد في كمية الفائض المعد للمبادلة . الشيء الذي جعل من نظام «المقايضة» غير قادر عن تلبية ما وضع من أجله، نظرا لما أصبح يكتسيه من عيوب، والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي :

- صعوبة معرفة نسب مبادلة السلع بعضها ببعض .
- صعوبة توافق رغبات الأفراد أطراف الصفقة .
- عدم قابلية بعض الأنواع من السلع للتجزئة .
- عدم توافر أداة صالحة لاختزان القيم ... الخ .

من هذا المنطلق، وكمحاولة لتفادي جملة تلك العيوب، وسعيا للتأقلم مع المعطيات التي يفرضها الواقع التجاري، لجأت الشعوب إلى اعتماد ما أصطلح عليه فيما بعد بنظام «النقود السلعية»، أين تم اختيار سلعة واحدة ذات مزايا معينة .يتمثل أهمها في صفة القبول العام .لتكون معيارا للتبادل، كالماشية والجلود، الملح، السكر، الأرز، الصدف، التبغ ... الخ .

وفي مرحلة تالية، تم اللجوء إلى «المعادن» وبشكل خاص الثمينة منها كالذهب والفضة، لجعلها كوسائل للتبادل، لننتقل بذلك إلى نظام «النقود المعدنية»، وذلك نظرا لما تمتاز به هذه المعادن من مزايا تجعل منها الوسيلة الأنسب لهذه المهمة في ظل معطيات تلك الحقب من الزمن :

1. عدم قابليتها للتلف، وبالتالي فهي الأنسب للقيام بدور مستودع للثروة .
2. قابلة للتجزئة بسهولة إلى قطع متماثلة تلائم مختلف حاجات التداول .
3. ارتفاع ثمنها ... حيث أن جزءا صغيرا منها يمكن مبادلته بكمية كبيرة من السلع و الخدمات
4. سهولة نقلها ... وهذا يرتبط بارتفاع ثمنها، ذلك أن نقل جزء صغير منها يعادل نقل كمية كبيرة من السلع.
5. الثبات النسبي في قيمتها بالمقارنة مع غيرها من السلع .
6. سهولة التعرف عليها والتحقق من درجة نقائها .
7. الطلب الكبير عليها للاستعمالات الأخرى كالصناعة والحلي وطب الأسنان وغيرها ... الخ

ومن هنا بدأ نظام المعدنين يظهر إلى الوجود، وبدأت معه أفكار تحصيل الثروة مع تطور التخصص وتقسيم العمل، وبدأ منحنى «التجارة الدولية» يأخذ اتجاه آخر، وصولا للوضع الراهن للاقتصاد الدولي .

1 . سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، ط 2 القاهرة، 1993، ص 32 .

وبشكل عام، تنتمي «التجارة الدولية» إلى حقل بحوث «الاقتصاد الدولي»، فهو . أي الاقتصاد الدولي . الإطار العام لها، لهذا نعتقد أنه يجب منهجياً على الأقل الوقوف عند الإطار المفاهيمي العام لـ «الاقتصاد الدولي» كمدخل نظري للمفهوم العام لـ «التجارة الدولية». فلغوياً، «الاقتصادُ الدَولي» : جُملةٌ اسمية، تبدأ باسمٍ لفظاً وليس تقديراً، وتتركب من كلمتين : كلمة «الاقتصادُ»، وهي مبتدأٌ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة على آخره . وهي اسمٌ مشتق من الأصل اللغوي «قَصَدَ»، والذي يعنى في باب النفقة[1]: التوسط بين الإسراف (أو الإفراط) والتقتير (أو البخل). وتكتب بهمزة الوصل (ألف غير مهموزة) لأن فعل الأمر منها «اقْصِدْ» فعل أمرٍ من فعلٍ ثلاثي «قَصَدَ». أو لأن فعلها الماضي خماسي «اقتَصَدَ».

وفي الاصطلاح، لم يرد لفظ «الاقتصاد» عند العرب إلا بالمعنى السابق، وأما دلالتها الراهنة فقد أستحدث لها لاختزال مضمون بابي المعاملات المالية والتجارية ضمن طرحٍ اصطلاحيٍ واحدٍ[2]، وأضيفت قبلها كلمة «علم» (أي : علم الاقتصاد) للدلالة على مجمل القواعد التي تنظم تلك السلوكيات البشرية فيما بينهم كأفراد أو فيما بين تجمعاتهم كأمم أو أقاليم، وفيما بين حاجياتهم وبين المتاح من الموارد الطبيعية.

وهو . أي الاقتصاد . سلوكٌ يتعلق بالبشر، ولا يصلح لما عداهم من الْبَرِيَّةِ (أو المخلوقات)، لأن الإنسان هو المنفرد بالنفقة، وهو الكائن الوحيد المفكر الذي ينطبق عليه سلوك التوسط ومنطق الموازنة بين الحاجة التي تعتريه وبين المتاح الذي يقابله (سيما في حال وجود ظاهرة الندرة التي تمثل جوهر إشكالية علم الاقتصاد) . وهو الطرح الذي يدعم صحة القول بمقولة : أن علم الاقتصاد، هو : فرعٌ من فروع العلوم الإنسانية وحقلٌ من حقول العلوم الاجتماعية.

والكلمة الثانية من جملة «الاقتصادُ الدَولي»، هي مفردة «الدَولي»، نعتٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمة على آخره. وهي صفةٌ مشتقة من المصدر اللغوي «الدَوْلَةَ»، والذي يعنى قاموساً: كل ما يُتَدَاولُ، فيكون مرة لهذا ومرة لذاك، وتطلق إجمالاً على «البلاد»[3] (أي المكان العامر الآهل).

وفي الاصطلاح وضعت . أي كلمة الدولي . بعد كلمة «الاقتصاد» للدلالة على ذلك الفرع من علم الاقتصاد (أي فرع : الاقتصاد الدولي) المعني المختصين فيه بدراسة حقلي التنظير والتنظيم[4] للعلاقات الاقتصادية فوق الوطنية بشقيها التجارية والمالية، والتي تربط دولة ما ببقية الدول (الأمم أو البلدان) عبر حدودها الإقليمية بما فيها : اليابسة، الجزر التابعة، المجال الجوي، الشاطئ البحري ... الخ .

ولضبطٍ أدق للمفهوم، نرى بأهمية الإشارة للفرق بين بين مفردتي الدولة والإقليم والواردتين في التعريف أعلاه. فهو خلط يقع فيه الكثير، وهو خطير وله أثر بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي[5]. فيقصد بالدولة، الأرض التي تتولى حكومة ما إدارتها، ويتحرك (أو يتدفق) داخلها الأشخاص والسلع ورأس المال (أي عناصر الإنتاج) بحرية مطلقة. ومفردة الإقليم أوسع في دلالتها، وتشمل وفي حال البلدان البحرية كافة الجزر التي تخص البلد والخاضعة لنفس السلطات المالية والنقدية التي يخضع لها الجزء البري الرئيس من البلد بحيث تستطيع السلع والأشخاص ورأس المال التنقل بحرية من تلك الجزر وإليها بدون أي نوع من إجراءات الجمارك أو الهجرة . ويَشمُل «الإقليم الاقتصادي» لأي بلد على الآتي :

أ. الفضاء الجوي، والمياه التابعة والجرف القاري.
ب. الجيوب الحكومية في بقية العالم (سفارات، قواعد ... الخ).
ج. المناطق الحرة أو المخازن الجمركية .... الخ .

---

1 . **المنجد في اللغة والأعلام**، الطبعة 21، دار المشرق، بيروت، 1973، ص 632 .

2 . وعلى ما يبدوا فقد أستحدث تلك الدلالة لمرادفة المصطلح اللاتيني : *OIKONOMIA* ، والذي يتكون على مستوى الاشتقاق وفي الأصل من مفردتين هما : «*Oikos*» وتعني «المنزل»، و«*Nomos*» تعني «إدارة أو تسيير»، وقد ركبتا للدلالة على فن «إدارة المنزل»، وطرق حسن تسيير حاجيات الإنسان، ومن ثم عممت .

3 . **المنجد في اللغة والأعلام**، مرجع سابق، ص 230 .

4 . فكرة استعمال مفردتي « التنظير» و« التنظيم » مستوحاة من كتاب : سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين : التنظير والتنظيم**، مرجع سابق. والتنظير، يعني وضع النظريات. أما التنظيم، فيقصد به تخطيط السياسة الاقتصادية.

5 . مقتبس وبتصرف من : **معجم المصطلحات الاقتصادية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 32 .

وعموماً، عان «الاقتصاد الدولي» من تذبذب شديد في محاولات تحديد المعنى الدقيق له، وهو الشيء الذي أفرز غموضا كبيرا خاصة لدى فئة الهواة والمبتدئين من الباحثين، فالكثير منهم يعتقد أن مواضيع الاقتصاد الدولي تعبر عن ذلك القسم من علم الاقتصاد المختص بدراسة العلاقة بين مجموع دول العالم الـ 196 فقط[1] . وهذا التفسير تقليدي ومجحف ويكتسيه الكثير من القصور في تحديد المعنى، فمواضيع الاقتصاد الدولي تتعدى مدياتها العلمية ذلك التضييق إلى دراسة المجتمع الدولي بكل ما يحتويه من فكر تنظيري وتحليل ميداني للظواهر الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالجانب التنظيري للاقتصاد الدولي فيشار من خلاله إلى مجموع المساهمات الفكرية التي شهدها تاريخ الفكر الاقتصادي والاقتصاد السياسي من زاوية محاولات تأصيل مفاهيم وآليات التجارة الدولية، وهو ما تسبب في بروز العديد من المدارس والمذاهب الاقتصادية، بدءً بالتجاريين والكلاسيك ووصولا إلى مدرسة التفوق التكنولوجي .

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه يعتبر وبحق القرنان الثامن عشر والتاسع عشر أكثر العصور تنويرا في ميدان إغناء الفكر الاقتصادي، حيث برزت أكبر وأنشط مساهمات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي : آدم سميث، دافيد ريكاردو كارل ماركس، والتي أصبحت مرجعا أساسيا ينبغي الركون إليه على الدوام المتعلقة بمؤشرات التجارة الدولية[2] .

وأما الجانب الميداني فيتعلق بدراسة آليات السياسة الاقتصادية المتحكمة في السوق الدولية، عبر تحليل العلاقة بين أطراف التبادل فيها باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الدوليين داخلها، والذين يتجاوز معناهم مجموع دول العالم ليحتوي حزمة من المتعاملين الآخرين، والذين لهم من المزايا ما يجعلهم أكثر فاعلية في التأثير على سيرورة الاقتصاد الدولي من تلك الدول نفسها. فبجانب مجموع دول العالم يتواجد كل من الشركات متعددة الجنسية[3] والمنظمات الدولية[4] .

بناء مما سبق، يمكن القول دون أي ريب أن «الاقتصاد الدولي» يعبر عن ذلك المزيج المعقد بين تنظير الفكر الاقتصادي بتاريخه العريق والمجاهد لضبط آليات «التجارة الدولية» وبين ظواهر الواقع الدولي التي تجسد مسار السياسة الاقتصادية، والتي تعمل بدورها على التأثير على ملامح علاقات المتعاملين داخل السوق الدولية دولاً كانت أو منظمات وشركات عالمية النشاط على مستوى ثالوث التدفقات الدولية : السلع، رأس المال، العمل.

1. 1. أسس قيام التبادل والتجارة الدولية:

لم يكن بروز مفهوم «التجارة الدولية» وتشكل آليات التبادل فيها، نتاجا لفراغ تاريخي، بل كان ميلاد منطقيا لتزاوج حزمة من الأسباب والمقومات التي تشكلت عبر تسلسل تاريخي في بوتقة مزيج علمي مس كل من الجانبين النظري والميداني للسلوك البشري . ويمكن إيجاز جملة الأسباب التي أدت إلى قيام «التبادل الدولي» في عدة نقاط نذكر أهمها كما يلي :

أولاً. التوزيع الدولي اللا متكافئ لعناصر الإنتاج :

فالملاحظ أن «دول العالم تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث مزاياها الطبيعة المكتسبة . فهذه الدولة تتمتع بجو معتدل يؤهلها لإنتاج نوع معين من المحاصيل كالموز أو البن أو التوابل، وتلك تتمتع بجو حار يؤهلها لإنتاج نوع آخر من المحاصيل الزراعية كالقمح أو الشعير أو الكتان . وتلك تتمتع بأرض صخورها ذات تكوين جيولوجي معين تؤهلها لإنتاج نوع معين من المعادن كالبترول أو الفحم أو الحديد ... الخ »[5] .

---

1. يتكون المجتمع الدولي من حوالي 196 دولة موزعة على 05 قارات كالتالي : أفريقيا 54 دولة . آسيا 45 دولة أوروبا 47 دولة . أمريكا 36 دولة . أستراليا 14 دولة : محمد الهادي لعروق، **أطلس الجزائر والعالم**، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.

2. أمير السعد، مرجع سابق، ص 6 .

3. فعلى سبيل المثال لا الحصر: ولكي يدرك المرء القوة الاقتصادية لهذه الشركات يكفي أن نذكر الأمثلة التالية «حيث يفوق رقم معاملات «جنرال موتور» الدخل الوطني الخام للدانمارك، ويفوق رقم معاملات «فورد» الدخل الوطني لجنوب إفريقيا، ويفوق رقم معاملات شركة «تويوتا» الدخل الوطني للنرويج. المرجع: الحبيب الجنحاني، **ظاهرة العولمة الواقع والآفاق**، مجلة عالم الفكر، العدد 02، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، ص 28 .

4. والتي يعتبر أهمها : البنك الدولي. منظمة التجارة العالمية. صندوق النقد العالمي .... الخ .

5 . موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، ط 1، 2001، ص 14 .

كما أن هناك الكثير من الدول بها فائض في عنصر «العمل» (النمو الديمغرافي الكبير في ظل تعطل قطاعات الإنتاج ومعدلات الاستثمار)، في الوقت الذي اتسمت فيه مجتمعات أخرى بالشيخوخة (أي قلة قوة العمل).

وأما فيما يتعلق بعنصر «رأس المال»، فالواقع الدولي يظهر أن بعض المجتمعات فيه حظيت بفرصة تاريخية لتراكم كبير لرؤوس الأموال، في نفس الوقت الذي تعاني فيه مجتمعات أخرى من فقر مدقع .

إن هذا التباين في التوزيع الطبيعي لـ «عناصر الإنتاج »، يطرح حتمية فحواها عدم قدرة أي كيان دولي على أن يحقق اكتفاءه الذاتي منتهجا سياسة العزلة ومعتمدا بشكل كلي على ما يملك فقط.

ثانياً . التخصص الدولي كأساس لقيام التبادل الدولي:

من خلال من استنتجناه من العنصر السابق، من استحالة اعتماد الدول على ما تمتلكه لإنتاج ما كل تحتاجه، وتوازيا مع النزعة البرغماتية للمستهلك والمنتج في رغبتها الدؤوب لخلق السلع ذات الجودة العالية وذات السعر المنخفض والتي تحقق ربحا عاليا، لا تمتلك الدول سوى اللجوء لإنتاج السلع التي تؤهلها لها طبيعتها ومزاياها الاقتصادية، مجسدة بذلك مفهوم «التخصص الدولي» والذي يعتبر من أقوى أسس قيام «التجارة الخارجية».

إن تحليل مفهوم «التخصص الدولي» من مفهوم الإنتاج السلعي، يدفعنا للتمييز بين الحالات التالية[1] :

1. سلع لا يستطيع الاقتصاد الوطني أن تنتجها بشكل مطلق، لعدم توفر عناصر الإنتاج بشكل يساعد على ذلك، الشيء الذي يدفع بالدولة لاعتماد سياسة الاستيراد لسد العجز من تلك المنتجات .
2. سلع باستطاعة الاقتصاد الوطني إنتاجها، ولكن بكميات تتعادل ومعدلات الطلب المحلي عليها، وهي الحالة التي تكون فيها «التجارة الخارجية» لهذا القطاع مجمدة بالكامل من جانبي التصدير والاستيراد .
3. سلع تنتجها الدولة بكميات أقل مما احتياج استهلاكها المحلي، الشيء الذي يدفع بالحكومة للسعي لسد العجز، وبذلك نكون في حالة ضرورة دعم الاستثمار المحلي الناشط في ذلك القطاع، أو اللجوء إلى الاستيراد .
4. سلع تنتجها الدولة بكميات تتجاوز استهلاكها المحلي، أي حدوث فائض من الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، وبذلك نكون في حالة القدرة على تصدير.

. **ملاحظة هامة :** تجدر الإشارة إلى «التخصص الدولي» والعوامل المشكلة له ليست مفاهيم ثابتة، بل هي معايير متغيرة تتأثر بالعديد من العوامل كتغير الزمان والبيئة، درجة التطور، التقدم التكنولوجي ..... الخ.

ثالثاً . الميول والذوق الغالب على بنية الاستهلاك المحلي :

قد يكتسب المستهلك المحلي «ولاء تاريخيا» لمنتجات بلد أجنبي، فيفضل بذلك استهلاك المنتجات الأجنبية بالرغم من توفر ما يماثلها ضمن قطاعات الإنتاج الوطني. كما وقد يتسبب «ارتفاع معدلات الدخول» لدى الأفراد في الإقبال على المنتجات الأجنبية في صورة استهلاك احتكاكي أو رغبة في التمتع بمستوى معيشي راق أكثر من الذي يوفره الإنتاج المحلي .

تأسيسا على ما سبق، فسوف تضطر مؤسسات الدولة الوطنية إلى إجراء عقود مبادلات دولية أملا في تغطية الطلب الوطني من المنتجات الأجنبية .

وفي الأخير، وبعد التطرق لمفهوم «التجارة الدولية» وتحليل أسس قيامها يتضح لنا وبشكل ضمني الأهمية التي تكتسيها هذه الأخيرة في دعم حركية داخل الاقتصاد الدولي، من خلال التأثير على دول العالم فرادا أو على المجتمع الدولي. كما ويمكن تجميع فوائد «التجارة الدولية» في[2]:

1 . اعتمدنا في التمييز على المرجع: عادل حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1993، ص 19. مع تصرف في ترتيب وصياغة العناصر.

2 . موسى مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 18 .

1. **زيادة الرفاه الاقتصادي** : وذلك من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات، إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق « التجارة الخارجية » إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول لديها ميزة اقتصادية في الإنتاج بسبب وفورات الحجم الاقتصادي .
2. **الاستغلال الأمثل للموارد** : فبدلا من أن تقوم الدولة بإنتاج كل احتياجاتها الشيء الذي يؤدي إلى هدر في الموارد الطبيعية والمكتسبة التي تملكها، فإنها بدلا من ذلك تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بإنتاجها بمزايا اقتصادية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وتستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بمزايا في إنتاجها، وهذا يؤدي إلى استغلال أفضل لموارد الدولتين .

1. 2. قواعد مراجعة نظريات التبادل التجارة الدولية:

بدءًا، المراجعة النظرية لـ «نظرية التجارة الدولية»، أو غيرها، تدفع بنا أولاً لضرورة التوقف عند :

أولاً. قواعد المراجعة النظرية في العلوم الاقتصادية:

قبل أية مراجعة لـ «نظرية التجارة الدولية»، أو غيرها، نعتقد بأهمية التوقف عند التأكيد على أنه لا يمكن فهم الحد الأدنى من فرع «التنظير» لـ «التجارة الدولية» (أو غيره)، إلا بعد فهم فكرة : **«أن كل نظرية صالحة فقط في حدود فرضياتها»**. لأنه خارج أطر ذلك، تنحدر معظم النظريات من مستوى عمل علمي إلى مستوى: سذاجة علمية، طرح طوبوي، خيال علمي ... الخ .

وعليه ولفهم أي طرح نظري، يجب:

أولاً، يجب الرجوع وولوج «المجال الزمني» و«الإطار المكاني» الحقيقيين اللذين تواجد بهما «المُنَظر»، ومن ثم إعادة قراءة مجمل مؤشراتهما الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية ... الخ بشكل دقيق، باعتبار أن ذلك يتيح إمكانات أوسع لفهم الأرضية الواقية والحياتية التي صممت ضمنها «النظرية»، سيما وأنه لا أحد ينكر أثر تلك «المتغيرات» في ذلك .

ثانياً، ضرورة المراجعة الدقيقة والفقه الجيد لكامل جزئيات «الفرضيات» التي خطها «المُنَظر» كحدود لمجال صلاحية طرحه .

ثالثاً، محاولة الرحيل للعيش ضمن «الواقع الافتراضي» الذي رسمت حدوده بين : زمكان «المُنَظر» وفرضياته.

رابعاً، عدم محاولة اختبار «النظرية» بمعطيات الراهن (المجردة أو الملموسة)، باعتبار ذلك وفي غالب الأحيان يفرغ «النظرية» من دقتها، ويقحمها . وكما سبق أن أشرنا . ضمن مطب الانحدار تجاه : سذاجة علمية، طرح طوبوي، خيال علمي ... الخ .

ثانياً. حقائق من تاريخ نظرية التبادل التجارة الدولية :

تأريخياً، هنالك ثلاث حقائق تاريخية يحب مراجعتها قبل ولوج فرع التنظير لموضوعات التبادل و«التجارة الدولية» :

أولاً، أنه على مستوى الطرح الغربي، وفي «أوروبا» لا نعتقد أنه كان هنالك قبل منتصف القرن الثامن عشر أية مساهمات تنظيرية يمكن أن ترقى إلى مستوى «نظرية اقتصادية مفسرة للتجارة الدولية». فتأريخياً، لم يثبت العثور على أي وثيقة أو مخطوطة تضمنت تفسيراً علمياً دقيقاً ومباشراً لـ «التجارة الدولية» قبل حلول العام 1758، أي قبل أن ينشر «دافيد هيوم» دراسته التي عنونها بعنوان «حول توازن التجارة الدولية»، والتي يعتبرها الكثير من المؤرخين أول ما يمكن أن يوصف بأنه «دراسة اقتصادية» بشرية تناولت موضوعة «التجارة الدولية» مباشرةً[1]. وقد

1 . نورالدين جوادي، **قراءة نقدية في أطروحة القطع والتقاطع**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 356 / أكتوبر 2008، ص 44 / بتصرف .

ذكر كل من «بول كريغمان» و«موريس أوبستفيلد» ذلك عندما كتبا قائلين في «مقدمة الفصل الأول» من كتابهما المشهور «الاقتصاد الدولي : النظرية والسياسة» ما معناه : أننا نستطيع القول بأن دراسة «التجارة الدولية» كمذهب اقتصادي بدأت مع ظهور الدراسة التي نشرها الفيلسوف الاسكتلندي «دافيد هيوم» بعنوان «حول توازن التجارة»، والتي تعتبر كأول « بحث اقتصادي» حقيقي تناول «النموذج الاقتصادي» . وقد نشرها «هيوم» العام 1758، أي قبل حوالي 20 سنة من نشر صديقه «آدم سميت » لكتابه «ثروة الأمم» العالم 1776[1] .

ثانياً، استناداً إلى الحقيقة التاريخية الأولى، حتى فترة الثلاث قرون ما بين عامي 1550 إلى 1766 والتي تدرس في أكثر من مقام بمسمى «المدرسة المركانتيلية» (أو التجارية)، هي في حقيقتها لم تحتضن «نظرية اقتصادية» واضحة، فهي في جوهرها سلوك تجاري نتج عن حسابات غريزية عشقت بريق «المعادن النفيسة» لجملة اعتبارات، ولم يثبت التأريخ الاقتصادي أن هنالك مساهمات علمية دقيقة نظرت بالإيجاب لفكرة تكديس «المعدن النفيس» باعتباره أساساً للثروة أو معياراً للقيمة[2]. وفي أجمل ما كتب حديثاً في حقل «التأريخ الاقتصادي»، يدعمنا كلام الدكتور «جون كينيث» عندما كتب في بدايات «الفصل الرابع» من مؤلفه المشهور «تاريخ الفكر الاقتصادي : الماضي صورة الحاضر»، قائلاً : نصل الآن إلى فترة احتدم حولها الجدل، هي «عصر التجار»، أو الزمن الذي يسمى أحياناً «الرأسمالية التجارية» وأحياناً «المركنتيلية» .. وفي هذه القرون الثلاثة . أي زمن التجاريين . لم يكن لعلم الاقتصاد ناطق باسمه معترف به ... فلم تكن «المركنتيلية» نظاماً فكرياً، وإنما كانت في المقام الأول نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين[3] ... ويكرر ذلك عند «خاتمة الفصل» قائلاً : ولكن، ومرة أخرى عندما يفكر المرء في «المرحلة المركنتيلية»، فإنه سوف ينظر إلى السياسات والممارسات، وليس إلى الفلاسفة [أو المنظرين لأنه وبحسب ما نعتقد لن يجدهم] [4].

ثالثاً، أنه وبرغم التصنيف التاريخي الذي ورد أعلاه في «الحقيقة الأولى»، يرى غير قليل من المؤرخين أن العام 1766 هو بالضبط نقطة بداية التأريخ البشري المعتمدة لحقل «التنظير» لموضوعات «التجارة الدولية» ذلك عندما نشر «آدم سميت» سفره «ثروة الأمم» . فكتاب «ثروة الأمم» الذي ألفه «سميث» ونشر العام 1776 وكما يقول الدكتور «سعيد النجار» : يمثل الخط الفاصل بين «الاقتصاد» كمجموعة من الآراء المتناثرة في شتى المسائل ذات الصبغة المالية، وبينه كتحليل جامع متماسك للظاهرة الاقتصادية[5] .

2. نظرة المركانتيليين للتبادل والتجارة الدولية (1500 إلى 1750):

في البداية، تجدر الإشارة إلى أن «الفكر الكلاسيكي» (الذي سوف نتطرق له فيما بعد كأول مرحلة من مراحل نظرية التجارة الدولية في الغرب) جاء كرد على «التجاريين أو المركانتيليين» الذين كانت أفكارهم سائدة في أوروبا خلال الفترة من 1500 إلى 1750 ميلادي . وهو الدافع الذي جعلنا وانطلاقا من المنهج العلمي في التحليل التطرق لـ «الفكر التجاري» ببعض من التفصيل. باعتباره يمثل إرهاصات للفكر الكلاسيكي خاصة والفكر الاقتصادي الغربي عموماً.

---

1 . Paul Krugman & Maurice Obstfeld, **International Economics : Theory and Policy**, 6 edition, USA, 2003, P 01 .

وللأمانة العلمية، وباعتبار لغتنا الانجليزية فتية نوعاً ما، سوف نورد النص كما ورد في الكتاب :

You could say that the study of international trade and finance is where discipline of economics as we know it began. Historians of economic though often describe the essay " Of the balance of trade " by the Scottish philosopher David Hume as the first real exposition of an economic model. Hume published his essay in 1758, almost 20 years before his friend Adam Smith published The Wealth of Nations .

2 . نورالدين جوادي، **قراءة نقدية في أطروحة القطع والتقاطع**، مرجع سابق، ص 45 / بتصرف .

3 . أنظر: جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، ترجمة : أجمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، العدد 261 / سبتمبر 2000، ص 45 (النسخة الإلكترونية) .

4 . جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 57 / بتصرف .

5 . سعيد النجار، **تطور الفكر الاقتصادي في نظرية التجارة الدولية**، ج 1، مذكرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق (جامعة القاهرة)، ص 1 إلى 3 . نقلاً عن : سامي عفيفي، **التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سابق، ص 25 .

وبشكل عام، يرتكز «التجاريين أو المركانتيليين» على فكرة أن : «أساس خلق الثروة هو تراكم المعدن النفيس»، وهو ما يدل على أن نمط الإنتاج الرأسمالي لم يتشكل بعد في تلك الحقبات من الزمن، كما أن الإنتاج بمفهومه الصناعي لا يزال غائبا ومنحصرا في مفهومه الحرفي فقط.

ومما سبق يمكننا القول، ومن خلال ثنائية (الثروة / تراكم المعدن الثمين) أن «التجاريين» يركزون وبشكل مكثف في دورة النشاط الاقتصادي على جانب «الصادرات» كونها العامل الأساس في جلب «المعدن النفيس».

فالصادرات تعني طرح السلع داخل السوق الدولي وجمع «المعدن النفيس» من عند المشترين، أما «الواردات» فهي العكس، حيث أنها تدل على إنفاق «المعدن النفيس» من أجل الحصول على السلع والخدمات، وبذلك فهي تتنافى والمغزى الأساس لفكر «المركانتيليين». وبمعنى آخر فإن السياسة الاقتصادية المركانتيلية تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق رصيد إيجابي في «ميزان المدفوعات» والمحافظة عليه.

ونظرا لأن ثروة العالم كله ثابتة، فإن المكاسب التي تحققها أحد الدول لا بد أن تكون على حساب الدول الأخرى . وفي ظل ظروف غير مستقرة سياسيا، فإن تراكم «المعدن النفيسة» يعد أمرا هاما لتحقيق قوة الدولة وإنشاء جيش وأسطول قوى[1] .

وبحلول القرن 18 ومع التطور الكبير الذي شهدته «التجارة الدولية» أضحت أفكار «التجاريين أو المركانتيليين» تبدوا ساذجة بالنسبة للواقع الدولي، وخاصة مع بروز مجتمع «الدولة الغنية ذات الشعب الفقيرة»، وما انجر على ذلك من انفجارات اجتماعية تمثلت في الحروب الإقطاعية والثروات الشعبية .

وبذلك شهدت نمط تفكير التجار في مرحلة ما يسمون بمصطلح «المركانتيليين» حرب فكرية ضروس قادها الاقتصادي الكلاسيكي «دافيد هيوم»، والذي اعتمد في نقده لهم على «النظرية الكمية للنقود» التي تعمد للربط بين «كمية النقود والمستوى العام للأسعار».

حيث أن تراكم «المعدن النفيس» من ذهب وفضة وبكميات فوق اللازم، سوف يتسبب في تضخم حجم الكتلة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد الوطني (أي ما يعرف بالعرض النقدي) مما يتسبب في إحداث ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار، وبالتالي المستوى العام للأجور الذي يتسبب بدوره في رفع التكلفة الإنتاجية للوحدة الواحدة وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية للصادرات في السوق الدولية.

الشكل (1.1) : شرح «النظرية الكمية للنقود»

تقوم النظرية الكمية للنقود على المعادلة التالية : M.V=P.Y بحيث :

M : الكتلة النقدية داخل الاقتصاد . V : سرعة تداول النقود .

P : الأسعار. Y : الدخل الحقيقي .

وبذلك فإن التغير في الكتلة النقدية M (العرض النقدي) مع افتراض ثبات سرعة تداول النقود V والدخل الحقيقي Y نظرا لكون الاقتصاد في حالة تشغيل تام . سوف تنعكس طردا على المستوى العام للأسعار P .

المصدر: من إعداد معد المطبوعة.

1 . محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 17 . 18 .

وعليه فإنه، وكنتيجة مما سبق : وفقا لتحليل هيوم، فإنه من المستحيل على أية دولة مهما كانت أن تستمر في تجميع أرصدة المعدن النفيس إلى الأبد من خلال الاستمرار في الاحتفاظ بفائض في الميزان التجاري الخاص بها. السبب في ذلك يرجع إلى أن العجز التجاري (أو الفائض) يخلق بذاته آلية تعمل على إلغاء العجز (أو الفائض) بصورة تلقائية[1] .

والشكل التالي، يوضح لنا تلك الآلية التي يعود بها التوازن في «الميزان التجاري» بشكل تلقائي من خلال اعتماد مبدأ «التوازن العام» في الاقتصاد بواسطة «اليد الخفية» التي يعتمد عليها «الفكر الكلاسيكي».

الشكل (2.1) : تحقق التوازن في حالة « الفائض في الميزان التجاري »

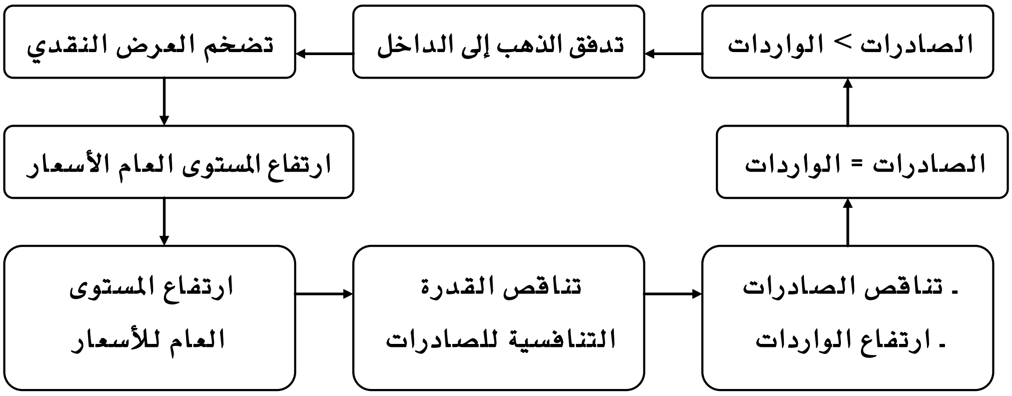

المصدر من إعداد معد المطبوعة.

3. النظريات الكلاسيكية للتبادل والتجارة الدولية:

إن المقصود بـ «النظرية الكلاسيكية» مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أصولها «آدم سميث» في كتابه «ثروة الأمم» العام 1776، وساهم في تطويرها كل من :

- الاقتصادي «توماس مالتوس» من خلال بحثه المعروف في السكان والديموغرافيا التي ظهرت إلى الوجود العام 1798.
- الاقتصادي الفرنسي «جون باتيست ساي» الذي أصدر كتابا عام 1803 بعنوان «الاقتصاد السياسي».
- «دافيد ريكاردو» عبر كتابة «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» الذي أصدره عام 1817.

ولا يمكن التطرق للمنظور الكلاسيكي لـ «التجارة الدولية» بعيدا عن دراسة «الفكر الكلاسيكي» بشكله العام، باعتباره أحد أهم فروعه، وبذلك فإنه يمكن اعتبار كل الأسس والفروض التي تقوم عليها «المدرسة الكلاسيكية» كأسس وفرضيات للنظرية الكلاسيكية في «التجارة الدولية».

ويمكن إجمال الفرضيات التي يقوم عليها «الفكر الكلاسيكي» في النقاط التالية :

- العمل هو «مقياس القيمة» : فالكلاسيك يرون أن قيمة أي سلعة تتحدد من خلال كمية «العمل» المبذولة في إنتاجها. وأن النقود لا تتعدى أن تكون وسيلة وسيطة لتسهيل عمليات التبادل، وبذلك تكون في وضعية حيادية بالنسبة لآليات الاقتصاد .وعليه إن «القيمة التبادلية» للسلع تتحدد على أساس «ساعات العمل».
- مبدأ «الحرية الاقتصادية» : من هذا المنطلق، يمكننا القول بأن الكلاسيك ينادون بحرية «التجارة الخارجية»، ومن ثم فهم يعمدون لإهمال دور الدولة في تنظيم المبادلات الناشئة مع العالم الخارجي. ويعتمد «آدم سميث» في إثباته لهذا المبدأ، بإظهار مساوئ التدخل المفرط للدولة في صيرورة النشاط الاقتصادي، ويقول بأن سعي الأفراد وراء مصلحتهم المادية يعتبر أقوى الحوافز المحركة لنشاطهم الاقتصادي، وتعتبر هذه النقطة ثابتة بالمشاهدة اليومية لسلوك الفرد وهو يسعى إلى الحصول على قوت يومه لتحسين وضعه . ولكون «المصلحة العامة» عنده تعتبر

1 . محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص 23 .

مجموع «المصالح الخاصة» للأفراد، فإن «التجارة الخارجية» ما هي إلا امتداد لنشاط السوق الداخلي المكون أساسا من سلوكيات الملايين من الأفراد، وعليه فإن حريتهم تعني بالضرورة حرية التبادل مع العالم الخارجي.

- التوازن التلقائي و«اليد الخفية» : يرتكز الكلاسيك على نظرية الفيلسوف «دافيد هيوم» في «التوازن الاقتصادي التلقائي»، والتي يتلخص جوهرها على الصعيد الدولي في أن «المعدن النفيس» موزع بطريقة تلقائية بين الدول أطراف التبادل، الشيء الذي لا يملي ضرورة الحاجة إلى تدخل السلطات الاقتصادية، وهو ما يعني أن التوازن الاقتصادي الخارجي في حالة اختلاله سوف يتحقق عن طريق انبعاث قوى تلقائية كفيلة بإصلاح ذلك الخلل .
- د . قانون ساي : «العرض يخلق الطلب» : يعتبر هذا القانون . والذي يعرف أيضا بقانون المنافذ . أحد أهم الأعمدة الأساسية التي ترتكز عليها المدرسة الكلاسيكية، وتتمثل فحواه في كون «العرض» يخلق «الطلب» المساوي له عند كل مستوى من مستويات التشغيل، على مستويي سوق السلع أو العمل.
- حالة «التشغيل الكامل» : حيث يذهب الكلاسيك إلى الاعتقاد بأن آليات الإنتاج في الاقتصاد تكون دوما في حالة التشغيل القصوى لها، وهو الأمر الذي يعتمد في تفسيره على العنصر السابق . قانون ساي .، ففي حالة البطالة (نقصد البطالة الإجبارية) مثلا : أين يكون عرض العمل أكبر من الطلب، مما يتسبب في انخفاض مستويات الأجور وبالتالي انخفاض تكلفة الإنتاج الوحدة الواحدة، الأمر الذي ينتج عنه فرص تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة للمنتجين، وهو ما يدفع بهم وكنتيجة لتراك رأس المال لديهم، وفي ظل سعيهم لتحقيق أقصى ربح، إلى طلب يد عاملة جديدة بالأجر السائد في السوق مما يؤدي إلى امتصاص الفائض من العمالة، وبالتالي تناقص البطالة تدريجيا إلى أن تختفي . والأمر نفسه بالنسبة لبقية المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية.
- حالة «المنافسة التامة» : ويعتبر توافر «المنافسة الكاملة»، الركن الأساسي الذي يحكم سعي الدول المختلفة، والوحدات الاقتصادية الجزئية بداخلها لتحقيق أقصى ربح ممكن. فتوافر هذه الشروط في أسواق الصادرات والواردات يعد أمرًا ضرورياً لانطلاق الفكر الكلاسيكي في التجارة الخارجية . فالفرض القائل بأن تغيرات أسعار عناصر الإنتاج وأسعار المنتجات تستجيب استجابة كاملة لتغيرات العرض والطلب إلى أن ينشأ توازن جديد يقتضي توافر أركان المنافسة الكاملة .

3. 1. نظرية «القيم المطلقة» لآدم سميث:

تعتبر هذه النظرية اللبنة الأساسية التي قام عليها الفكر الكلاسيكي في تفسيره لـ «التجارة الدولية»، حيث صاغها الاقتصادي الاسكتلندي وأب الاقتصاد الغربي المعاصر «آدم سميث»[1].

ويختصر «سميث» أسس نظريته في النص التالي، إذ يقول أنه : من القواعد الأساسية التي يسير عليها رب الأسرة ألا يحاول أبدا أن يصنع في بيته ما ستكلف صناعته أكثر مما يكلف شراءه، فالخياط لا يحاول أن يصنع حذاءه ولكنه يشتريه من صانع الأحذية، وصانع الأحذية لا يحاول أن يفصل ملابسه ولكنه يستخدم لذلك الخياط . والمزارع أيضا لا يحاول أبدا أن يفعل هذا الشيء أو ذاك ولكنه يلجأ في ذلك إلى كل من الخياط وصانع الأحذية، ويجد كل هؤلاء أن من مصلحته أن يستخدم كل قواه الإنتاجية في ذلك المجال الذي يتمتع فيه بقدر من المزايا أكبر مما يتمتع به جيرانه، وأن يشتري بجزء من منتجاته كل ما يحتاج إليه من منتجات الآخرين. وما دام هذا هو الصواب في سلوك الأسرة، فهو أيضا صواب لسلوك الدولة . فإذا كان بإمكان دولة أخرى أن تمدنا بسلعة أرخص مما لو كنا قد تولينا صناعتها بأنفسنا، فسيكون من الأفضل شراءها منها، وذلك مقابل بيعنا إياها جزءا من منتجاتنا التي نتمتع فيها ببعض المزايا[2].

1 . ولد الاقتصادي «آدم سميث» في مدينة كيركلادي بإسكتلندا العام 1723، ومات العام 1790، ويعتبر كتابه «ثروة الأمم» المحاولة الأولى لعلاج تاريخ علم الاقتصاد الغربي، الذي يرى أن الاقتصاد السياسي هو عبارة عن علم قائم بذاته.

2 . موسى مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 30 .

ويمكن توضيح «نظرية النفقات المطلقة» لـ «آدم سميث» من خلال طرحها في شكل رياضي وعبر تحليلها كمثال عددي من خلال الجدول أسفله، مع الإشارة إلى ضرورة وضع جملة من الفرضيات في عين الاعتبار :

1. مجمل الفرضيات التي يعتمد عليها الفكر الكلاسيكي (المذكورة سابقا) .
2. التخصص وتقسيم العمل بين الدول .
3. التجارة الخارجية امتداد طبيعي للتجارة الداخلية .
4. وجود دولتين فقط كأطراف في الصفقة المزمع إبرامها (وكمثال سوف نأخذ البرتغال و انجلترا).
5. تتم الصفقة بوجود سلعتين، ويشترط أن تكونا من السلع المنظورة (وكمثال سنأخذ سلعتي القماش والجلود) .
6. حرية تنقل «عناصر الإنتاج» داخليا، مع انعدام إمكانية تنقلها خارج الحدود الإقليمية للدولة .

	انجلترا	البرتغال
القماش	3 «ساعة عمل»	6 «ساعة عمل»
الجلود	2 «ساعة عمل»	1 «ساعة عمل»

بالنظر إلى الجدول نلاحظ :

1. كل «انجلترا» و «البرتغال» ينتجان احدى السلعتين بكفاءة أكبر من الأخرى، فـ «انجلترا» تحتاج لمجموع 3 «ساعة عمل» لتنتج وحدة واحدة من «القماش» في الوقت الذي تحتاج فيه «البرتغال» إلى 6 «ساعة عمل» لإنتاج نفس الوحدة من نفس السلعة، وعليه فـ «انجلترا» تتمتع بـ «ميزة مطلقة» في إنتاج «القماش». و«البرتغال» باستطاعتها إنتاج وحدة واحدة من «الجلود» في 1 «ساعة»، بينما يلزم «انجلترا» لإنتاج نفس الوحدة من نفس السلعة (الجلود) 2 «ساعة» وبالتالي فإن لـ «البرتغال» «ميزة مطلقة» في إنتاج «الجلود».
2. من هذا المنطلق، سوف تقوم «انجلترا» بتصدير «القماش» إلى « لبرتغال»، واستيراد «الجلود» منها .
3. من نفس المنطلق أيضا، وفي نفس الوقت سوف تقوم «البرتغال» بتصدير «الجلود» إلى «انجلترا»، واستيراد «القماش» منها .

* . **<u>نتيجة هامة</u> :**

إن هذه الآلية التي تتم عبرها عمليات التبادل الدولي سوف تتسبب في توسيع كل من السوقين، حيث سيتوسع سوق «القماش» أمام المنتجين من «انجلترا»، ويتوسع سوق «الجلود» أمام المنتجين من «البرتغال» .

إن توسع حجم السوق سوف يعمق من مفهوم "تقسيم العمل" والتخصص فيه، وبالتالي سوف يعطي لكل من المنتجين (انجلترا . البرتغال) فرصة لرفع إنتاجية العمل لديهما كل فيما يتخصص في إنتاجه وتصديره، الأمر الذي ينجر عنه تراكم رأس مالي وزيادة في الناتج الكلي لكليهما . وبذلك سوف تحصل كل دولة على حاجتها من السلعة التي لا تنتجها من أكفأ مصادرها إنتاجية وأرخصها سعرا .

* . **<u>تحليل عددي</u> :**

- بافتراض عدم قيام تبادل تجاري بين انجلترا و البرتغال، فإن وحدة القماش سيتم تبادلها بمقدار ($\frac{3}{2}$) وحدة جلود في انجلترا. أما في البرتغال فإن وحدة القماش سوف يتم تبادلها على أساس مقدار ($\frac{6}{1}$) وحدة أحذية.
- وكنتيجة لهذه العمليات، فإن «انجلترا» سوف تكون الطرف الرابح من تجارتها الدولية مع «البرتغال» إن استطاعت الحصول على وحدة «القماش» بتكلفة أقل من ($\frac{3}{2}$) وحدة «جلود» .

كما أن «البرتغال» وإن استطاع الحصول على وحدة «قماش» بأكثر من ($\frac{6}{1}$) أي 6 «وحدات أحذية»، سوف تكون الطرف الرابح في صفقتها الدولية مع «انجلترا» .

- استنتاجا مما سبق، نستطيع حساب معدل التبادل الدولي السائد بين الدولتين والذي يساوي :

$$(\frac{1.5}{6}) = (\frac{6}{1}) \div (\frac{3}{2})$$

* . **تقييم نظرية «النفقات المطلقة» :**

من منطلق واقعي، لا يمكن لمبدأ «النفقات المطلقة»، أن يعطينا تفسيرا دقيقا لأسس «تقسيم العمل» و«التخصص الدولي» في قيام «التجارة الخارجية» والتبادل الدولي ذلك أننا يمكن أن نجد العديد من الحالات التي عجزت نظريته عن تفسيرها و من بينها الحالات التالية [1] :

1. تمتع بلد معين في إنتاج سلعة ما بتفوق مطلق، وبالرغم من ذلك لا يتخصص في إنتاجها و بالتالي لا يتخصص في تصديرها .
2. قيام «التجارة الخارجية» بين دولتين رغم أن إحداهما لا تتمتع بتفوق مطلق في إنتاج أي من السلعتين، هذا في حين تتمتع الدولة الأخرى بتفوق مطلق في إنتاج السلعتين . فهل معنى ذلك أن تقوم الدولة الثانية بالتخصص في إنتاج السلعتين وتصدير الفائض إلى الدولة الأخرى، وهل تبقى الدولة الأولى دون تخصص و دون إنتاج ؟

كل هذه الأسئلة و أخرى طرحت نفسها كاستفسارات شغلت لوقت طويل فكر الاقتصادي المعروف «دافيد ريكاردو» والذي توصل . بعد تحليل اقتصادي دقيق . إلى أن التخصص الدولي في الإنتاج الأساس فيه هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج وليس التفوق المطلق و قد طرح «ريكاردو» فكرته هذه حول التجارة الخارجية في نظريته المعروفة باسم «نظرية النفقات النسبية أو المقارنة» أو ما يسمى «نظرية التفوق النسبي» أو «المزايا النسبية» حيث تعتبر هذه النظرية بمثابة العمود الفقري للنظرية الكلاسيكية في «التجارة الخارجية» حيث ما تزال في كثير من أجزائها قوية و قادرة على تفسير جانب هام من ظواهر التبادل الدولي في وقتنا الراهن .

3. 2. نظرية «النفقات النسبية» لدافيد ريكاردو:

انطلاقا من الانتقادات السابقة الموجهة لمدرسة «النفقات المطلقة» انطلق «دافيد ريكاردو»[2] في تشكيل نظريته، والمبنية أساسا على الإجابة عن الأسئلة التي عجز « سميث » عن الإجابة عنها، والتي تتمثل في:

ما هو مصير «التجارة الدولية» في حين كانت إحدى الدولتين تتمتع بـ «ميزة مطلقة» في إنتاج كل من السلعتين ؟ وهل يعني ذلك انعدام التبادل الدولي ؟

ولكن «دافيد ريكاردو» بنظريته الجديدة حول القيم النسبية، أوضح أنه ليس بالضرورة لقيام «التجارة الخارجية» أن يتمتع إحدى هاتين الدولتين بـ «ميزة مطلقة» في إنتاج سلعة معينة، ولكن قد تقوم تجارة بين دولتين بالرغم من أن إحداهما تتمتع بـ «ميزة مطلقة» في إنتاج السلعتين، وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في السلعة الأخرى . وبعبارة أخرى فقد حاول «ريكاردو» أن يثبت أن كل دولة ستتجه إلى التخصص في السلعة التي تتمتع بإنتاجها بـ «ميزة نسبية» بالمقارنة بالدولة الأخرى وليس في السلعة التي تتمتع بإنتاجها بـ «ميزة مطلقة»[3].

ولتوضيح مبدأ «النفقات النسبية» المقارنة، سوف نقوم بمحاولة تحليل المثال العددي التالي، مع ضرورة أخذ في عين الاعتبار أن «ريكاردو» اعتمد في تحليله على نفس الافتراضات التي اعتمد عليها «سميث» : أسس الفكر الكلاسيكي . وجود دولتين فقط . تبادل سلعتين فقط . حرية التجارة . المنافسة الكاملة . العمل كمقياس للقيمة ... الخ .

إضافة إلى ثبات الموارد الاقتصادية كما ونوعا وتماثلها، بمعنى أن عنصر «العمل» مثلا يتكون من نفس المزايا في كل من الدولتين أي نفس مستويات المهارة والتدريب وغيرها. أو أن تكون الأراضي ذات نفس درجات الخصوبة والقدرة على

[1] . سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 93 .

[2] . « دافيد ريكاردو » هو اقتصادي بريطاني، ولد في لندن عام 1772، ألف كتابه « مبادئ الاقتصاد السياسي » عام 1817 . وتوفي عام 1823 .

[3] . موسى مطروآخرون، مرجع سابق، ص 34 .

الإنتاج... الخ وكذلك فرضية «ثبات الغلة». ونلاحظ من الجدول أن « البرتغال » تتمتع بـ «ميزة مطلقة» في إنتاج كل من السلعتين ولكن بنسب مختلفة.

	البرتغال	انجلترا		النفقات النسبية بالتباين الجغرافي *
القماش	90 «ساعة عمل»	100 «ساعة عمل»		$\frac{90}{100} = 0.9$
الجلود	80 «ساعة عمل»	120 «ساعة عمل»		$\frac{80}{120} = 0.66$

* وهو المعيار الذي اعتمد عليه «ريكاردو » في نظريته .

وانطلاقا من الجدول، وباعتماد «معيار التباين الجغرافي» سوف نقوم بالعمليات التالية :

أ . **<u>حساب</u> «<u>التكاليف النسبية</u> <u>بالنسبة لـ</u> «<u>البرتغال</u>»** : نحسب «التكلفة النسبية» لـ «القماش» وذلك بقسمة (التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة القماش في البرتغال) على (التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة القماش في انجلترا) .

$\frac{90}{100} = 0.9$ وهي «التكلفة النسبية» لـ «القماش» بالنسبة لـ «البرتغال».

- ونحسب «التكلفة النسبية» لـ «الجلود» وذلك بقسمة (التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة الجلود في البرتغال) على (التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة الجلود في انجلترا).

$\frac{80}{120} = 0.66$ وهي «التكلفة النسبية» لـ «الجلود» بالنسبة لـ «البرتغال».

. **<u>نتيجة</u> :** نلاحظ من النتائج السابقة أن «التكلفة النسبية» بالنسبة لـ «البرتغال» في إنتاج وحدة من «الجلود = 0.66» أقل من «التكلفة النسبية» لإنتاج وحدة من «القماش = 0.9» . وبذلك يجب على «البرتغال» أن تصدر «الجلود» وتترك «القماش» لغيرها، بالرغم من تمتعها بـ «ميزة مطلقة» في إنتاج كل من السلعتين .

ب . **<u>حساب</u> «<u>التكاليف النسبية</u>» <u>بالنسبة لـ</u> «<u>انجلترا</u>» :**

- نحسب «التكلفة النسبية» لـ «القماش» وذلك بقسمة (التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة القماش في انجلترا) على (التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة القماش في البرتغال) .

$\frac{100}{90} = 1.1$ وهي «التكلفة النسبية» لـ «القماش» بالنسبة لـ «انجلترا».

- ونحسب «التكلفة النسبية» لـ «الجلود» وذلك بقسمة (التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة الجلود في انجلترا) على (التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة الجلود في البرتغال).

$\frac{120}{80} = 1.5$ وهي «التكلفة النسبية» لـ «الجلود» بالنسبة لـ «انجلترا».

. **<u>نتيجة</u> :** نلاحظ من النتائج السابقة أن «التكلفة النسبية» بالنسبة لـ «انجلترا» في إنتاج وحدة من «القماش = 1.1» وهي أقل من «التكلفة النسبية» لإنتاج وحدة من «الجلود = 1.5». وبذلك من المستحسن لـ «انجلترا» أن تصدر «القماش»، بالرغم من عدم تمتعها بأية «ميزة مطلقة» في إنتاج كل من السلعتين .

. **<u>خلاصة النظرية</u> :**

وعليه فإن التحليل الذي قدمه «ريكاردو» حول النفقات النسبية استطاع تصحيح الخلل الذي ساد فكرة «آدم سميث»، حيث أثبت «ريكاردو» أنه يمكن قيام تبادل تجاري بين «انجلترا» و«البرتغال» بالرغم من تمتع «البرتغال» بمزايا مطلقة في إنتاج السلعتين. كما استطاع «ريكاردو» الذهاب لأكثر من ذلك، حيث وبالرغم من ذلك التفوق المطلق، فإن الدولتين سوف يقومان بعمليات «تجارة دولية» في ظل تخصص دولي بينهما ناتج عن فكرة «النفقة النسبية»، فـ «البرتغال» سوف تتخصص في «الجلود» و «انجلترا» سوف تتخصص في «القماش».

* . **تقييم نظرية «النفقات النسبية» :**

بالرغم من أن هذه النظرية كانت الأقرب للواقع، ولا تزال صالحة بمفهومها العام، «غير أن تحليل ريكاردو للنفقات النسبية أخفق في الإجابة عن كل من السؤال الثاني المتعلق بمعدل وشروط التبادل، والسؤال الثالث المتجه نحو إظهار المكاسب التي تعود على الدول أطراف التبادل من اشتراكها في التجارة الخارجية.

كما أنها احتوت على جملة من العيوب أهمها، التبسيط المعيب في فروضها، خاصة فيما يتعلق باستحالة تنقل عوامل الإنتاج بين الدول، وإهمالها لبقية عناصر الإنتاج الأخرى في ظل اعتبارها لـ «العمل» كمقياس للقيمة .

3. 3. نظرية «القيم الدولية» لجون ستيوارت ميل:

ترك «ريكاردو» نظريته حول «النفقة النسبية» وبها فجوة كبرى تمثلت في العجز عن بيان الكيفية التي يتحدد بها «معدل التبادل الدولي» وما يرتبط بها من طرق تحديد المكاسب الناشئة عن عمليات التبادل الدولي .

وكمحاولة لردم تلك الفجوة، قام «جون ستيوارت ميل » بتقديم نظريته المسماة «نظرية القيم الدولية»، والتي تعتبر كحصيلة لمزيج بين نظريتي «النفقات المطلقة» لـ «سميث» ونظرية «النفقات النسبية» لـ «ريكاردو» حيث قام «ميل» بالاعتماد على أفكار «ريكاردو» ومن ثم انتقادها، إضافة إلى الرجوع إلى فقرات من فكر «سميث» خاصة فيما يتعلق بضرورة التمييز بين التبادل الداخلي والخارجي ومعرفة وضع الدولة بدقة في «التجارة الدولية» .

وتبحث هذه النظرية في «القيمة الدولية» للسلع المختلفة، أي قيمة إحدى السلعتين بالنسبة للسلعة الأخرى على فرض أنهما تنتجان في بلدين مختلفين[1]. وحتى يتمكن «ميل» من الوصول إلى هدفه نجده . على العكس من ريكاردو . يسلط الضوء على إبراز فكرة «الميزة النسبية» بدلا من «النفقة النسبية». فـ «ريكاردو» ليعطي تصوره لـ «النفقة النسبية»، يثبّت كمية الإنتاج لإظهار الفروق في النفقة، أما «ميل» فلقد نبه الأذهان إلى ضرورة التفرقة بين حالة «التبادل الداخلي» وحالة «التبادل الدولي». ففي حالة «التبادل الداخلي» يتحدد «معدل التبادل» طبقا لنفقة الإنتاج النسبية، أما في حالة «التبادل الدولي» فلا تنطبق القاعدة السابقة الخاصة باختلاف نفقة الإنتاج النسبية. لهذا يقوم «ميل» وهو بصدد تحليله لحالة «التبادل الدولي» بتثبيت النفقة . وهي كمية العمل طبقا لنظرية العمل في القيمة . ليظهر الفروق في الإنتاج أو الفروق في الإنتاجية . وهو بهذه الخطوة يرفض التفسير السائد من قبله والقائم على افتراض أن إنتاجية العمل واحدة في كل الدول أطراف «التبادل الدولي»، وأحل محلها اختلاف إنتاجية العمل من دولة إلى أخرى . واستنادا إلى ذلك، استبدل «ميل» نظريته في «القيم الدولية» والمعتمدة على «اختلاف الكفاءة النسبية للعمل» كأساس لتفسير «التجارة الدولية»[2].

. **توضيح عددي :**

بالرجوع للجدول السابق، ومحاولة اعتماد منهج الأرقام لتوضيح المغزى العام لهذه النظرية نجد :

	البرتغال	انجلترا
القماش	90 «ساعة عمل»	100 «ساعة عمل»
الجلود	80 «ساعة عمل»	120 «ساعة عمل»

- التبادل الداخلي لـ «القماش» في «انجلترا» : نقوم بحساب «التكلفة النسبية» للقماش باعتماد مبدأ «التباين السلعي» وذلك بقسمة (التكلفة المطلقة لإنتاج القماش) على (التكلفة المطلقة لإنتاج الجلود) أي ($\frac{100}{120} = 0.83$) وهي تكلفة مطلقة داخلية بالنسبة لـ «آدم سميث».
- التبادل الداخلي لـ «القماش» في «البرتغال» : نقوم بنفس العمليات السابقة فنجد : ($\frac{90}{80} = 1.12$).

[1] . سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 105 .
[2] . سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 106 .

. **الاستنتاج** : وبذلك يكون مجال «التجارة الدولية» بين «انجلترا» و «البرتغال» هو المجال المحصور بين المجال العددي [0.83 . 1.12].

ويتم تحديد النسب الفعلية التي يتم وفقها ذلك «التبادل الدولي» وفقا لقوة ومرونة ما أسماه «ميل» باسم «قانون الطلب المتبادل»[1] والذي يتحقق عندما تكون قيمة صادرات دولة ما كافية لدفع قيمة وارداتها من الدولة الأخرى . وبذلك تحقق الرد الصريح على السؤال الذي عجز «ريكاردو» على صياغة حله .

واستكمالا لمشوار «ستيوارت ميل» فقد استطاع الاقتصاديان الكلاسيكيان «مارشال» و«ايد جورث» تقديم تحليل بياني لـ «قانون الطلب المتبادل» بحث أن منحنى طلب الدولة الأولى يعبر في نفس الوقت على منحنى عرض الدولة الأخرى لصادراتها إلى الدولة الأولى .

4. النظريات النيو الكلاسيكية للتبادل والتجارة الدولية:

يتمثل هذا المنظور في جملة النظريات التي أتت بعد النظرية الكلاسيكية، حيث حاول روادها إعطاء صورة أدق عن آليات التبادل الدولي معتمدين على أفكار من سبقهم من: آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل ... الخ .

ومن أبرز منظرين «الرعيل الثاني» الذين ساهموا في بناء «النظرية الكلاسيكية الحديثة» أو «المدرسة النيو كلاسيكية»، نجد كل من : إيدجورث، هابرل، ليونتيف، ليرنز، مارشال، ميد، هكشر، أولين.

وبالرغم من أن أصحاب «الرعيل الثاني» اعتمدوا على الكثير من إرث «الرعيل الأول» إلا أنهم وفي ظل سعهم لتقديم أفضل تفسير للتبادلات الدولية اضطروا لنقد بعض جوانب «النظرية الكلاسيكية» .

الانتقادات الموجهة لـ « النظرية الكلاسيكية » :

أ. مبدأ «التشغيل التام» : يرتكز «الكلاسيك» على فرضية أن هنالك تشغيل كامل بين فروع الاقتصاد. وهذا التصور يبدوا غير ميداني ولا واقعي، إذ أنه لا يتعدى كونه مرتجى على صعيد استراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية . وهو ما دفع «النيو كلاسيك» لإعادة النظر فيه وتحويل اتجاههم نحو الناحية النوعية .

ب. مبدأ «العمل أساس للقيمة»: إن اعتماد هذا المبدأ من طرف الكلاسيك جعل من تحليلهم بعيدة نوع ما عن الواقع الاقتصادي، ذلك لأنهم وبتركيزهم على هذا المبدأ فهم ينحصرون في «المنظور الكمي لعوامل الإنتاج» بإبعادهم لدور «عناصر الإنتاج» الأخرى مثل «الأرض» و «رأس المال» ... الخ، والتي تمتلك من قوة التأثير ما يجعل منها في كثير من الأحيان أكثر فاعلية من عنصر «العمل» خاصة إذا تعلق الأمر بعنصر «رأس المال التقني» أو «رأس المال المعرفي»، والتي تجعل من «المنظور النوعي لعناصر الإنتاج» طاقة إنتاجية هائلة، فمستويات المهارة والتدريب مثلا تؤدي إلى تكثيف لكمية العمل وبالتالي رفع الإنتاج ومن ثم إنتاجية الوحدة الواحدة .

ت. مبدأ «ثبات الغلة»: يعتبر هذا المبدأ أيضا نقطة ضعف بالنسبة للفكر الكلاسيكي، فالواقع يشير إلى أن «الإنتاج» وفي غالب الأحيان يكون في ظروف تخضع لتذبذب «قانون الغلة»، إما في ظل «قانون الغلة المتناقصة» بمعنى تزايد النفقة أو في ظل «قانون الغلة المتزايدة» بمعنى انخفاض النفقة .

4. 1. نظرية «تكلفة الفرصة البديلة» لهابرلر:

انطلق «هابرلر» من الانتقاد الذي وجه لـ «المدرسة الكلاسيكية» من ناحية اعتمادهم على عنصر «العمل» كمقياس للقيمة، مهملين بذلك بقية «عناصر الإنتاج» الأخرى . وخلص «هابرلر» إلى أن وضع عنصر «العمل» وحدة كمعيار للقيمة خطأ كبير جعل من تحليل الكلاسيك لـ «التجارة الخارجية» بعيد نوع ما عن الواقع الاقتصادي[2] .

---

[1] . يكون قانون الطلب المتبادل ذو فعالية عالية عندما تكون الدول متقاربة من ناحية حجومها، وفي حالة وجود فرق كبير بين حجمي الدولتين قد لا يظهر مفعول هذا القانون.

[2] . سبق أن فصلنا في هذا الانتقاد في عنصر سابق .

وبذلك، فقد حاول منظرو هذا الفكر تفسير «نظرية الميزة المطلقة» دون الاعتماد عن «نظرية القيمة» في «عنصر العمل»، وذلك بوضع نظرية أخرى وهي «نظرية تكلفة الفرصة البديلة».

ولدراسة هذه النظرية باعتماد لغة الأرقام، سوف نقوم بالرجوع إلى المثال العددي السابق، ونحاول دراسة آلية التبادل بين كل من دولتي «انجلترا» و«البرتغال» من خلالها . وتجدر الإشارة إلى أن أساس «نظرية تكلفة الفرصة البديلة» هو أنه : إذا كان لدينا سلعتين فقط، ولنفرض أنهما «القماش» و«الجلود» كما هو موضح في الجدول أسفله، فإن «تكلفة الفرصة البديلة» هي : عبارة عن مقدار ما يتم التضحية به من أحد السلعتين مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى. .

	البرتغال	انجلترا
القماش	90	100
الجلود	80	120
النفقات النسبية بالتباين السلعي	$\frac{90}{80} = 1.125$	$\frac{100}{120} = 0.83$

كما سبق الذكر، ومن خلال تحليل بيانات الجدول نلاحظ أنه يجب على «البرتغال» أن تصدر «الجلود» وتترك «القماش» لـ «انجلترا».

ويمكن استنتاج هذه النتيجة بطريقة أخرى، وذلك عبر مقارنة الكسرين التاليين : $(\frac{90}{100})$ و $(\frac{80}{120})$. حيث نلاحظ أن : $(\frac{80}{120}) < (\frac{90}{100})$.

سوف نقوم بتغيير رياضي بسيط على اللامتساوية أعلاه :

$(\frac{80}{120}) < (\frac{90}{100}) \Leftarrow (\frac{100}{120}) < (\frac{90}{80})$ وهي اللا متساوية المستنتجة من اعتماد «معيار التباين السلعي» كما هو مبين في الجدول، والتي يمكن شرحها كالآتي :

- $(\frac{100}{120} = 0.83)$: وهي مقدار ما يجب على «انجلترا» التضحية به من «القماش» من أجل إنتاج وحدة إضافية من «الجلود».
- $(\frac{90}{80} = 1.125)$: وهي مقدار ما يجب على «البرتغال» التضحية به من «القماش» من أجل إنتاج وحدة إضافية من «الجلود».

* .**نتيجة :** من الملاحظتين السابقتين، نستنتج أنه : يجب على «انجلترا» التضحية بـ (0.83) وحدة من «القماش» لإنتاج وحدة إضافية من «الجلود» في الوقت الذي يلزم «البرتغال» التضحية بـ (1.125) وحدة من «القماش» لإنتاج نفس الوحدة من «الجلود».

بمعنى آخر، نلاحظ أن «تكلفة الفرصة البديلة» لـ «انجلترا» في إنتاج وحدة إضافية من «الجلود = 0.83» أقل من «تكلفة الفرصة البديلة» لـ «البرتغال» في إنتاج نفس الوحدة الإضافية من «الجلود = 1.125» . أي أن «انجلترا» تتمتع بـ «ميزة نسبية» في إنتاج «القماش» وبالتالي فمن صالح الدولتين أن تتخصص «انجلترا» في إنتاجه وتصديره .

* **ملاحظة هامة :** باستعمال نفس الخطوات يمكن الوصول إلى أن «تكلفة الفرصة البديلة» لـ «البرتغال = 0.88» في إنتاج «الجلود» أقل من «تكلفة الفرصة البديلة» لـ «انجلترا = 1.2» . وبالتالي من صالح الدولتين أن تتخصص «البرتغال» في إنتاج وتصدير «الجلود» .

. «**<u>منحنى إمكانية الإنتاج</u>**» **<u>و</u>**«**<u>نظرية تكلفة الفرصة البديلة</u>**» :

يقصد بـ«منحى إمكانية الإنتاج» ذلك المنحنى الذي يظهر علاقات الإنتاج القائمة وكمية الإنتاج المتاحة للمجتمع. وفي ظل محدودية «الموارد الإنتاجية» المتاحة المستخدمة في الإنتاج سوف تنشأ توليفة إنتاجية بين السلعتين تمتاز بتناسب عكسي، حيث أن زيادة إنتاج سلعة ما سيكون بالضرورة على حساب نقص الإنتاج في السلعة الأخرى .والجـــدول التـــالي يعطينا صورة عن المجموعات السلعية المكونة للتبادل من خلال توليفة السلعتين محل الإنتاج .

	البرتغال		انجلترا	
	الجلود	القماش	الجلود	القماش
1	0	90	0	100
2	8	81	12	90
3	16	72	24	80
4	24	63	36	70
5	32	54	48	60
6	40	45	60	50
7	48	36	72	40
8	56	27	84	30
9	64	18	96	20
10	72	9	108	10
11	80	0	120	0

4. 2. نظرية «نسب توافر عناصر الإنتاج» لهكشر وأولين:

ويطلق عليها أحيانا بـ«المدرسة السويدية»، والتي ترتكز على مبادئ نظرية الاقتصادي «إيلي هكشر»[1] والتي طورها فيما بعد تلميذه الاقتصادي «برتل أولين» وتحاول هذه النظرية الإجابة على سؤالين هامين :

1. لماذا تختلف «النفقات النسبية» بين الدول ؟
2. ما هو تأثير «التجارة الدولية» على عوائد «عناصر الإنتاج» المستخدمة في الدول أطراف التبادل ؟

وقد ارتكز فرضيات «هكشر وألين» على جملة من الفرضيات، أهمها[2]:

- أن العالم يتكون من دولتين، يقومان بإنتاج سلعتين، ويعتمدان عنصري الإنتاج : «العمل» و«رأس المال» .
- استخدام الدولتين لنفس لفن الإنتاجي .
- أحد السلعتين كثيفة عنصر «العمل» والأخرى كثيفة «رأس المال».
- أن السلعتين يتم إنتاجهما في ظل ظروف «ثبات غلة الحجم».
- التخصص غير كامل في الدولتين بعد قيام التجارة .
- تماثل الأذواق بين الدولتين .

[1] . في عام 1919، قدم الاقتصادي السويدي « هكشر» مقالا بعنوان : «**تأثير التجارة الخارجية في توزيع الدخل**» والذي قدم من خلاله الإطار العام النذي عرف فيما بعد بـ« النظرية الحديثة للتجارة الدولية » . ولكن في بادئ الأمر لم يلتفت أحد لأهمية هذا المقال حتى قام تلميذه الاقتصادي « أولين » بتطويره من خلال نشره لكتاب « عن التعاون الإقليمي والتجارة الدولية » في عام 1933 . وقد حصل « أولين » على جائزة نوبل عام 1977 .

[2] . محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص 141 .142 . 143 .

- المنافسة الكاملة في أسوق السلع وأسواق «عناصر الإنتاج».
- حرية تحرك «عناصر الإنتاج» داخل الدولة، وعدم تدفقها على المستوى الدولي .
- الحرية التامة للتجارة الخارجية وغياب تكاليف النقل والرسوم الجمركية ونظام الحصص ... الخ .
- الاستخدام الكامل لـ «عناصر الإنتاج» .
- توازن التجارة بين الدولتين بمعنى تساوي قيمة الصادرات وقيمة الواردات .

وترجع هذه النظرية سبب قيام «التجارة الدولية» إلى التفاوت بين الدول في مديات «وفرة عناصر الإنتاج» داخل اقتصادها، لتتخصص بذلك كل دولة في تصدير السلعة التي يتميز اقتصادها بتوافر عنصر الإنتاج الأكثر تداخلاً في إنتاج تلك السلعة مقارنةً بعناصر الإنتاج الأخرى . فالدول التي تتوافر على عمالة كثيفة تنتج وتصدر السلع «كثيفة العمل» وأما الدول التي تتميز بوفرة رؤوس الأموال فيفضل أن تنتج وتصدر السلع كثيفة «رأس المال» وهكذا ... الخ .

وأهم ما يأخذ على هذه النظرية اهمالها للجانب النوعي على حساب الجانب الكمي لعوامل الإنتاج، فتفكيك عنصر العمل مثلا تختلف عن النظرة الكمية المجملة له، فهي . أي البنية النوعية . متعددة باعتباره قد يكون : عمل متدهور المهارة أو متوسط المهارة أو عالي المهارة . كما أن البنية النوعية للأرض توضح أنها قد تكون أرض خصبة أو صحراء قاحلة أو أرض صخرية ... الخ . أما عنصر رأس المال فيتفرع نوعياً ما بين السيولة والنقد والسندي ... الخ . (وهذا التحليل لا توضحه النظرة الكمية) . كما أن هنالك ما يدعى بمنطق «السبق التاريخي» لبعض الدول في إنتاج بعض السلع الشيء الذي أكسبها شهرة تجارية عالية في تخصصها في إنتاج تلك السلعة دون خضوعها للقاعدة مديات توافر عناصر الإنتاج لـ «هكشر وألين».

4. 3. مفارقة الاقتصادي «ليونتييف» :

حتى أربعينيات القرن الماضي، ظل الاعتقاد سائداً أن على كل دولة أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتميز في إنتاجها بالتفوق في معدلات توفر عامل الإنتاج الأكثر تدخلاً في تصنيعها . وبذلك يكون المعنى أنه يجب على «الولايات المتحدة الأمريكية» أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل .

إلى هذا الحد كان الوضع عادياً، إلى أن نشرت نتائج الدراسة التي أجراها الاقتصادي الأمريكي الأصل والجنسية «ليونتيف» والتي تظهر أن هيكل واردات الولايات المتحدة يحتضن نسب عالية من السلع كثيفة رأس المال وأن صادراتها سلع كثيفة العمل على عكس ما كان «هكشر وألين» يريانه .

فمن أجل تقييم وجهة نظر «هكشر وألين» والتأكد من صحة هذه الأطروحة، قام (ليونتيف) بدراسة هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية للفترة ما بين 1952 إلى 1974 في مؤلفه «الإنتاج الداخلي للتجارة الخارجية»، وتوصل إلى أن «الولايات المتحدة الأمريكية» تتمتع بامتياز في الإنتاج السلع ذات كثافة لعنصر رأس المال، ويرى في نفس الوقت بأن انعدام المعطيات حول العلاقة لرأس المال/العمل في الإنتاج الأجنبي للسلع القادمة إلى «الولايات المتحدة الأمريكية»، جعل (ليوننيف) يتخطى هذا العائق من خلال دراسته للصادرات الأمريكية من ناحية والإنتاج الأمريكي الموجه للسوق الداخلية المنافس للسلع المستوردة وبذلك توصل إلى نتيجة مفادها أن المساهمة الأمريكية في تقسيم العمل الدولي تعتمد على تخصص متميز بأنواع من الإنتاج تحتوي على كثافة العمل أكبر من مساهمة عنصر رأس المال أي أن الولايات المتحدة تساهم في التبادل الدولي بهدف الاقتصاد في عنصر رأس المال مع استغلال الفائض المتاح لديها من اليد العاملة، قد يكون العكس أحيانا عند مقارنة هذه الدولة بباقي العالم، فإن اقتصادها يتميز بفائض نسبي في رأس المال وندوة نسبية للعمل، إلا أن ذلك غير صحيح، وحجته في ذلك إنتاجية اليد العاملة الأمريكية تكافئ ثلاثة أضعاف نظرائهم فيما عداها من الدول وعليه لا يمكن الاقتصار فقط على عوامل الإنتاج (أرض، عمل، رأس مال) بل يجب فهم تطور المبادلات الدولية والمميزات الخاصة لكل عنصر من العناصر السابقة ومدى توفرها في كل دولة بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه التربية في تأهيل اليد العاملة لا سيما تلك التي تتمتع بكفاءة ومهارة وكذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه القروض والاستثمارات المباشرة وكذلك نقل

التكنولوجيا. وفي هاذ السياق نذكر التجربة اليابانية الرائدة التي حققت تقدما كبيرا، وأضحت من عمالقة العالم رغم أن جغرافيتها الاقتصادية لا تشجع تحقيق مثل هذه النتائج؛ ومن ثمة تسائل هل يمكن فعلا اعتبار عامل الندرة النسبية الدافع الرئيسي لقيام التجارة الدولية وبالتالي إرساء قواعد تقسيم العمل والتخصص الدوليين[1].

5. النظريات الحديثة لتبادل والتجارة الدولية:

بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد الصعود الكبير لظاهرة التطور التكنولوجي والتنوع الكبير في التبادلات التجارية بسبب الانفتاح الاقتصادي والعولمة، ظهرت مجموعة من النظريات الحديقة في تفسير «التجارة الدولية» والتي من أهمها :

5. 1. نظرية «الفجوة التكنولوجية» :

بدايةً يمكننا تعريف التكنولوجيا بأنها هيكل المعرفة الملموس والمتاح ضمن حلقات إنتاج السلع والخدمات، وهي ذات أثر بالغ على « التجارة الدولية » كونها تتيح على الدوام فرص خلق سلع جديدة، وإمكانات تحسين المنتج القديم والسلع النهائية مع إمكانية خفض التكاليف والأعباء الإنتاجية .

إذا افترضنا وجود دولتين إحداهما تمتلك طرق فنية وتكنولوجية متطورة للإنتاج تمكنها من استحداث الجديد على الدوام وتقليص كلفة المنتج النهائي باستمرار، فمثل هذا الوضع يؤدي إلى تخصص تلك الأخيرة في إنتاج وتصدير تلك السلع خلال فترة تفوقها وقبل مرحلة التقليد . بمعنى ثان فإن «الفجوة التكنولوجية» هي دالة الفترة الزمنية بين فجوة الطلب وفجوة التقليد .

5. 2. نظرية «دورة حياة المنتج» :

الكلام السابق حول فجوتي الطلب والتقليد في النظرية التكنولوجية، يعني بوضوح أن الكثير من السلع وتحديداً الصناعية منها تخضع لقانون البداية والنهاية داخل سوق الدول المصدرة كون تنقل «الفن التكنولوجي» في الإنتاج عبر المحاكات أو الاقتناء يجعل من الدول المستوردة في حالة مقدرة على إنتاج المثل أو البديل لتلك المنتجات المصنعة.

وبقليل من الدقة، يرى أصحاب هذا التيار أن المنتج الجديد يخضع في عمومه إلى أوضاع ثلاث مراحل مركزية هي :

1. مرحلة المنتج الجديد : حيث تتمتع السلع في بدايات ظهورها بميل موجب نحو التصدير وتحقيق الأرباح، وتتحدد الأسعار من قبل البائع .
2. مرحلة النضج : أين ترتفع معدلات الطلب الخارجي على السلعة وتبدأ إرهاصات ظهور المثل المقلد أو البديل المعدل وترتفع تكاليف الإنتاج بفعل الترويج ونفقات محاولة الحفاظ على المكانة المميزة، وتنخفض الأسعار بفعل بدايات المنافسة .
3. مرحلة المنتج النمطي : تتزن معدلات التسويق الدولي للمنتج داخل السوق العالمي ويصبح استهلاكه خاضع للرغبة أو الميول، وتتحدد الأسعار بواسطة التفاعل بين المستثمرين والمستهلكين .

5. 3. نظرية «التنوع» :

بعد الخروج من حلقة « دورة الحياة » وشيوع المنتج كسلعة عادية داخل السوق العالمية جنباً إلى جنب مع أمثاله أو بدائله، تبرز مفارقة استيراد الدولة وتصديرها لنفس المنتج أو نوعيته، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تصدر السيارات بنسب تتماثل أو تقل عما تستورده .

[1] . الهادي خالدي، **الهيمنة من خلال أطروحات التجارة الدولية**، متاح على صفحة الويب :
http://el-hadikhaldi.blogspot.com/2008/07/1776-1993-283-1965-63.html

هذا الوضع تقوم نظرية « التنوع » في تفسير « التجارة الدولية » بتحليله معتمدة على ارتفاع مستويات الدخول وتباين الأذواق بين المستهلكين داخل نفس السوق . ما معناه قدرة المستهلكين ورغبتهم في شراء نوعيات مختلة من نفس السلعة فترتفع نتيجة لذلك الواردات من نفس السلعة التي قد تكون تلك الدول في وضع يسمح لها بتصديرها .

. خاتمة الفصل الأول:

أخيراً لا بد من القول بأن كل ما كتب ليس إلا قليل من كثير مما حظيت به موضوعة «التجارة الدولية» من تنظير وتأصيل خلال قرون من الزمن، وهو القليل الذي يسمح به حيز المقرر الأكاديمي المحدد العناصر والغايات، ليبقى الطالب هو الباحث اللاهث عن الباقي والدارس المجاهد في سبيل ....

وختاماً نعتقد بضرورة الإشارة إلى أن أكثر الأشياء ثباتاً في النظرية الاقتصادية هو التغير والتحول وفق متطلبات ما تقتضيه أوضاع التبدل الزماني والمكاني، فالنظرية الاقتصادية صالحة بشكل مطلق في حدود افتراضاتها، وقابلة للإسقاط بشكل نسبي كونها ليست بمعزل عن حركة التاريخ .

وثانياً نرى بأهمية القول بأن كل ما سبق وبقدر ما قد يراه البعض نوعاً من الاجترار المعرفي الممل لما سبق، وضرباً من السفه العلمي كونه سرداً لأفكار من الماضي لم تعد في أرق مستوياتها تصلح للتعبير عن أدنى مستويات الراهن . بقدر كل ذلك نرى بأن أهمية كل ما سبق تتجاوز أهميته كل ما سوف يأتي لأنه وكما نقول ونؤمن دائما : إن مشقة فقه الراهن واللاحق لن تروض إلا بنبش أسطر الماضي . فالماضي مرتكز الراهن، والراهن لا يتعدى حدود كونه نتاجاً للماضي وعتبة للاحق، واللاحق أو المستقبل لن يتجاوز كونه نتاجاً من تداخل الماضي بالراهن.

الفصل الثاني

نظريات تفسير التبادلات التجارية الدولية

الفصل الثاني:

نظريات تفسير التبادلات التجارية الدولية

السلع والخدمات، رأس المال والعمل

. مدخل :

نهاية العام 2019، بلغت قيمة صادرات العالم من الخدمات أكثر من 6.22 تريليون دولار أمريكي (بالأسعار الجارية) بنسبة ارتفاع 1.11 تريليون مقارنة بالعام 2018، كما أنها شهدت فورة مقارنة بالقرن الماضي فلم يتجاوز حجمها 0.3 تريليون العام 1978 و1.4 تريليون العام 1993. كما وفاقت إجمالي التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية والأسواق الناشئة أضعاف ما كان عليه أواخر القرن الماضي، وتضاعف إجمالي التحويلات المالية المسجلة للقطانين بالخارج تجاه الدول في طريق النمو بمعدلات هائلة، أي حوالي أكبر بثلاث مرات من إجمالي حجم المساعدات الرسمية للتمنية التي قدمت لتلك الدول، وحوالي ضعف إجمالي القروض الخاصة واستثمارات الحافظة المالية التي استقبلتها تلك الدول.

الجدول (2 .1): صادرات وواردات الخدمات التجارية للعالم (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) للفترة 1978 إلى 2019

(الوحدة: تريليون دولار)	1978	1983	1988	1993	1998	2003	2008	2013	2019
الصادرات العالمية	0.26	0.38	0.63	0.99	1.48	2	4.08	4.92	6.14
الواردات العالمية	0.3	0.42	0.66	1.03	1.40	1.92	3.82	4.58	5.74

المصدر: البنك الدولي، 2020.

إنها، «النقلة النوعية» على مستوى سلة التبادل الدولي، والتي توسعت لتشمل أربع تدفقات دولية بدل تدفق السلع الذي ظل لقرون هو التدفق الوحيد بين أطراف السوق الدولية في ظل ما يعرف بالتجارة الخارجية.

1. الصادرات والواردات المنظورة (أي تدفق السلع).
2. الصادرات والواردات غير المنظورة (أي تدفق الخدمات).
3. التدفق الدولي لرأس المال.
4. التنقل الدولي للأفراد (تدفق العمل أو الهجرة الدولية كما يدعوها البعض).

1. الإطار النظري للتبادل الدولي في «الخدمات»:

نهاية القرن الماضي، أصبح واحد من كل 10 موظفين في العالم يعمل في قطاع السياحة (أو قطاع «الخدمات» بتعبير أوسع)، الذي أضحى . أي قطاع السياحة وحده . أكبر قطاع توظيف في العالم، ويتربع على أكثر من 6.5 % من إجمالي صادرات العالم و33 % من إجمالي صادرات الخدمات العالمية بقيمة بلغت أكثر من 443 بليون دولار أمريكي.

إنها النقلة النوعية التي مست تبادل الخدمات، سيما وأنه وفي نفس العام (أي العام 1999) بلغ حجم «التجارة الدولية في الخدمات» حدود 1350 بليون دولار أمريكي، مستحوذة بذلك على أكثر من 62 % من الإنتاج العالمي، وعلى أكثر من خمس إجمالي التجارة العالمية في «السلع والخدمات» طوال النصف الأخير من القرن الماضي[1].

1. ***GATS – Fact and fiction***, OMC 2001, (*http://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/gatsfacts1004_e.pdf*), P 05.

وقبل ذلك، وبحلول العام 1992 بلغت قيمة «التجارة الدولية في الخدمات» حدود 1000 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها أكثر من مرتين ونصف عما كانت عليه قبل عشر سنوات العام 1982. أما على المستوى الإقليمي، وبالنسبة للدول المتقدمة، فقد بقيت نسبة «الخدمات» من إجمالي التجارة العالمية للسلع والخدمات ثابتة نسبياً، بين حدود 21 و22 % خلال الفترة ما بين عامي 1980 إلى 1999 . بالمقابل شهدت تلك النسبة تطورا ملحوظا على مستوى الاقتصاديات في طريق النمو، ففي الصين مثلاً ارتفعت من أقل من 11 % إلى أكثر من 14 % خلال نفس الفترة[1] .

الشكل (2 .1): حصة الخدمات التجارية من تجارة السلع والخدمات العالمية للفترة 1980 إلى 2011

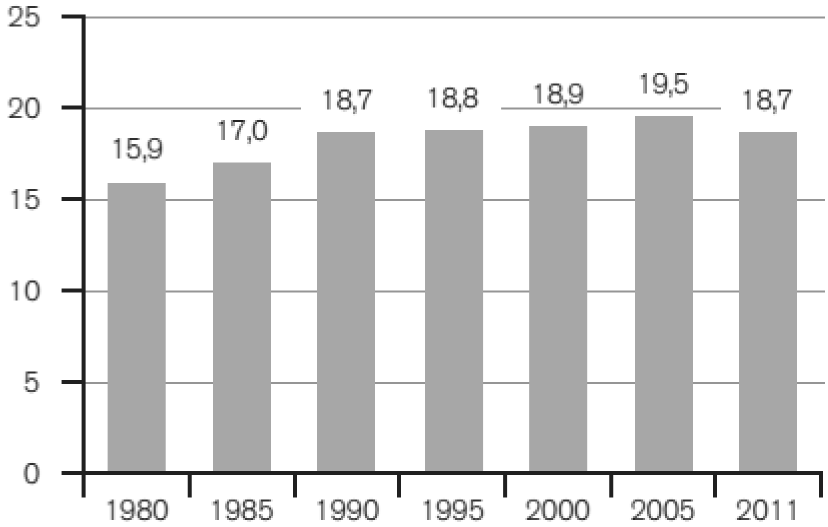

Source: ***Rapport sur le commerce mondial 2013***, OMC P74.

بدخول القرن الراهن، أصبحت القناعة راسخة وكما ورد في منشورات منظمة التجارة العالمية أنه: أضحى من المستحيل لأي دولة أن تتطور بوجود بنية تحتية غير مؤهلة وتكلفة خدمات باهظة، فلن يكون هنالك تنافس بين منتجي ومصدري المنتجات دون إمكانية الوصول سلسلة لأنظمة فعالة من: المصارف، التأمين، المحاسبة، الاتصالات، والنقل . ففي الأسواق أين يكون العرض غير كاف، استيراد الخدمات الأساسية قد يكون أمرا حيويا مثل استيراد السلع الأساسية . ففوائد تحرير الخدمات تتجاوز صناعة الخدمات نفسها، ويمكن لمسها من خلال آثارها على بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى[2].

الشكل (2 .2): التجارة العالمية في الخدمات مقارنة بتجارة السلع المصنعة والمواد الأولية للفترة 1967 إلى 2009

(% من حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات.)

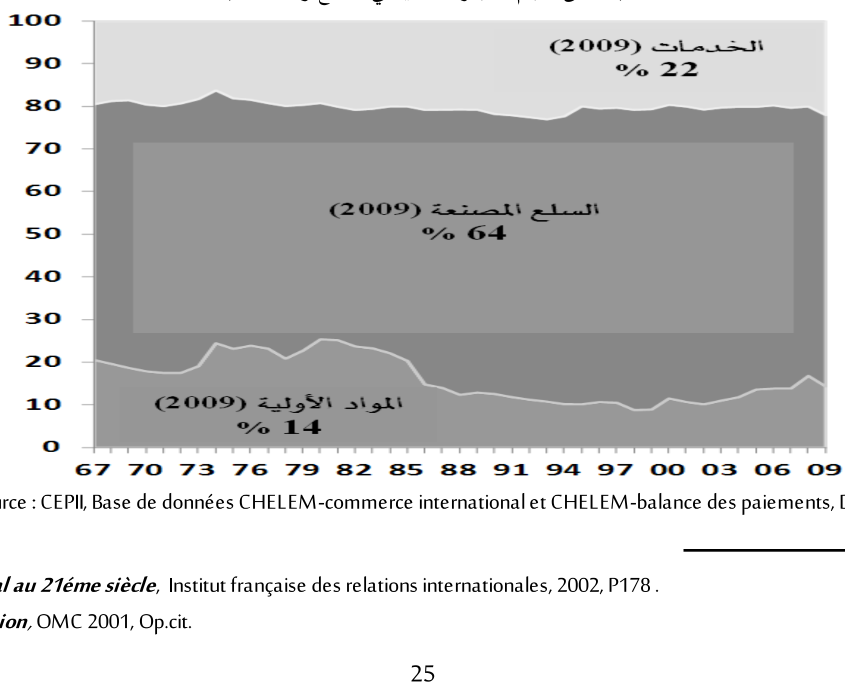

Source : CEPII, Base de données CHELEM-commerce international et CHELEM-balance des paiements, Décembre 2011.

1 . ***Le commerce mondial au 21éme siècle***, Institut française des relations internationales, 2002, P178 .

2 . ***GATS – Fact and fiction***, OMC 2001, Op.cit.

بين 1970 إلى غاية العام 2000، وفي حين ازداد ثقل قطاع «الخدمات» في إجمالي التجارة العالمية في السلع والخدمات بحوالي 3 نقاط من أقل من 17 % إلى أكثر من 20 %، تراجع ثقل «السلع المنظورة» بنفس الرقم تقريبا (أي بثلاث نقاط) من حدود 83 %إلى أقل من 80 % . وبدأت مع ذلك معالم ما ندعوه بظاهرة «الاستقطاب التجاري» .

الجدول (2 . 2): تطور ثقل التجارة العالمية في الخدمات مقارنة بتجارة السلع للفترة بين عامي 1970 إلى 2000

(% من إجمال تجارة السلع والخدمات)	1970	1980	1990	1999
الخدمات	17	16	19	20
السلع	83	84	81	80

Source : ***Le commerce mondial au 21éme siècle***, Institut française des relations internationales, 2002, P178 .

وبقي ذلك النمو في التبادل الدولي في الخدمات يتطور باضطراد، فحتى العام 2009، معدل النمو السنوي لتبادل في «التجارة الدولية في الخدمات» تجاوز مثليه للتجارة العالمية عموماً وللتجارة العالمية في السلع المصنعة، وكذلك تجاوز معدل نمو الناتج المحلي العالمي. فمثلا وبحسب البيانات الرسمية خلال الفترة ما بين عامي 1967 إلى 2009، وفي حين توقف متوسط معدل النمو السنوي للتجارة العالمية عند خط 10.3 %، تجاوز معدل النمو السنوي في «التجارة الدولية في الخدمات» حدود 10.7 %، ولم يتجاوز معدل النمو السنوي للتجارة العالمية في السلع المصنعة عتبة 10.5 %، وبقي معدل نمو الناتج المحلي العالمي تحت خط 8.2 %.

وحتى اليوم، لم يتناقص ذلك النمو في التبادل الدولي للخدمات، بل أصبح سمة العصر، فالعام 2019، وآخر بيانات متاحة من قبل البنك العالمي بلغت قيمة صادرات العالم من التبادل في «الخدمات» التجارية حدود 6.22 تريليون دولار أمريكي، وهو رقم ضخم جدا مقارنة بباقي تدفقات الاجارة الدولية.

وعليه، وبناء عما سبق، وبفعل هذه النقلة النوعية، بات من الضروري إدماج «الخدمات» كأحد اهتمامات الباحثين في موضوعات التجارة العالمية جنباً إلى جنب مع السلع المنظورة في سلة التبادل للتجارة العالمية، وبذلك أضحت تلك السلة حتى الآن تحتوى على سلعتين بدل واحدة : «السلع المنظورة» (البضائع) و«السلع غير المنظورة» (الخدمات).

الجدول (2 . 3): تفصيل قيمة ومعدل النمو السنوي لتجارة الخدمات للفترة بين عامي 1967 إلى 2009

		القيمة 2009 (مليار دولار)	النصيب 2009 (% من إجمالي التجارة العالمية في الخدمات)	متوسط معدل النمو السنوي 2009/1997 (%)
الخدمات		3206	100 %	7.4
خدمات النقل		664	20.7	5.7
خدمات السفر		747	23.3	5.0
خدمات أخرى	المجموع	1795	56.0	9.4
	الإعلام الآلي	141	4.4	19.5
	الخدمات المالية	170	5.3	12.0
	التأمين	113	3.5	11.6
	غير محددة	131	4.1	14.2
	براءات الاختراع	185	5.8	9.7
	الاتصالات	82	2.2	10.4
	خدمات المؤسسات	770	24.0	8.1
	الأشغال العمومية	80	2.5	7.6
	الثقافة والترفيه	33	1.0	7.1
	الإدارات العامة	95	3.0	5.5

Source : CEPII, ***bases de données CHELEM commerce international***, CHELEM-PIB et CHELEM balance des paiements, décembre 2011 .

1. 1. «الخدمات» في القاموس الاقتصادي:

على مستوى القاموس الاقتصادي، يقصد بمفردة «الخدمات»، جملة المخرجات التي تُنتج عادة من أنشطة إنتاجية حسب الطلب، وهي وبصفة عامة تتكون من تغيير في ظروف الوحدة المؤسسية المستهلكة لتلك «الخدمة». وفي الوقت الذي يكتمل فيه إنتاجها لا بد أن تكون قد قُدمت إلى المستهلكين. كما ويجب أن يَقتصر إنتاج الخدمات على الأنشطة التي يمكن أن تؤديها وحدة مؤسسية لمنفعة وحدة أخرى، ويمكن أيضاً أن تُنتج وحدة ما خدمات لاستهلاكها الخاص شريطة أن يكون النشاط من نوعٍ يمكن لوحدة أخرى أن تقوم به.

وفي نعتها بالسلع «غير المنظورة» يختلف تيارين اقتصاديين رئيسيي : أحدهما يرتكز إلى الطبيعة الفسيولوجية لها، ويرى أنها «غير منظوره» لأنها لا تمتلك أبعاداً ولا يمكن قياس أوزانها ... الخ. والتيار الثاني، أرجع تلك التسمية إلى سجلات الجمارك والدوائر الرسمية المعنية بالتجارة الخارجية، فيعتبرها غير منظورة لأنها لا تسجل في تلكم السجلات على عكس السلع. وأما في أدبيات «الأمم المتحدة» (وبناءً على تعريفات الكثير من المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية)، يشمل مصطلح «الخدمات» على طائفة متجانسة من المنتجات والأنشطة الملموسة التي يصعب ضغطها في تعريف بسيط، وكثيراً ما يصعب فصل الخدمات عن السلع التي قد ترتبط بها بدرجات متفاوتة.

وبصفة عامة، وبحسب نظام الحسابات القومية للعام 1993 للأمم المتحدة فإن[1] : «الخدمات» ليست كيانات منفصلة يمكن إقرار حقوق الملكية على أساسها، ولا يمكن الاتجار بها بصورة منفصلة عن إنتاجها. فهي نواتج متجانسة تنتج بناءً على الطلب، وتتألف بصورة نمطية من تغييرات في حالة وحدات الاستهلاك ناشئة عن أنشطة المنتجين بناءً على طلب العملاء. ويجب أن تكون في وقت اكتمال إنتاجها قد قدمت إلى المستهلكين .

أما فيما تعلق بمفهوم «التجارة الدولية في الخدمات»، فهنالك اختلاف أيضاً، فقبل صدور «دليل إحصائيات التجارة الدولية في الخدمات» للأمم المتحدة ديسمبر 2004، كان الشائع هو المعنى الإحصائي التقليدي للتجارة الدولية في الخدمات، والذي ورد في الطبعة الخامسة من «دليل ميزان المدفوعات»، والذي يعرف «التجارة الدولية في الخدمات» بأنها التجارة بين المقيمين وغير المقيمين في أي اقتصاد. وهذا يقترب أيضاً بشكل وثيق من مفهوم «التجارة في الخدمات» في حساب «بقية أنحاء العالم» في نظام الحسابات القومية للعام 1993[2] .

كما وتعددت الآراء فيما تعلق بما تشتمله «التجارة العالمية في الخدمات»، لكون أي محاولة لتحديد الأهمية النسبية لقطاع «الخدمات» على أي من الدول النامية أو المتقدمة تصطدم بصعوبتين أساسيتين[3] :

- أولهما، اختلاف المفاهيم فيما يتعلق بـ «تجارة الخدمات»، من ناحية كشموليتها وتضمين بعض القطاعات الخدمية فيها من عدمه . وعلى سبيل المثال، فإن البعض يستبعد قطاع الإنشاءات والمقاولات، والبعض الآخر يرى أن قطاع الخدمات الحكومية يدخل ضمن الخدمات، وآخرون يرون غير ذلك، وفريق ثالث يطرح فكرة التفرقة بين الخدمات الحكومية القابلة للتجارة كأساس لمدى مشمول قطاع «الخدمات» .
- وثانيهما، تخلف المنظومة الإحصائية نسبياً عن تحليل حجم وطبيعة قطاع «الخدمات»، الأمر الذي ينعكس في افتقار البيانات إلى التفصيل سواء من الناحية القطاعية، أو من ناحية الاتجاهات الجغرافية للصادرات والواردات الخدمية، من حيث أن أهم مصدر للتجارة في «الخدمات» هي موازين المدفوعات التي تأخذ بالإجماليات دون التفاصيل، بالإضافة إلى افتقار تلك الإحصائيات على فترات زمنية متباعدة .

1 . **دليل إحصائيات التجارة الدولية في الخدمات**، الأمم المتحدة، ديسمبر2004، ص 05 . وللتوسع والاستفادة يمكن تحميل النسخة العربية للدليل من الموقع الإلكتروني للمنظمة على الرابط : *http://unstats.un.org/unsd/publication/Seriesm/Seriesm_86a.pdf*.

2 . **دليل إحصائيات التجارة الدولية في الخدمات**، الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 06.

3 . محسن أحمد هلال، **التجارة في الخدمات**، منظمة الإسكوا، أوراق موجزة للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ، الدوحة، 9 إلى 13 نوفمبر 2001، ص 02.

وعموماً، يمكن القول أن «التجارة العالمية في الخدمات» تتخذ الصور التالية مثلاً[1] : خدمات النقل الدولي(الجوي والبحري)، خدمات التأمين الدولي .وحقوق الملكية الفكرية، خدمات السفر(وفي مقدمتها حركة السياحة الدولية)، الخدمات المصرفية الدولية، خدمات الصحة والتعليم .

أما، هيكلياً، فيمكن تقسيم صناعة «الخدمات» (إن صح التعبير) إلى ثلاثة أصناف : الثلث المُحرك، الثلث التقليدي، والثلث غير التجاري، وتفصيلها كالآتي[2] :

- الثلث المُحرك: يمثل الصناعات الخدمية ذات قيمة مضافة عالية، وغالباً من تكون في الأسواق الدولية التنافسية. وهذا الثلث يحتوي كل من خدمات الاتصالات، الطاقة الكهربائية، الوسطاء الماليين، والخدمات داخل المؤسسات، والتي تعتبر خدمات إستراتيجية نظرا لكونها خدمات لا يمكن الاستغناء عنها في الصناعة والإنتاج السلعي .
- الثلث التقليدي : يتضمن النشاطات التي ظهرت قديماً، كالتجارة، النقل، الخدمات الشخصية، وخدمات التشييد وإعادة البناء . وبالتأكيد عرف هذا الثلث ومكوناته تطورات عديدة، ولكن وبرغم ذلك يبقى ضمن الفئة الأقل حظا من التحولات الكبرى التي أحدثتها العولمة وفجرتها الثورة التكنولوجية خلال النصف الأخير من القرن الماضي . وفي غالب الأحيان مؤسسات هذا الثلث (ثلث الخدمات التقليدية) تنشط وتتطور داخل الأسواق المحلية وبقيمة مضافة ضعيفة نوعا ما.
- الثلث غير التجاري : يحتوى على كل من التعليم، الصحة، الخدمات المجتمعية، الإدارات العامة . وهي خدمات يمكن اعتبارها بمثابة المدخلات (البنى التحتية للطرقات، تكون العمالة ... الخ) التي تدخل النشاط الاقتصادي لكل مؤسسات القطاع الخاص وتؤثر في تنافسيتها.

ويعرف بعض الباحثين، «التجارة الدولية في الخدمات» بأنها: كل الخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم إلى أشخاص غير مقيمين، مع الأخذ بالحسبان صعوبة الفصل بين تجارة الخدمات وتجارة القطاعات الاقتصادية الأخرى نظراً لتزايد التشابكات الداخلية والخارجية بين النشطة الاقتصادية وتعقد العمليات الإنتاجية. وعليه يقصد بتجارة الخدمات، كل العمليات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم إلى أشخاص غير مقيمين من سياحة وخدمات أعمال تقليدية وترانزيت (تجارة العبور) . ولتقديم هذا النوع من الخدمات تستغل الدولة عادة إرثها الحضاري من آثار وثقافة وجغرافية وطبيعية، وإن غدا هذا الأمر غير ذلك في الوقت الحالي، لأن تجارة الخدمات أصبحت مكوناتها صناعة قائمة بحد ذاتها، بعد أن أدخلت أهم سلعة وأغلاها في السوق الدولية الآن، ألا وهي سلعة: المعرفة التكنولوجية. وذلك باعتبارها أهم مصدر للثروة[3].

وفي التمييز بين «السلع» و«الخدمات» وبينها وبين القيود الأخرى يتم عموماً الاعتماد على طبيعة القيمة الاقتصادية المقدمة، فتمثل «السلع والخدمات» مخرجات عملية الإنتاج، أما الموارد الأخرى مثل العمل أو الأرض أو غير ذلك من موارد طبيعية أو مالية، فتسجل عند تقديمها في حسابات أخرى. ويمكن أن تندرج المعاملات ضمن حساب «السلع والخدمات» في منتجات تم إنتاجها في فترات سابقة (مثل السلع المستعملة، برامج الكمبيوتر، البحوث التي نالت براءات اختراع، والمخزونات)، وكذلك المعاملات في «السلع والخدمات» التي تمثل نسبة كبيرة من مخرجات أقاليم اقتصادية أخرى (كالسلع المعاد تصديرها والسلع قيد المتاجرة)[4].

وتعد «السلع» بنوداً منتَجة يمكن إثبات حق ملكيتها، كما يمكن نقل هذه الملكية من وحدة مؤسسية إلى أخرى من خلال التعامل في الأسواق . وقد تستخدم في إشباع حاجات ورغبات الأسر المعيشية أو المجتمع أو في إنتاج سلع وخدمات أخرى، ويعد إنتاج السلع وما يلي ذلك من بيعها أو إعادة بيعها نشاطان منفصلان.

---

1 . سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية، القاهرة 2005، ص 91 .

2 . ***Le commerce mondial au 21éme siècle***, op.cit, 2002, P177.

3 . حسين الفحل، **الجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد 2007/2، ص 122 .

4 . **دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي** ، ط 6، صندوق النقد الدولي، 2009، ص 149 . وللتوسع والاستفادة يمكن تحميل النسخة العربية للدليل من الموقع الإلكتروني للصندوق على الرابط : *http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/bop/2007/bopman6a.pdf*.

وكما وتقيد «السلع» كبند منفصل عن «الخدمات». أما «الخدمات» فتمثل مخرجات نشاط إنتاجي، وتؤدي إلى تغيير ظروف الوحدات المستهلكة أو تيسير تبادل المنتجات أو الأصول المالية .و«الخدمات» بوجه عام ليست بنوداً مستقلة يمكن إثبات حق ملكيتها . وبصفة عام لا يمكن الفصل بين عمليتي إنتاجها وتقديمها. كما نجد أن بعض المنتجات المستخدمة في حفظ المعلومات كبرامج الكمبيوتر وغيرها من منتجات الملكية الفكرية، يمكن الاتجار بها بصورة منفصلة عن إنتاجها مثلها في ذلك مثل «السلع».

وفي الواقع العملي، يراعى عند التمييز بين «السلع» و«الخدمات» اعتبارات أخرى، مثل مصادر البيانات . والتجارة الإلكترونية هي وسيلة لطلب المنتجات أو توصيلها، وتقوم في جزء منها على الأقل على استخدام الوسائط الإلكترونية مثل شبكة الإنترنت أو غيرها من شبكة الكمبيوتر . وبوجه عام، فإن رسوم المنتجات التي يجري توصيلها باستخدام الوسائل الإلكترونية تُقيد عادة ضمن «الخدمات»، بينما تبوب المنتجات التي يجري تبادلها عبر الحدود عادة ضمن «السلع»[1]. وتعزى رسوم الشحن التي تنشأ في سياق التجارة الإلكترونية على أساس مبدأ التسليم على ظهر السفينة (فوب)، بينما تقيد «الخدمات المالية» التي تنشأ في السياق ذاته ضمن «الخدمات المالية».

1. 2. «الخدمات» في الفكر الاقتصادي :

عند الميركانتيليين، لم يكن للخدمات أي اعتبار اقتصادي يذكر، فتجاريو تلك المرحلة كانت معادلتهم الاقتصادية بسيطة، تتمحور حول جمع المعدن النفيس وتكديسه دون النظر لأي شيء آخر .

وعند الكلاسيك، فقد غلب الظن أيضاً بأنه ليس للخدمات قيمة، وأن التجارة في «الخدمات» ليست عملاً منتجاً، ولا تضيف للثروة أي شيء، خاصة عند الرعيل الأول منهم . باستثناء بعض المتقدمين ممن رأى أنها (أي «الخدمات») قد تمثل نشاطاً نافعاً عند النظر إليها من زاوية مبدأ «العمل هو مصدر القيمة» . فمؤسسا المدرسة الكلاسيكية «آدم سميث» و«دافيد ريكاردو» اعتقدا أن القيمة تكمن في العمل المنتج الملموس ذو المنفعة وفي السلع المعمرة ذات الأبعاد، والتي يمكن بيعها وشرائها، أما «الخدمات» فلا قيمة ولا منفعة اقتصادية أو تجارية لها، ولا تنتج فائضاً للقيمة قد يسهم في ثروة الأمم . ولم تبتعد كثيرا مقاربة الفكر الاشتراكي عن منظور الكلاسيك للخدمات، فـ «كارل ماركس» ورواده تجنبوا كثيرا التطرق لتجارة «الخدمات» باعتبارها عملاً منتجا للقيمة برغم اعترافاتهم بأهميتها في معادلة التراكم الرأسمالي التي أسسها «ماركس».

أما الاقتصادي «باتيست ساي»[2] فيعتبر أول من أدرج «الخدمات» في دائرة المنفعة، فقد ربط كثيرا بين القيمة والمنفعة، ورفض نظرية العمل المنتج، وبذلك توصل لكون «الخدمات» تعتبر نشاطا نافعاً يحقق إشباعاً لرغبات المستهلك، وبالتالي فهي من السلع ذات القيمة، ما يعني وجوب المتاجرة بها وإدراجها ضمن المعادلة الاقتصادية.

أما حديثاً، فالاعتراف عام بأهمية «الخدمات» كعمل منتج، بل كأهم الأعمال المنتجة التي قد تدر للدول فوائض مالية هائلة يمكن تعبئتها في خدمة التنمية الوطنية، أكثر مما يمكن أن تتيحه السلع والبضائع الملموسة الأخرى. وقد أدى ذلك الاعتراف الفكري بها إلى منحها وصف «القطاع الثالث» بعد كل من الزراعة (الأول) والصناعة (الثاني)، بفضل أعمال كل من : «فيشر»،« كلارك»، « فورستيه» .

ويرى «فيشر»[3] : أن الأنشطة الاقتصادية تتكون من ثلاث قطاعات، يكمن القطاع الأول في الزراعة واستخراج المعادل، والقطاع الثاني في الصناعة وتحويل المواد الخام إلى وسائل مختلفة . أما القطاع الثالث فيشتمل على مجال واسع

1 . للتوسع حول هذه النقطة، راجع : **دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي** ، مرجع سابق، (الجدول 10 .4)، ص 149 .

2 . J.Marshall, and others, ***Services and uneven development***, Oxford university Press, Greet Britain, 1988, P 11 – 16 .

نقلا عن : فاطمة بوسالم، **أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية . حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري (قسنطينة/الجزائر)، 2011/2010، ص 04 .

3 . J.Gershuny and L.Miles, ***The new service economy : The transformation of employment in industrial societies***, SRP Exeter, London, 1983, P 11 – 15 .

نقلا عن : فاطمة بوسالم، **أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية . حالة الجزائر** ، مرجع سابق، ص 05.

من الأنشطة التي تمدنا بالخدمات، وهي تنحصر في : خدمات النقل والتجارة، التعليم والحرف والفلسفة . وهي مجالات تؤدي إلى جذب رأس المال إليها ولا تقل أهمية عن القطاعين الأول والثاني .

أما «كولن كلارك» فقد حاول التضييق من نطاق القطاع الثالث (الخدمات)، لكنه أضاف إليه خدمات الإنشاءات والمنافع العامة، والخدمات الشخصية والحكومية، وخدمات الاتصالات . وهي كلها مجالات إنتاجية مثلها في ذلك مثل السلع، أما القطاع الأول فقد حدده بالزراعة والغابات والصيد، والقطاع الثاني بالأنشطة الصناعية، ويتم فيها تحول عناصر الإنتاج إلى منتج . لكن «جازفورستيه» اتخذ معياراً خاصاً لتحديد الأنشطة في كل قطاع من القطاعات الثلاثة على أساس معدل الإنتاجية، الأنشطة ذات الإنتاجية المتوسطة تدخل في القطاع الأول (الزراعة)، والأنشطة ذات الإنتاجية المرتفعة تدخل في القطاع الثاني (الصناعة) . أما الأنشطة ذات الإنتاجية البطيئة أو عديمة النمو تدخل في القطاع الثالث (الخدمات) . وهوما أدى لتعرضه إلى بعض الانتقادات من ناحية أن تضييقه للخدمات بكونها الأنشطة ذات الإنتاجية البطيئة أو عديمة النمو يتنافى مع الإحصائيات العالمية التي تشير إلى ارتفاع معدل النمو في إنتاجية الخدمات متى قورنت بإنتاجية السلع[1] .

أخيراً، الواقع الاقتصادي اليوم قد فصل في إشكالية تصنيف قطاع الخدمات وأهميته في الدورة الاقتصادية، فكل المؤشرات تشير إلى حقيقة واحدة أن قطاع «الخدمات» أصبح اليوم القطاع الأول في إنتاج فائض القيمة وفي تعديل اختلالات سوق العمل وغيره .

إذا، يمكن القول أنه تأريخياً، يبدوا أن تلك النقلة النوعية التي حضي بها قطاع «الخدمات» (خاصة منها فئة : الخدمات المحرك) ضمن سلة التبادل للتجارة العالمية، قد بدأت إرهاصاتها منذ بدايات التحول السوسيو اقتصادي للمجتمع الدولي بعد انتقاله إلى مرحلة «ما بعد الصناعة» (اقتصاد المعرفة أو الخدمات) بعد تخطيه كل من مرحلتي «الاقتصاد الزراعي» و«الاقتصاد الصناعي» إلى ذلك الاقتصاد الذي يرتكز أساسا على «المعرفة»[2] والتكنولوجيا من جهة، وعلى قطاع «الخدمات» من ناحية أخرى . وعليه يمكننا القول أن الوضع الراهن للمجتمع البشري في ظل ما أصبح يعرف بـ «اقتصاد أو مجتمع المعرفة» أو «اقتصاد الخدمات» لا يمثل سوى نتيجة تاريخية حتمية لجملة التحولات التطورية التي شهدها هذا الأخير. أي المجتمع البشري . عبر عقود طويلة من الزمن أدت إلى تحوله من مجتمع تقليدي يهمش «المعرفة» و«الخدمات» إلى مجتمع عصري (مجتمع المعرفة) يعتمد أساسا على استغلال «الثروة المعرفية» واستثمار «رأس المال المعرفي»، وقطاع «الخدمات» للتحول والرقي .

الجدول (2 . 4): متوسط معدل النمو السنوي في تجارة الخدمات حتى بداية القرن الراهن 2009

	2009	الفترات (متوسط معدل النمو %)				
	(مليار دولا)	1977/1967	1987/1977	1997/1987	2009/1997	2009/1967
التجارة العالمية	14690	17.8	8.3	8.3	8.3	10.3
المواد الأولية	1914	19.4	3.2	5.4	11.3	9.4
السلع المصنعة	8503	17.5	9.9	9.1	7.1	10.5
الخدمات .	**2926**	**17.8**	**9.4**	**5.2**	**8.9**	**10.7**
الناتج المحلي العالمي	58125	12.2	8.6	6.1	6.7	8.2

Source : CEPII, ***bases de données CHELEM commerce international***, CHELEM-PIB et CHELEM balance des paiements, décembre 2011 .

لقد كانت البداية (التحول الأول) بالمجتمع الزراعي (أو اقتصاد الطبيعة)، فقد بدأت هذه «الثورة الزراعية» أول ما بدأت على ضفاف الأنهار الكبرى في المنطقة القريبة من المنطقة الاستوائية . نهر النيل ودجلة والفرات والإندوس والجانج

1. فاطمة بوسالم، **أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية . حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص 05 .

2 . ولقد عرف تقرير«التنمية الإنسانية العربية 2002»، «المعرفة» على أنها : سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات، وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني، وتتوقف قيمة المعرفة لأغراض التنمية على مدى تطبيقها بفعالية،لذا يتطلب السعي لإقامة مجتمع وضع استراتيجيات فوق قطاعية تحقق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها، حيث يتعين أن ينظر إلى استراتيجيات تنمية المعرفة على أنها موضع اهتمام المجتمع ككل والفاعلين الاقتصاديين والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني . أنظر: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، ص 6.

والنهر الأصفر. حيث التربة الخصبة والمتجددة، وبذلك تشكلت لدى تلك المجتمعات ظروف تلاءمت بوجه خاص مع وصف المجتمع الزراعي وهي الحقبة التي سماها المؤرخون بـ «ثورة العصر الحجري الحديث» والتي دامت على مدى آلاف السنين منذ عام (10 آلاف) قبل الميلاد .

الجدول (2 . 5): خصائص عصر المعلومات والعصور التي سبقته

العصر	الزراعة	الصناعة	ما بعد الصناعة
الفترة الزمنية	ما قبل 1800	1800 . 1957	1957 . إلى اليوم
طبيعة العمال	فلاحين	عمال مصانع	العاملون في المعرفة والخدمات
الشراكة	أفراد / أرض	أفراد / آلة	أفراد / أفراد
الأدوات الأساسية	معدات يدوية	آلات ومكائن	تكنولوجيا / الخدمات

المصدر: عماد عبد الوهاب صباغ، **علم المعلومات**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 40 .

وقد كانت «المعرفة» (الثروة المعرفية عموماً ورأس المال المعرفي خاصةً)[1] مهمشة خلال مرحلة هذا «التحول الأول» (أو العهد الزراعي القديم)، وكذلك الخدمات، واقترن ذلك التحول إلى المجتمعات الزراعية المستقرة (بعد أن كانت المجتمعات زراعية ومبعثرة ومتنقلة عبر مناطق الأرض) بالتسارع في زيادة المهارات التقنية، ومن ثم بدأ حضور «المعرفة» يظهر، واتسع نطاق تشكيل الحجر لصناعة الأدوات والأسلحة وازداد أسلوب صناعتها صقلا . كذلك فإن امتلاك حيوانات أليفة عزز من مهارات تحويل صوف الماشية إلى ألياف لصناعة النسيج. وأدى التقدم في استخدام النار والتحكم فيها إلى ابتكار القمائن والأفران لصناعة الآجر والسيراميك، ثم بعد ذلك لتشكيل المعادن وتهيأت للإنسان تقنيات صناعة الأدوات المعدنية واستخراج المعادن من خاماتها الطبيعية ثم تشكيلها على هيئة أدوات وغير ذلك من مصنوعات يريدها . وهكذا أصبحت المجتمعات البشرية في وضع يمهد لحدوث تحول عميق آخر ينتقل بها إلى بداية المجتمعات الحضارية»[2] عبر «اقتصاد الآلة» من خلال الثورة الصناعية .

الشكل (2 . 3): تطور حالة المجتمع البشري على مدى مليون سنة حتى الثورة الصناعية

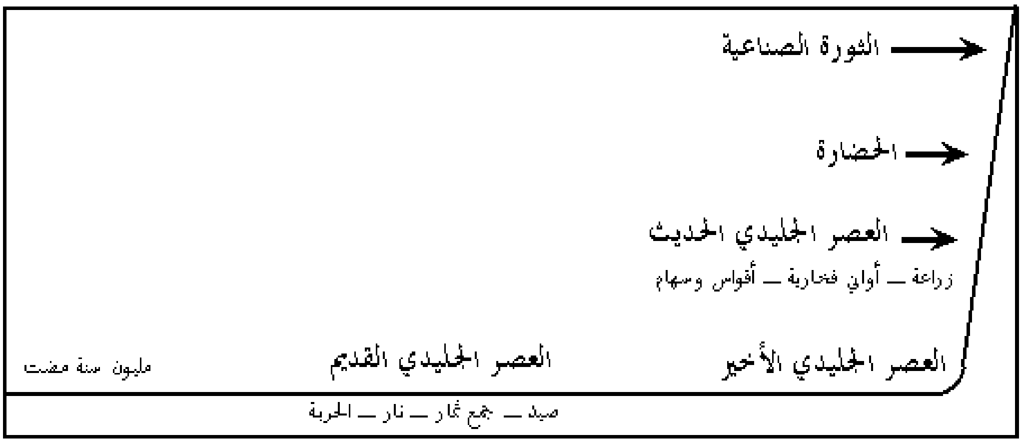

المصدر : آر. إيه .بوكانان، **الآلة قوة وسلطة : التكنولوجيا والإنسان منذ القرن 18 حتى الوقت الحاضر**، ترجمة : شوقي جلال، سلسلة عالم الفكر، العدد 259، ص 21 .

وتُجمع الكثير من الدراسات التاريخية أن عملية الانتقال عبر التحولين الأول والثاني (من الزراعة إلى الصناعة) كان نتاجا طبيعيا لحزمة من الأسباب تمحور أهمها حول :

- تضخم السكان في المناطق الآهلة، وتعقد أنماط الحياة وبروز رغبات لم يكن الناس يحس بها من قبل .

---

[1] . ولعل من المفيد هنا، التفرقة بين الثروة المعرفية ورأس المال المعرفي، حيث أن الثروة المعرفية هي مجمل الأصول المعرفية وجماع المعارف في المجتمع. بينما رأس المال المعرفي هو القسم من الثروة المعرفية الذي يستخدم في إنتاج معارف جديدة ويؤدي نتيجة لذلك إلى نمو الثروة المعرفية.

[2] . آر. إيه .بوكانان، **الآلة قوة وسلطة**، تعريب : شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 259/جويلية 2000، ص 21 . 22.

- محدودية المصادر الطبيعية وعجزها عن توفير الكميات الكافية من ضروريات العيش .
- التمايز الشديد للمناطق الآهلة من حيث المزايا الطبيعية المتوفرة .
- ظهور العديد من مصادر الطاقة الجديدة .

فكان ضروريا على أهالي تلك الحقب اللجوء إلى ما يمكن أن يصطلح عليه بعملية التصنيع بدل عمليات الزراعة والصيد البدائيين . ولن يكون استعمال مصطلح التصنيع نافذ المعنى إن لم نقرنه بمفهوم الآلة، ف «الآلة» أساس المصنع والمصنع عمود الصناعة، والصناعة تحدد معدلات ومستويات التصنيع، والتصنيع أنجب مجتمعه الصناعي الذي يحتوى بين طياته اقتصاده الميكانيكي، وعلى جانبه اقتصاد الخدمات التي بدأت تقتحم حقل دراسات علم الاقتصاد والتجارة الدولية مذ ذاك الحين .

وبذلك ولأن الآلة بحاجة إلى المعرفة في تركيبها أو تشغيلها وصيانتها، بدأت «المعرفة» تحضر ضمن الدورة الاقتصادية، وارتقى وضعها من : التهميش إلى الحضور في العهد الصناعي وبدأت معها الخدمات تطفو على السطح كأنها مفهوم اقتصادي جديد يجب إدراجه في الفكر الاقتصادي . ولعل الثورة الصناعية التي اندلعت في أوربا القديمة خلال القرن الثامن عشر، تُشكل الوصف المتكامل لمرحلة «اقتصاد الآلة»، وهي المرحلة التي بدأ فيها حضور «المعرفة» ضمن الدورة الاقتصادية دون مستويات تذكر من الريادة .

لقد شكلت «الحرب العالمية الثانية» نقطة انعراج في مسيرة البشرية جمعاء، فبمجرد وصفها حربًا فقد تسببت في تغيير الكثير من وقائع ومظاهر العالم، واقتصاديًا وبعد النظر إليها كقَدَرً قُدِرَ على البشرية، يعتبرها الكثير من المختصين نقطة «التحول الثالث» (اقتصاد المعرفة)[1]. والذي تمثل في «الثورة العلمية أو التكنولوجية أو المعرفية» . ومن أهم ما ميز هذا التحول عما سبقه، نذكر النقاط التالية :

- اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة إلى قوة منتجة .
- تقلص المسافة الفاصلة بين ميلاد الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع : ففي حين كان الفارق بين ظهور الاختراعات وتجسيدها على الواقع يحتاج إلى سنين، أصبح ذلك الفارق في ظل الثورة المعرفية لا يتعدى بأقصى تقدير بعض السنوات، فلم تمض سوى خمس سنوات عن اكتشاف «الترانزستور» حتى عم استعماله صناعيا . كما أن «الدارة المتكاملة» لم تحتاج سوى لثلاث سنوات لتدخل سوق الإنتاج والحياة العامة للناس . وفي هذا السياق، كتب دانييل بيل عام 1967 يقول : إن متوسط طول المدة بين اكتشاف مبتكر تكنولوجي جديد وبين إدراك إمكانيته التجارية كان ثلاثين عاما في الفترة ما بين عامي 1880 و1919، ثم انخفض إلى 16 عاما في الفترة ما بين عام 1919 و1945، ثم إلى 9 أعوام .
- تحول نمط الإنتاج العلمي والتقني، من مرحلة الإبداع الفردي خلال القرنين 18 و19 ميلادي إلى مرحلة الإنتاج الجماعي والمؤسساتي خلال القرن العشرين : بمعنى أنه خلال التحولين الأول والثاني كان الأفراد هم أساس الاختراع والابتكار، أما في ظل التحول الثالث فقد أصبحت المؤسسات والجامعات والجمعيات العلمية ... الخ هي الرائدة في إنتاج الصناعات الإبتكارية والتكنولوجية .
- طغيان الطابع الأوتوماتيكي على وسائل الإنتاج : فقديما وخلال مرحلة الزراعة كانت وسائل الإنتاج لا تتعدى حدود بعض الأدوات البسيطة، وبظهور الصناعة تحولت تلك الأدوات إلى آلات ضخمة تعمل بمصادر الطاقة التقليدية

---

[1] . المقصود بمجتمع المعرفة : ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي : الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة، وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية . أنظر: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، ص 39 . 40 . وبلغة «الاقتصاد»، ينظر إلى ذلك المجتمع الحديث من زاوية ما يدعى ب « اقتصاد المعرفة » والذي يعبر في محتواه عن ذلك « الاقتصاد المبني بشكل مباشر على إنتاج ونشر واستخدام المعارف والمعلومات. وهو التعريف الذي أطلقته « منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية » . نقلا عن : عبد الله بن أحمد الرشيد، **السياسة الوطنية للعلوم والتقنية ودورها في نمو الاقتصاد السعودي** ، مدينة الملك فهد بن عبد العزيز للعلوم والتقنية، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، وزارة التخطيط، 17.13 شعبان 1423 هـ، الرياض.

كالفحم والبخار... الخ، ولكل «الثورة المعرفية» طورت تلك الآلات وأدخلت «العقول الإلكترونية» ضمن نظام التشغيل، فأصبح أوتوماتيكيا دون الحاجة إلى كثير من اليد العاملة .

- السيطرة على اللا متناهيات الثلاثة: فقد مكنت التكنولوجيا من التحكم في ثلاث لا متناهيات هي: اللا متناهيات في الصغر: سواء في الطبيعة الجامدة كالذرة والإلكترون .وغيرها، أو في الطبيعة الحية كالخلية والجينات والشفرات الوراثية ... الخ. ثانياً، اللا متناهيات في التعقيد : ويقصد بها السيطرة الذاتية الكاملة على الآلات ودورات الإنتاج عن طريق الأوتوماتيكية والحواسيب ... الخ . وكذلك السيطرة على التفاعلات المعقدة للنسق الاجتماعي عن طريق شبكات المعلومات والاتصال. وأخيراً، اللا متناهيات في الكبر: مثل غزو الفضاء، ونشر الأقمار الصناعية فيه ... الخ.

1. 3. «الخدمات» في وثائق «المنظمة العالمية للتجارة» (الجاتس)[1] :

العام 1986 ظهرت «الخدمات» ضمن أدبيات منظمة التجارة العالمية، تحديدا خلال «جولة الأوروغواي» (1986 إلى 1994)[2]، آخر جولات «الجات» وأطولها. وقد تضمنت الوثيقة الختامية للجولة عدة اتفاقات وقواعد تجارية لتنظيم التجارة في الخدمات، وتعد «الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات : الجاتس» الوعاء القانوني العام للاتفاقيات متعددة الأطراف التي انبثقت عن الجولة في مجال تنظيم «التجارة الدولية في الخدمات»، والذي يتضمن ستة أجزاء تشكل 29 مادة، يتعلق الجزء الأول منها بالنطاق والتعريف، والثاني بالأحكام والمبادئ العامة، والجزء الثالث بالالتزامات المحددة، والجزء الرابع بالتحرير التدريجي، والجزء الخامس بالأحكام المؤسسية، ويتعلق الجزء السادس والأخير بالأحكام الختامية، بالإضافة إلى 8 ملاحق تعتبر جزء لا يتجزأ من الاتفاق .

وتغطي «الجاتس» كافة «الخدمات» التي يمكن المتاجرة بها دولياً باستثناء : «الخدمات» التي تزود إلى الجمهور في إطار ممارسة الحكومة لسلطتها، قطاع النقل الجوي وحقوق المرور، وكافة «الخدمات» المتعلقة بشكل مباشر بممارسة حقوق المرور[3] . وقد حددت سكرتارية مجلس التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية 12 قطاع خدمي رئيسي ينبثق عنها قطاعات فرعية أخرى :

1. خدمات الأعمال التجارية (مثل الخدمات المهنية) .
2. خدمات الاتصالات .
3. التشييد والخدمات الهندسية ذات الصلة .
4. خدمات التوزيع .
5. خدمات التعليم .
6. خدمات البيئة .
7. الخدمات المالية (مثل التأمين، والمصارف)
8. الخدمات الصحية وخدمات السياحة والسفر.
9. الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية .
10. خدمات النقل .
11. خدمات أخرى .

[1] . *GATS : General Agreement on Trade in Service.*

[2] . للتوسع حول «جولة الأوروغواي»، راج مثلاً : ناصر دادي عدون، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 30 .

[3] . **الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (جاتس) : الحقيقة والخيال**، منظمة التجارة العالمية، 2001، تعريب : شركة أبو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر، ص 03.

الجدول (2 .6): أهم التواريخ والأحداث المتعلقة بـ «جولة الأوروغواي» للفترة بين عامي 1982 إلى 1995

	السنة	المكان	الأحداث
01	نوفمبر 1982	جنيف	. تولد فكرة عقد «جولة الأوروغواي» (مدتها 4 سنوات)
02	سبتمبر 1986	بونت دال إيستا	. بداية مفاوضات «جولة الأوروغواي».
03	ديسمبر 1988	منتيريال	. تقييم التقدم بعد مضي نصف الفترة المحددة، ومناقشة برنامج التفاوض للسنتين القادمتين .
04	أفريل 1989	جنيف	. التعثر وبرمجة اجتماع العام 1990 .
05	ديسمبر 1990	بروكسل	. اجتماع مغلق، انتهى بطريق مسدود .
06	ديسمبر 1991	جنيف	. صياغة المشروع الأولي للوثيقة الختامية .
07	نوفمبر 1992	واشنطن	. تعثر المفوضات بسبب الخلاف بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خاصة منه المتعلق بالقطاع الفلاحي .
08	جويلية 1993	طوكيو	. الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا يحرزون تقدما كبيرا في المفاوضات بشأن التعريفات الجمركية والمسائل المتعلقة بالوصول إلى الأسواق .
09	أفريل 1994	مراكش	. توقيع الاتفاق .
10	جانفي 1995	جنيف	. إنشاء منظمة التجارة العالمية وانتهاء الجولة .

Source : ***Le cycle d'Uruguay***, Comprendre l'OMC, *www.wto.org* .

كما، وتتضمن المادة الأولى تعريف «التجارة في الخدمات» ومجالات الاتفاقية، والتي جاء مشمولها واسعاً. بمعنى أنها تغطي كافة أنواع وقطاعات التجارة في «الخدمات» القابلة للتجارة الدولية. وتسري الاتفاقية على التدابير والإجراءات التي تضعها أي دولة عضو في الاتفاقية، وتؤثر على استهلاك «الخدمات» التي قد تكون منشأها أعضاء آخرين في الاتفاقية، وتُطبق على وسائل التوريد أو أنماط الإمداد الأربع جميعا، وهي[1] :

أ. انتقال «الخدمة» عبر الحدود: بمعنى أن الخدمة تنتقل من إقليم دولة إلى دولة أخرى دون انتقال مورد أو مستهلك الخدمة، ومثالها: المكالمات الهاتفية الدولية، العمليات المصرفية، والخدمات الاستشارية بأنواعها التي يمكن أن تتم بالبريد (العادي أو الإلكتروني) أو الفاكس .بناءً على طلب المستهلك إلى المصرف أو المكتب الاستشاري الذي يقوم بتقديم «الخدمة»، وتسوي قيمتها بين الطرفين بعد الحصول على الخدمة دون الحاجة إلى انتقال أيٌ من الطرفين.

ب. انتقال مستهلك الخدمة : توريد «الخدمة» يتم من خلال انتقال مستهلك «الخدمة» من إقليم دولة ما للحصول على هذه الخدمة في إقليم دولة أخرى. ومثالها، الخدمات السياحية والتعليمية والصحية التي يتحرك فيها المستهلك من بلد مورد «الخدمة» ويحصل عليها خلال تواجده .

ج. التواجد التجاري: انتقال المورد الأجنبي من إقليمه للتواجد داخل إقليم دولة أخرى لتوريد «الخدمة» من خلال إقامة كيانات قانونية وتجارية. ومثال ذلك، فتح فرع لمصرف أجنبي في دولة أخرى لممارسة نشاطه .

د. انتقال الأشخاص الطبيعيين : ويتم تقديم «الخدمة» بعد انتقال الأشخاص الطبيعيين من إقليم دولة ما لتوريد «الخدمة» داخل لإقليم دولة أخرى . ومثال ذلك، التشغيل المؤقت لعمال البناء الأجانب، والمغنيين .

ويعتبر الاتفاق (أي «الجاتس») المجموعة الأولى والوحيدة من القواعد متعددة الأطراف التي تغطي «التجارة الدولية في الخدمات». وهو جزءان : إطار عمل الاتفاق، والذي يحتوي على القواعد العامة والإجراءات . وثانياً، الجداول الوطنية التي تحصر الالتزامات الفردية لدول معينة بشأن دخول الموزعين الأجانب إلى أسواقها المحلية[2]. ويراعى عند تطبيق اتفاقية تحرير «تجارة الخدمات» الالتزامات التي يمكن إيجازها فيما يلي :

1. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: أي عدم التمييز بين موردي «الخدمات» الأجانب للدخول إلى الأسواق، ويضاف إلى ذلك أن الاتفاقية تقضي بأن أي ميزة تمنحها دولة عضو في الاتفاقية لعضو آخر ولدولة أخرى غير عضو فيما يتعلق بالتجارة في

[1] . محسن أحمد هلال، **التجارة في الخدمات**، مرجع سابق، ص 06 . وأيضا، **الاتفاق العام للتجارة في الخدمات : الحقيقة والخيال**، مرجع سابق، ص 03.
[2] . **الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (جاتس) : الحقيقة والخيال**، مرجع سابق، ص 03.

«الخدمات» ينبغي أن تمنح في ذات الوقت ودون شروط أو قيود إلى كافة الأطراف الأعضاء في الاتفاقية. ولا يمنع ذلك من منح ميزة لدولة مجاورة أي مشاركة في الحدود، لتسهيل التبادل فيما بين مناطق خدمات على الحدود فقط، وتقتصر على «الخدمات» التي تنتج وتستهلك محليا، وفي كل الأحوال فإن أي ميزة مراجعة الاستثناءات الممنوحة بعد مرور 5 سنوات على بدء سريان اتفاقية «الخدمات»، حيث يلاحظ أنّ الفقرة 3 من المادة 2 من الاتفاقية تنصّ على أنه بإمكان أي عضو أن يطبق معيارا لا يتفق مع بدأ الدولة الأولى بالرعاية إذا ما نص على ذلك صراحة في ملحق الإعفاءات الخاصة بالمادة الثانية[1].

2. مبدأ الشفافية : تتمثل في ضرورة الإفصاح المالي وشفافيته، حيث أشار في المادة الثالثة على ضرورة تبادل الدول الأطراف لكافة المعلومات والإجراءات التطبيقية والقوانين والتشريعات ومبادئ الرقابة والتوجهات الإدارية المتعلقة بالخدمات المالية ذات التأثير المباشر أو غير المباشر. وذلك دون إبطاء في موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الاتفاقية، وينبغي أيضا نشر جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات أو المؤثرة فيها والتي يكون العضو قد وقع عليها، ويجوز لأي عضو الحق في إخطار مجلس التجارة في الخدمات بأي إجراءات يتخذها أي عضو آخر، ويعتبرها العضو مؤثرا في تنفيذ بنود الاتفاقية[2].

ومن جهة أخرى ليس في هذه الاتفاقية ما يفرض على أي عضو تقديم معلومات سرية يمكن أن يؤدي الإعلان عنها إلى إعاقة تنفيذ القوانين أو إلحاق الأذى بالمصلحة العامة، أو بالمصالح التجارية[3]. كما تلتزم الدول الأعضاء بإخطار مجلس تجارة «الخدمات» في منظمة التجارة العالمية سنويا على الأقل بأية قوانين أو قرارات جديدة أو تعديلات في القوانين السارية، حيث أشارت الاتفاقية إلى أنه يجوز للعضو أن يعدل جداول التزاماته أو سحبها كاملة بعد مضي 3 سنوات من تقديمها، وكل ما عليه أن يبلغ منظمة التجارة العالمية بهذا التعديل قبل سريانه بثلاثة أشهر، وعليه تعويض الأعضاء المتضررين.

3. عدم السماح بالاحتكارات : تم الاتفاق على هذا المبدأ نظرا لأن أحد الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات يتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنيين لتنفيذ منافسة الأجانب، وعلى ضوء أن هذه الممارسات قد تتم أيضا بواسطة بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يمنع عن منافسته الأجانب في تلك الأسواق أو قد تتم بواسطة هؤلاء المحتكرين أو توابعهم أيضا عند تقديم الخدمات في أسواق خارجية. وقد نصت المادة 8 على أنه على الدول التي تمنح هؤلاء المحتكرين الحق في احتكار السوق المحلي أن تتأكد من عدم استغلال هذا الحق بطريقة لا تتسق مع التزام الدول بالتحرير، ويرى مجلس تجارة الخدمات بناء على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات أن يطلب من العضو المانح للحق الاحتكاري معلومات محددة تخصّ هذه العمليات .

4. التزامات أخرى : ومن أمها، الالتزام بالقواعد المحلية أي التنظيم الداخلي لتجارة الخدمات، وكذلك الاعتراف بشروط ومتطلبات الخدمات المهنية والمهنيين ... الخ[4].

أما فيما يتعلق بالأحكام العامة، فتتضمن «الجاتس» جملة منها تتيح مزايا ومعاملة تمييزية للدول النامية، وهي الأحكام التي تمت صياغتها بما يراعي المصالح التنموية لهذه الدول، ومن أهمها مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية، حيث : نصت المادة الرابعة من القسم الثاني من الاتفاقية على ضرورة تشجيع وتسهيل مشاركة الأعضاء من البلدان النامية في التجارة الدولية من خلال الالتزامات المحددة التي تتفاوض عليها مختلف الأعضاء وفقا للجزئيين الثالث والرابع من هذا

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من أورغواي إلى سياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية،مصر، 2003/2002، ص 129. نقلا عن : نسيمة حشوف، **تجارة الخدمات المصرفية والبنوك الإسلامية**، *www.kantakji.com/fiqh/Files/**Banks**/34108.doc*.

[2]. نسيمة حشوف، **تجارة الخدمات المصرفية والبنوك الإسلامية**، مرجع سابق .

[3]. سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية**، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2001، ص321 .

[4]. للتوسع راجع : محسن أحمد هلال، **التجارة في الخدمات**، مرجع سابق، ص 07 . 08 .

الاتفاق، والتي تتعلق بما يلي: تعزيز وتقوية قدرات توفير «الخدمات» المحلية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية عن طريق السماح للدول النامية بالحصول على التكنولوجيا وفقا للأسس التجارية، وتحسين إمكانية وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات. وأخيراً، تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تهم تلك الدول[1].

أيضاً، تضمن الاتفاق العديد من الأحكام المتعلقة باتفاقيات التكامل الاقتصادي، وتكامل أسواق العمل، والإجراءات الوقائية لحماية قطاعات الخدمات المحلية . إضافة إلى أحكام تختص بالمشتريات الحكومية والسماح بفرض قيود مؤقتة لحماية ميزان المدفوعات والتحويلات الخاصة بتجارة الخدمات فيه، وكذلك الكثير من الاستثناءات العامة والأمنية، والإفصاح عن المعلومات السرية، والدعم والتحرير التدريجي .

وكغيرها من مؤسسات النظام التجاري الدولي، ترى منظمة التجارة العالمية، أن أفضل وضع قد يُمكن قطاع الخدمات من المساهمة الفعلية في التنمية هو أن يكون محررا. وفي أحد أهم منشوراتها، جاء بالحرف أن تحرير «الخدمات» أصبح عنصرا أساسيا للعديد من استراتيجيات التنمية[2]، وهو (أي تحرير «الخدمات») يتيح.ست فوائد لا غناً عنها :[3]

أ. الأداء الاقتصادي : البنية التحتية مهمة للتنمية، وتوفر الخدمات مثل الاتصالات (السلكية واللاسلكية)، المصارف، التأمين، والمواصلات مدخلات إستراتيجية، وهو ما سوف يحسن إنتاجيتها وأداءها.

ب. الابتكارات السريعة: شهدت الدول ذات أسواق الخدمات المتحررة إنتاجا وابتكارات أضخم. وبينما كان النمو المتفجر للإنترنت في الولايات المتحدة كان انطلاقه بطيئا في عديد دول أوربا التي كانت مترددة في احتضان إصلاحات الاتصالات السلكية واللاسلكية. كما يمكن أن تشاهد تناقضات متشابهة في قطاعات الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات .

ج. ادخارات المستهلك: هناك دليل قوي في العديد من «الخدمات» وليس في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية فقط، بأن التحرير يوفر أسعاراً منخفضة أكثر، وجودة أفضل، وتشكيلة أوسع للمستهلكين. وتعمل مثل هذه الفوائد على تحسين شروط الإمداد للعديد من المنتجات الأخرى.

د. الشفافية الأكبر والتوقعات : تعادل التزامات الدولة لجدول خدمات «منظمة التجارة العالمية» ضماناً قانونياً ملزماً يسمح للشركات الأجنبية بتزويد خدمتهم تحت الظروف المستقرة. وهذا يعطي كل من يملك حصة في القطاع سواء المنتجين أم المستثمرين، والعمال، والمستخدمين فكرة واضحة عن قواعد اللعبة. حتى يصبحون قادرين على التخطيط للمستقبل بقناعة أكبر، الأمر الذي يشجع الاستثمار طويل الأجل .

ه. نقل التكنولوجيا: تحرير الخدمات يسهم في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يسهم بمهاراته وتقنياته الجديدة بطرق مختلفة في التنمية : تطوير مهارات الموظفون المحليون (ويقومون بنشرها عندما يتركون الشركة وتستخدم الشركات المحلية تلك التقنيات الجديدة). كما تستفيد الشركات في القطاعات الأخرى التي تستخدم معطيات قطاع «الخدمات» مثل: الاتصالات والإدارة المالية .

أخيراً، يمكن استنتاج أنه بدخول القرن الراهن، أصبح (وكما سبق الذكر وورد في منشورات «منظمة التجارة العالمية») أنه: من المستحيل لأي دولة أن تتطور بوجود بنية تحتية غير مؤهلة وتكلفة خدمات باهظة . فلن يكون هنالك تنافس بين منتجي ومصدري المنتجات (البضائع) دون إمكانية الوصول سلسلة لأنظمة فعالة من : المصارف، التأمين، المحاسبة، الاتصالات، والنقل . ففي الأسواق أين يكون العرض غير كاف، استيراد الخدمات الأساسية قد يكون أمرا حيويا مثل استيراد السلع الأساسية . ففوائد تحرير الخدمات تتجاوز صناعة الخدمات نفسها، ويمكن لمسها من خلال آثارها على بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى[4].

---

[1]. عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات: التحديات والفرص**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2000، ص 86 .

2 . ***GATS – Fact and fiction***, OMC 2001, op cit, P 05 (Last phrase in the Second Paragraph) .

[3]. **الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (جاتس) : الحقيقة والخيال**، مرجع سابق، ص 07.

4 . ***GATS – Fact and fiction***, OMC 2001, (*http://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/gatsfacts1004_e.pdf*), P 05 .

وبفعل تلك «النقلة النوعية»، بات من الضروري إدماج «الخدمات» (السلع غير المنظورة) كأحد موضوعات التجارة العالمية جنباً إلى جنب مع «السلع المنظورة» في «سلة التبادل للتجارة العالمية»، وبذلك أضحت تلك السلة حتى الآن تحتوى على سلعتين بدل واحدة : «السلع المنظورة» (البضائع) و«السلع غير المنظورة» (الخدمات).

2. نظريات تفسير التدفق الدولي لرأس المال[1]:

العام 2012، بلغ معدل الانفتاح المالي مستويات قصوى، كما وبلغ صافي التدفقات الرأسمالية الخارجة من الاقتصاديات النامية تجاه الدول المتقدمة حدود 845 مليار دولار أمريكي. كما وبلغ صافي تدفقات معونات التنمية الرسمية من لجنة مساعدات التنمية الرسمية التابعة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العام 2011 حوالي 133.5 مليار دولار، مرتفعة عن رقم 128.5 مليار العام 2010.

الشكل (2 . 4):معدلات الانفتاح المالي العالمي وحجم التدفق الدولي لرؤوس الأموال

. . . . الوضعية المالية الخارجية للدول التدفق الدولي لرؤوس الأموال (..) والعولمة التجارية (ـ)

(بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي) (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)

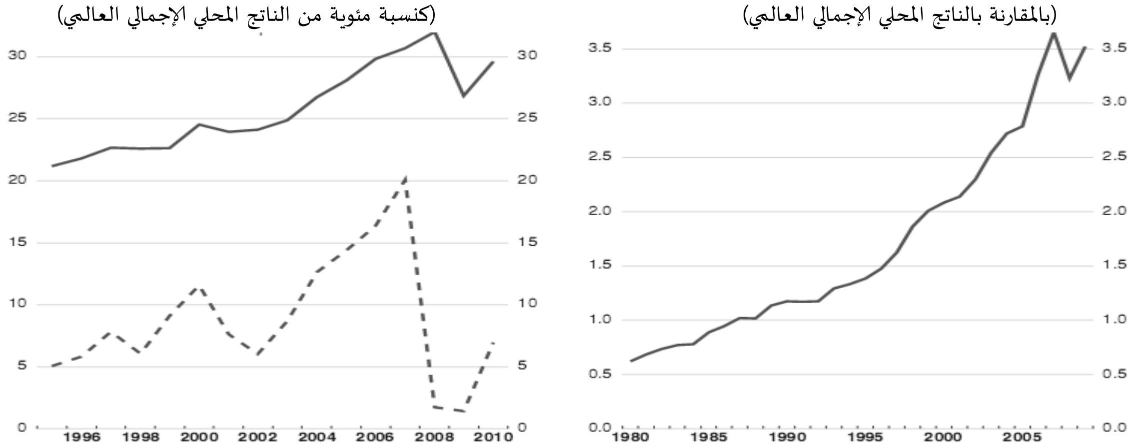

Source : ***Statistiques de la balance des paiements du FMI***; base de donnée des Perspectives de l'économie mondiale du FMI, Lane et M.Ferretti (2007); base de données no 89 des Perspectives économiques de l'OCDE .

والعام 2010، بلغ إجمالي «التدفقات المالية الخارجية الخاصة» (بما فيها صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي تدفقات استثمارات الحافظة المالية، وصافي تدفقات استثمارية أخرى للآجلين القصير والطويل) إلى دول الاقتصاديات النامية والأسواق الناشئة أكثر من 470 مليار دولار أي أضعاف ما كان عليه أواخر القرن الماضي.

والعام 2007، بلغ إجمالي تدفقات العالمية لرأس المال في السنة أكثر من خمس (20 %) الناتج المحلي العالمي، أي أنه تضاعف بما لا يقل عن أربعة مرات عما كان عليه في تسعينيات القرن الماضي .

وقبل ذلك ومع نهايات القرن الماضي، وتحديدا العام 1992 وبفعل تضاعف معدل الانفتاح المالي الدولي إلى أكثر من 350 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، قفزت حجم التدفقات المالية على المستوى العالمي إلى قرابة 5000 مليار دولار من حدود 1230 مليار دولار العام 1982، أي بأربع مرات خلال 10 سنوات، متجاوزا بكثير حجم نمو التجارة الدولية[2].

وباستحضار مؤشر «الاستثمارات الأجنبية المباشرة» كأحد أوجه التدفق الدولي لرأس المال يتضح عظمة ذلك التحول، والتي بلغت تدفقاتها (أي الاستثمارات الأجنبية المباشرة) العام 2010 أكثر من 1.24 تريليون دولار، وأكثر من 2 تريليون دولار العام 2013.

1 . العام 1989، المدير العام لصندوق النقد الدولي «ميشيل كام دوسي» استعمل مصطلح «الثورة الصامتة» لوصف التحولات التي حدثت في العديد من الدول في طريق النمو، والتي كان من أهم وسائلها . أي تلك الثورة الصامتة . هو تدفقات رأس المال دولياً .

Voire : James M. Boughton, ***La mondialisation et la révolution silencieuse des années 80***, Finances & Développement, FMI, Mars 2002, P 41.

2 . Ghislain Paradis, ***Globalisation financière***, Desjardins, Université d'Ottawa, mars 2000, P 01.

إنها «الثورة الصامتة» التي تحدث عنها، المدير العام لصندوق النقد الدولي «ميشيل دوسي» العام 1989 لوصف التحولات التي حدثت في العديد من الدول، والتي بدأت منذ السبعينيات في الدول الكبرى التي عجزت أسواقها الداخلية عن استيعاب المدخرات والفوائض المالية التي تولدت بعد الحرب العالمية الثانية، فبدت الحاجة ملحة لضرورة إرسال تلك الفوائض إلى أسواق خارجية بحثاً عن الربح والتربح، فبدأت رؤوس الأموال تتدفق دولياً، خاصة نحو تسوية العجز في ميزان المدفوعات لكثير من تلك الدول المتقدمة .

الجدول (2 . 7): مساهمة الرأسمال الخارجي في تسوية عجز ميزان المدفوعات لبعض الدول (1979 . 1992)[1]

الدول	1979	1992
الولايات المتحدة الأمريكية	% 18.5	% 20.4
اليابان	% 2.3	% 5.6
ألمانيا	% 5.0	% 25.9
فرنسا	% 0.0	% 31.8
إيطاليا	% 1.2	% 6.1
كندا	% 15.0	% 27.7

Source : Bisignano,*Internationalization of financial markets and IMF staff estimates* .

الشكل (2 . 5): ارتفاع التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية خلال الثلث الأخير للقرن الماضي

(الوحدة : مليار دولار أمريكي) (. الاستمارات المباشرة، ■ استثمارات الحافظة المالية)

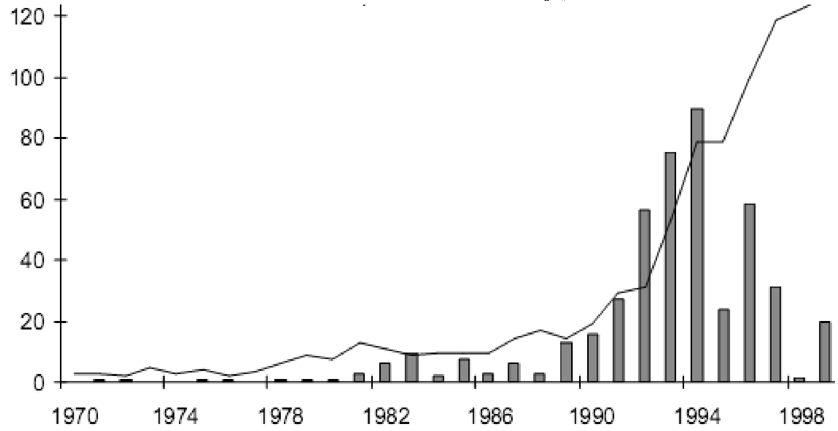

Source : FMI, *Base de données des perspectives de l'économie mondiale* .

ولكن المشكل، أنه ومنذ منذ نهايات القرن 19، وكما يقول الدكتور «أمير السعد» : ثمة خلل في التجارة الدولية، حيث يتزايد ضغط رأس المال، سواء باتجاه تهميش أعمدتها الرئيسية : الفكر الاقتصادي والاقتصاد السياسي، أو باتجاه تشويه الوظيفة المفترضة للسياسة الاقتصادية، مما جعل التجارة الراهنة تستمد مصدر فعلها وتفعيلها من مرتكز السياسة الاقتصادية وحدها دون بقية المرتكزات، مما يشوه مستويات متعددة في وضع التجارة الدولية وآثارها على المناطق المختلفة[2]، ويولد ظواهر من مثل : ظاهرة «الاستقطاب التجاري» .

2. 1. مفهوم التدفق الدولي لرأس المال (التمويل[3] الدولي) :

تاريخياً، وبفعل النظم النقدية الثابتة، لم يكن مفهوم المالية الدولية يُطرح، فالوضع الدولي ومعدلات الثبات العالية التي أتاحها نظام النقد الدولي المرتكز على قاعدة الذهب مثلاً (1870 إلى 1914)، لم يسمح بتحليل ظاهرة تدفق رؤوس الأموال كأحد مكونات سلة التبادل الدولي.

1 . Gerd Häusler, *La mondialisation de la finance*, Finances & Développement, FMI, Mars 2002, P 11 .

2 . أمير السعد، **مقاربة نظرية حول رأس المال والتجارة الدولية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 32 . 33/صيف 2004، ص 166.

3 . التمويلُ : مفردةٌ مشتقةٌ من الأصل اللغوي «مَوَّلَ» أي : صَيَّره ذا مالٍ وأعطاه المال فموله . والمال هو ما نملكه من جميع الأشياء، فمثلاً عند أهل البادية يطلق على الغنم والمواشي . كما ويقال «خرج إلى ماله» أي إلى ضياعه أو حقله ... الخ . وهذا المعنى يوحي أن عملية «التمويل» تبرم بين طرفين أساس، أحدهما من أعطى المال (أي المُمَوِل) والثاني الذي أعُطي المال (أي المُمَوَل) أو هو الذي صُيرذا مالٍ . كما وقد تستبطن العملية طرفاً ثالثاً، هو الوسيط الذي مر به المال من المُمَوِلِ إلى المُمَوَل . أنظر: **المنجد في اللغة والأعلام**، الطبعة 21، دار المشرق، بيروت، 1973، ص 780.

ولكن ومذ بدايات تصدع تلك القاعدة (أي قاعدة الذهب) نهايات النصف الأول من القرن العشرين، وإلغاء تحويل الدولار إلى الذهب سبعينيات نفس القرن، بدأت المشاكل النقدية تأرق العالم خاصة في ظل موجة التحرير الواسعة التي اجتاحت السوق العالمية التجارية والنقدية .... الخ مع بداية التسعينيات، وبدأت مع ذلك الحاجة ماسةً لفتح لدراسة قضايا تدفقات رأس المال دولياً ومعالجة إشكالات «التمويل الدولي» ... الخ[1]. وبتعبير دقيق فتح ملف دراسة قضايا التدفق الدولي لرأس المال كأحد أهم مكونات سلة التبادل الدولي صنواً مع السلع المنظورة والخدمات والحركة الدولية للعمل في النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

الجدول (2 .8): تطور حجم التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية نهايات القرن الماضي (1990-1998)

(الوحدة : مليار دولار)	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
استثمارات مباشرة	24.5	34.4	46.1	67	88.5	105.4	126.4	163.4	155
استثمارات الحافظة	4.9	18.4	25.2	88.2	71.9	62.7	102.7	72.8	44.3
قروض البنوك	3.2	4.8	16.3	3.3	13.9	32.4	43.7	60.1	25.1
استثمارات أخرى	11.4	3	10.7	8.6	3.7	1	3	2.6	2.7
المجموع	44	60.6	98.3	167,1	178	201,5	275,8	298,9	227

Source : ***World Bank Debtor System***.

وعلى مستوى القاموس الاقتصادي، يشير مفهوم «التدفق الدولي لرأس المال» (أو التمويل الدولي كما يصطلح عليه بعض الاقتصاديين) إلى انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة ... أي انتقال رؤوس الأموال من حيث أماكن وفرتها (أصحاب الفائض) إلى حيث أماكن ندرتها (أصحاب العجز) . ويتم هذا الانتقال عبر مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل مصارف أو شركات تأمين أو صناديق ادخار أو أسواق المال إلى غير ذلك ... الخ من مؤسسات الوساطة المالية بأجلين قصير وطويل (أي تدفقات رأسمالية طويلة الأجل وتدفقات رأسمالية قصيرة الأجل). كما وتنقسم ذلك «التدفق الدولي لرأس المال»[2] بصفة عامة إلى نوعين:[3] تحركات رسمية وتحركات غير رسمية (أو خاصة) .

1. بحيث تمثل التحركات الرسمية مجمل القروض والمساعدات والهبات (وخاصة ما يعرف بالمساعدات العمومية من أجل التنمية) التي تعقد بين حكومات الدول المانحة، وحكومات الدول المتلقية أو إحدى هيئاتها العامة أو الخاصة، إضافة إلى القروض التي تعقد بين الحكومات المقترضة والمنظمات الدولية والإقليمية ومتعددة الأطراف .
2. أما التحركات الخاصة (غير الرسمية)، فهي المتمثلة في كل القروض الممنوحة من جهات خاصة (أفراد أو مؤسسات) إلى حكومات الدول الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة بها .

وكما يتضح من الشكل، تتركب المصادر الرسمية للتدفق الدولي لرأس المال من مستويين أساسيين، هما : مصادر ثنائية وأخرى متعددة الأطراف (دولية وإقليمية). بالإضافة إلى التسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي لأعضائه. وتنحصر المصادر الثنائية في القروض والمساعدات والهبات... الخ، والتي تتدفق بين الحكومات المختلفة، ويتم منحها وفقا لنتائج المفاوضات التي تجريها حكومات الدول المانحة مع حكومات الدول المتلقية، تلك المفاوضات التي تدور عادة وفيما تعلق بالقروض حول : قيمة القرض، أجل استحقاقه، معدل الفائدة، مصاريف الارتباط، طريقة الاتفاق والسحب من القرض، كيفية السداد، وفترة السماح إن وجدت .

1 . للتوسع حول تاريخ نظام النقد الدولي، راجع : رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 118/أكتوبر 1987.

2 . ليس المقصود بتحركات رؤوس الأموال انتقال رؤوس الأموال العينية في شكل آلات ومعدات وأصول مختلفة، فهذا يدخل في مجال التجارة الدولية للسلع، ولكن المقصود بهذه التحركات هو انتقال رؤوس الأموال في شكل عمليات إقراض واقتراض بين الدول، ويشير الأمر الأخير إلى تأثير هذه التحركات الرأسمالية في تغير الحقوق والالتزامات المترتبة عليها. أنظر: مفتاح صالح، **محاضرات في المالية الدولية**، مطبوعة جامعية، جامعة بسكرة، 2006، ص 03.

3 . مفتاح صالح، **محاضرات في المالية الدولية**، مرجع سابق، ص 3 إلى 5 (بتصرف).

الشكل (2 .6): الإطار العام لإجمالي التدفقات الرأسمالية على المستوى الدولي

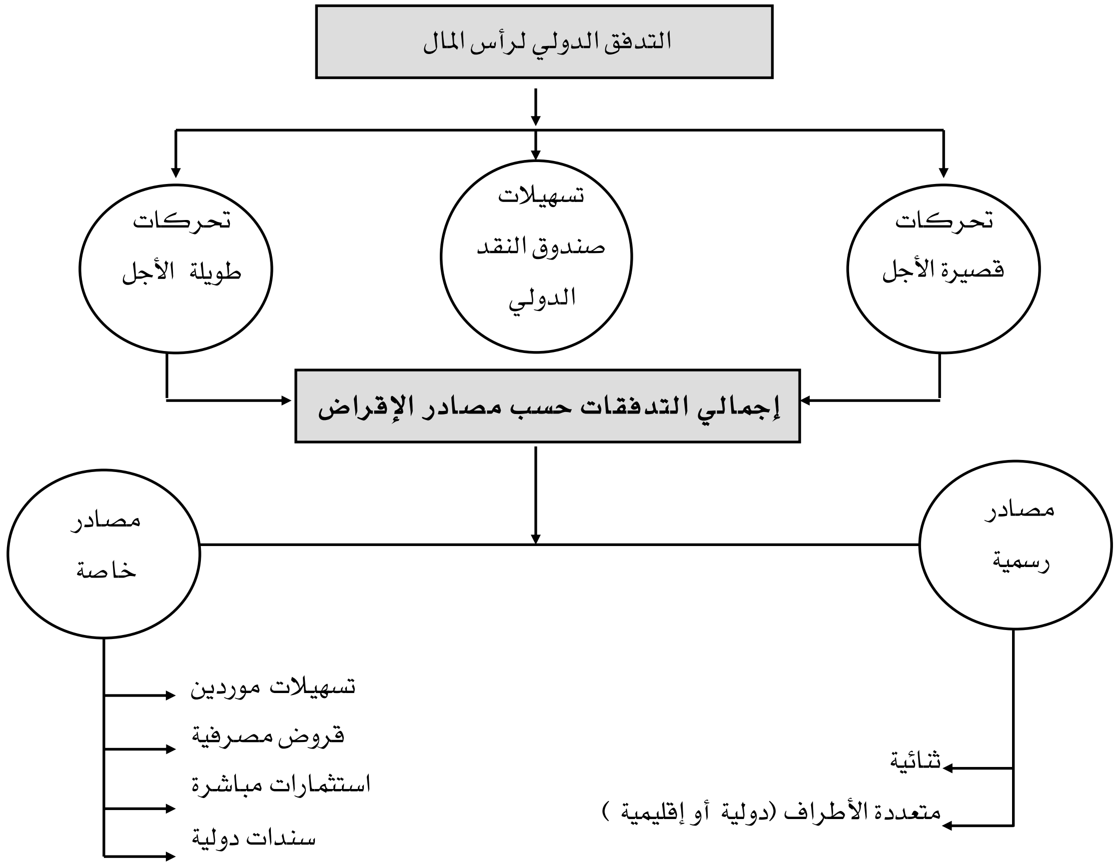

المصدر: مفتاح صالح، **محاضرات في المالية الدولية**، مطبوعة جامعية، جامعة بسكرة/الجزائر، 2006، ص 30.

وتأريخياً، يبدوا أن هذه المصادر للتمويل الدولي قد تولدت أساساً مع نهايات الحرب العالمية الثانية العام 1944، أين بدت الحاجة ملحة لترميم أعطاب الحرب، وحيث بدأ حجم الإقراض الدولي في التعاظم خاصة منه تجاه الدول النامية والبلدان المتضررة من الحرب. ولعل الأبرز في ذلك المشروع الأمريكي لدول غرب أوربا في إطار مشروع مارشال الذي خصصت له ما يفوق 13 بليون دولار أمريكي كقروض ومساعدات ... الخ.

الجدول (2 .9): تطور ديون العالم الثالث كمؤشر لتطور حجم التدفق الدولي لرأس المال (1955 إلى 1980)

(الوحدة : مليار دولار)	1955	1960	1965	1970	1975	1980
إجمالي الديون الخارجية	10	17	30	70	140	580

المصدر: عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، عالم المعرفة، العدد 133/جانفي 1987، ص 164 .

وخلال ستينيات القرن الماضي قررت الأمم المتحدة اعتبار الفترة لما بين عامي 1960 و1980 بمثابة عقدي التنمية العالمية، إذ تم توجيه نداء دولي بضرورة تخصيص ما لا يقل عن 1 % من إجمالي الناتج القومي للدول المتقدمة ليقدم على شكل معونات للدول النامية.

وفي السبعينيات من القرن الماضي، وتشير البيانات أن التدفقات الرسمية الثنائية لرؤوس الأموال وغيرها المسيرة قد اقتربت من 35 % من إجمالي التدفقات من كافة المصادر سنة 1970، مقابل ما لا يقل عن 50 % في بداية ستينيات القرن الماضي، وقد شهدت تطورا كبير مع بدايات الثلث الأخير من القرن الماضي، بفعل أزمة المديونية الدولية للعام 1982 وتكليف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بمعالجة الأزمة، فبدأن مع ذلك أرقام المديونية (باعتبارها أحد أوجه التدفق الدولي لرأس المال) تتعاظم .

الجدول (2 . 10): بنية بعض مصادر التمويل الثنائي الرسمي للدول النامية بين عامي 1980 إلى 1993

(مليار دولار أمريكي)	الديون الخارجية	الديون طويلة الأجل	الديون قصيرة الأجل	ديون صندوق النقد الدولي
1980	658	481	164	12
1983	807	633	140	33
1984	843	675	132	36
1987	1 369	1 128	198	43
1988	1 375	1 127	213	35
1990	1 539	1 226	278	35
1991	1 627	1 286	303	38
1992	1 696	1 328	329	38
1993	1 812	1 424	349	39

Source : *M. Chossudovsky*, ***La Mondialisation de la Pauvreté***, *Edition EL HIKMA, Alger, 2000, P 38.*

وحديثاً، تأكد الأرقام أنه ما بين عامي 2004 إلى 2010 ارتفع حجم المساعدات التي قدمت للدول في طريق النمو بنحو35 %. وفي عام 2006، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكبر حجم من المساعدات العمومية من أجل التنمية من ناحية القيمة الصافية والتي قدّرت قيمتها بحوالي 22.7 مليار دولار، أي ما يمثل قرابة 0.17 % من إجمالي الدخل الوطني الأمريكي. والبلد الوحيد، الذي جاء وراء الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الترتيب، كان اليونان الذي لم خصص 0.16 % من إجمال دخله لفائدة المساعدات الموجهة السائرة في طريق النمو[1].

الجدول (2 . 11): نسبة المساعدات التنموية العمومية من الدخل الوطني الإجمالي لبعض الدول الأوروبية 2010

الدولة	النسبة (%)	الدولة	النسبة (%)	الدولة	النسبة (%)	الدولة	النسبة (%)
السويد	1.03	هولندا	0.80	ايرلندا	0.52	ألمانيا	0.40
النرويج	1.00	بلجيكا	0.70	إسبانيا	0.51	النمسا	0.37
لوكسمبورغ	1.00	أمريكا	0.56	سويسرا	0.47	البرتغال	0.34
الدنمرك	0.83	فنلندا	0.55	فرنسا	0.46	اليونان	0.21

Source : ***Développement: la Suisse pas trop mauvaise élève,*** International Service of the Swiss Broadcasting Corporation, 17/02/2010, *www.swissinfo.ch*.

كما وتجاوز حجم المعونات العمومية للتنمية (أحد أوجه التدفق الدولي لرأس المال) التي منحت للدول الفقيرة 104 مليار دولار أمريكي، كان نصيب أفريقيا منها العام 2006 حوالي 41 مليار دولار.

الجدول (2 . 12) : حجم المعونات العمومية التنموية في التي منحت لأفريقيا أفريقيا 2000 إلى 2006

(الوحدة : مليار دولار)	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
أفريقيا جنوب الصحراء	13.6	13.9	19.0	24.6	26.3	32.6	37.7
أفريقيا شمال الصحراء	1.9	2.5	2.4	2.2	3.1	2.6	3.0
كامل أفريقيا	15.5	16.4	21.4	26.8	29.4	35.2	40.7

Source : ***Geographical Distribution of financial flows by Aid Recipients***, 2001-2005, OCDE 2007 .

وأما فيما تعلق بالتمويل متعددة الأطراف: أولها، مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتنمية[2] والذي قدم العام 2011 أكثر من 57.4 مليار دولار كقروض ومساعدات، وهيئة التنمية الدولية التي منحت أكثر من 16.3 مليار دولار

1. ***International Service of the Swiss Broadcasting Corporation***, 04/04/2007, *www.swissinfo.ch*.

2. قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير اعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية هي دين عام طويل الأجل ومضمون من قبل الحكومة تمنحه مجموعة البنك الدولي. ويقرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير بأسعار السوق، بينما تقدم المؤسسة الدولية للتنمية الاعتمادات بأسعار فائدة ميسرة. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للتوسع، راجع الموقع الإلكتروني للبنك (باللغة العربية) : *http://web.worldbank.org* .

العام 2011، بالإضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية، وصندوق النقد الدولي ... الخ. وثانياً، مؤسسات التمويل الإقليمية كبنك الاستثمار الأوربي، بنك التنمية الإفريقي[1]، بنك التنمية الأسيوي، بنك الأمريكيتين للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية[2]، صناديق التنمية الإقليمية، صندوق النقد العربي الذي بلغت تسليفاته العام 2011 عنان 536 مليون دولار ... الخ .

الجدول (2 . 13) : حجم العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال العام 2010

(الوحدة : مليون دولار)	المصرف الإسلامي	صندوق أبو ظبي	صندوق الأوبك	الصندوق السعودي	الصندوق العربي	الصندوق الكويتي	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	المجموع
مجموع المساعدات	2954.6	315.3	596.6	627.3	1259.0	1018.0	548.0	175.0	7493.8
حصص المؤسسات	% 39.4	% 4.2	% 8.0	% 8.4	% 16.8	% 13.6	% 7.3	% 2.3	% 100
الدول العربية	862.0	227.6	134.5	335.3	1259.0	653.0	548.0	0.0	4019.4
الدول الأفريقية	317.2	49.0	198.5	94.5	0.0	151.7	0.0	175.0	985.9
الدول الآسيوية	1733.6	15.0	201.1	177.5	0.0	213.3	0.0	0.0	2340.5
أمريكا اللاتينية	0.0	0.0	46.5	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	66.5
مجموع الدول الأخرى	41.8	23.7	16.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	81.5

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العرب . نقلاً عن : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 405 .

أما المصادر غير الرسمية، فهي الأموال الممنوحة من جهات خاصة (أفراد أو مؤسسات) إلى الحكومات الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة، سواء كانت استثمارات أجنبية مباشرة أو التدفقات التي وفرتها الأسواق المالية الدولية (والتي أضحت أهم مصادر التمويل ومن أوسع مجالات توظيف الأموال الفائضة عبر الحدود).

الشكل (2 . 7): الدفق الدولي الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2000 إلى 2012 (مليون دولار أمريكي)

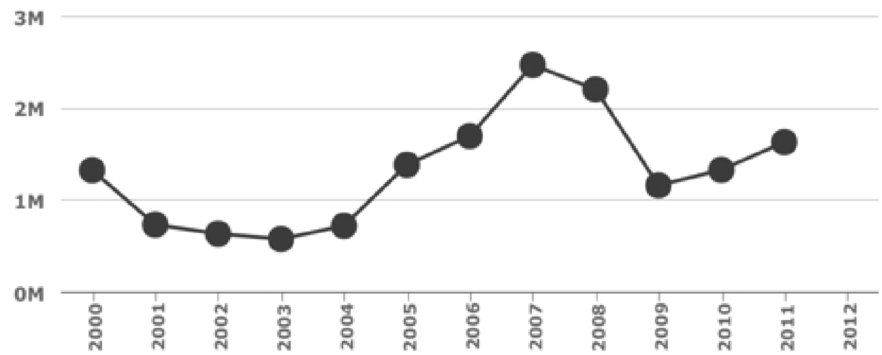

Source : ***Banque Mondial***, 2013

أيضاً، يضاف إلى ذلك التدفقات الواردة إما قروض مصرفية قصيرة الأجل (والتي تدعى بالتسهيلات المصرفية) والتي تمنحها المصارف التجارية الأجنبية للبلاد النامية بغرض تمويل عجز موسمي ومؤقت في حصيلة النقد الأجنبي، وتتراوح آجال استحقاق هذه القروض بين 06 أشهر وسنة، وتكون أسعار فائدتها الربوية حسب الأسعار السائدة في الأسواق الدولية .

كما وتتضمن المصادر الخاصة أيضاً ما يعرف بتسهيلات الموردين، والتي يطلق عليها أحيانًا قروض التصدير، وهي عبارة عن ائتمان مضمون من حكومات الدول المقترضة، تمنحه الشركات المنتجة والمصدرة في دولة ما للمستوردين في دولة أخرى وتستخدم حصيلة هذا القرض في شراء سلع وخدمات من الشركات المانحة للائتمان، وعادة ما يتم عقد هذه القروض على أساس فترات زمنية تتراوح بين 360 يوما إلى 10 سنوات، وبأسعار فائدة تعتمد في تحديدها على أسعار الفائدة السائدة في سوق الاقتراض الدولي طويل الأجل. ويوجد بصفة عامة نوعان من قروض التصدير: الأول : عبارة عن ائتمان يقدمه المصدر إلى المستورد مباشرة . الثاني: تمنحه غالبا مؤسسة مالية في بلد المصدر للمشتري ويطلق عليه ائتمان المشتري[3] .

1. للتوسع، راجع الموقع الإلكتروني للبنك : *www.afdb.org*.
2. للتوسع، راجع الموقع الإلكتروني للبنك : *www.isdb.org*.
3 . مفتاح صالح، **محاضرات في المالية الدولية**، مرجع سابق، ص 41 (بتصرف) .

الجدول (2 . 14): إجمالي التدفقات المالية الخارجية الخاصة* إلى الدول النامية والناشئة للفترة 2005 إلى 2010

(الوحدة : مليار دولار)	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدول النامية والاقتصاديات الناشئة الأخرى	29102	252.1	694.7	230.3	236.6	470.1
أفريقيا جنوب الصحراء	20.9	13.8	28.1	24.5	24.4	21.7
وشط وشرق أوروبا	101.9	117.3	183.4	153.4	29.0	75.4
رابطة الدول المستقلة	29.1	51.6	129.2	/	/	/
الدول النامية الآسيوية	90.0	50.2	190.0	49.4	162.6	280.7
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.5	/	54.0	33.0	49.5	11.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	46.8	39.5	110.0	66.3	33.1	104.3

*. تشمل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وصافي تدفقات استثمارية أخرى للآجلين القصير والطويل .

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 281 .

2. 2. إشكاليات نظرية من التدفق الدولي لرأس المال[1] :

تسعينيات القرن الماضي، نشرت صحيفة «فرانكفورتر ألجمن» وباعتبارها أحد أكثر الصحف دعماً لتحرير «رأس المال» (العولمة المالية)[2] عبارة تثير الكثير من الاستغراب، وردت كالآتي[3]: من خلال العولمة المالية فقط سيكون بوسع 6 مليار نسمة (سكان الكرة الأرضية) المشاركة في الانتصارات التي نعم بها حتى الثمانينيات سوى 600 مليون مواطن في البلدان الصناعية القديمة.

ويعلق مؤلفا كتاب «فخ العولمة» عن هذا الخطاب قائلين : إنه هدف نبيل للغاية دون شك !؟ . ولكن هل سيتحقق هذا الهدف فعلاً ؟ هل سينحدر فعلاً بعض من ثراء الشمال الغني (دولاً أو أفراداً) إلى فقراء الجنوب ؟.

الجدول (2 . 15): تواريخ بدء عمليات التحرير المالي (العولمة المالية) في بعض الدول

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
الولايات المتحدة الأمريكية	1982	السشيلي	1974	سنغافورة	1978
كندا	1980	المكسيك	1989	تايوان	1979
اليابان	1979	بيرو	1991	تايلاند	منتصف الثمانينات
المملكة المتحدة	1981	فنزويلا	1991	البرازيل	1989
ألمانيا	1984	مصر	1991	ماليزيا	1978
هونج كونج	1978	المغرب	1991	الفلبين	1981
اندونيسيا	1981	جنوب إفريقيا	1980	الهند	1989
كوريا الجنوبية	1978	بنجلادش	1988	فرنسا	1984

Source :Williamson and Mahar, ***A review of financial liberalization south Asia region***, Internal discussion paper , No. 171,World bank ,1998, P 43.

بدايةً، من الضروري الإشارة إلى أن عمليات توحيد للأسواق المالية ترتكز على آليتين : أولهما التنازل الطوعي غير المشروط من طرف الدولة على قيود حساب رأس المال، وثانيهما التعجيل الزمني لعملية تدويل الأسواق الوطنية. في المراكز الرأسمالية، ومع نهايات العام 1971 تحررت أسواق المال في كل من الولايات المتحدة وألمانيا وكندا وسويسرا، وهكذا انهار نظام النقد المقيد لبروتن وودز وصارت أسعار الصرف عائمة تتحدد بناءا على المضاربات في الأسواق المالية، وفي حدود

1 . نورالدين جوادي، **مأزق العولمة وخطاب النهايات**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عنابة، 2007، ص 154.

2 . العولمة المالية : عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى فيها كل الحواجز الجغرافية و التنظيمية، لتسود بذالك حرية التدفقات المالية، من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق و قطاعات النشاط، في أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر.

Voire : Dominique Plihon , ***Les enjeux de la globalisation financière***, Casbah , Alger, 1997.

3 . هانس بيترمارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238/أكتوبر 1998، ص 250 / بتصرف .

ضيقة لقانون الطلب والعرض عليها. وفي العام 1979 تواصلت المسيرة، عندما ألغت بريطانيا آخر ما لديها من قيود في حساب رأس المال، وبعد ذلك لحقتها اليابان، ثم باقي الدول ممن هم أعضاء في صندوق النقد الدولي والمجموعة الأوروبية: فرنسا وإيطاليا 1990، أما أسبانيا والبرتغال فقد استطاعتا الثبات 1992 ... الخ[1]، وتلى ذلك أغلبية الدول النامية.

تزامنا، مع ذلك التصاعد الكبير لتدفقات رؤوس الأموال، بدأت الكثير من النظريات الاقتصادية تجليل العلاقة بيه وبين التنمية في الدول النامية تحديداً. وكان التيار الليبرالي يرى أن تكثيف معدلات الاندماج المالي هو الحل الوحيد لمشكل التخلف، ولكن الواقع أثبت العكس، فمع تصاعد معدلات انفتاح الدول النامية ارتفع رصيد الديون الخارجية المستحقة عليها بحوالي ضعفين خلال عشرة سنوات بين 1980 و1990، من ما لا يزيد عن 540 مليار دولار أمريكي عند العام 1980 إلى ما يتجاوز عتبة 1340 مليار دولار مع حلول العام 1990 ثم إلى ما يفوق الـ 2600 مليار دولار مع دخول العام 2004، ليبلغ الذروة العام 2010 بقرابة 5254 مليار دولار، بعد حدود 4629 مليار العام 2008.

الجدول (2 . 16): تطور مديونية الدول النامية في الفترة بين عامي 1980 إلى 2010

(مليار دولار أمريكي)	الديون	خدمة الدين		الديون	خدمة الدين
1980	540	90	**2001**	2260	370
1990	1340	150	**2002**	2340	370
1998	2320	290	**2003**	2550	420
1999	2350	350	**2004**	2600	370

Source : *www.cadtm.org* .

(مليار دولار أمريكي)	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الديون الخارجية للدول النامية والناشئة	3114.0	3500.1	4345.3	4628.8	4881.3	5254.0
مدفوعات خدمة الدين (كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات)	28.2	27.3	25.2	25.7	32.0	25.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 283 .

كذلك، كانت هنالك مشكلة أخرى واجهت الليبرالية فالبيانات توضح اختلاف معدلات أسعار الفائدة وتباين فرص في الحصول على رأس المال دولياً داخل تلك السوق المالية، ما يطرح الكثير من التساؤلات حول نظرية العولمة المالية.

الجدول (2 . 17): نسب أسعار الفائدة الربوية في بعض الدول المتقدمة في الفترة بين عامي 2005 إلى 2010

(معدل أسعار الفائدة الربوية للتسعة أشهر الأولى)		2005	2006	2007	208	2009	2010
سعر الفائدة الربوي قصير الأجل (%)	**الولايات المتحدة**	3.5	5.2	5.3	3.0	0.6	0.3
	اليابان	0.0	0.2	0.7	0.7	0.3	0.2
	منطقة اليورو	2.2	3.1	4.3	4.6	1.2	0.7
	بريطانيا	4.7	4.8	6.0	5.5	1.2	0.7
	كندا	2.8	4.2	4.6	3.3	0.7	0.6
سعر الفائدة الربوي طويل الأجل (%)	**الولايات المتحدة**	4.3	4.8	4.6	3.7	3.3	3.3
	اليابان	1.4	1.7	1.7	1.5	1.3	1.2
	منطقة اليورو	3.4	3.8	4.2	4.0	3.2	2.8
	بريطانيا	4.4	4.5	5.0	4.6	3.6	3.7
	كندا	4.1	4.2	4.3	3.6	3.2	3.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 278 .

[1] . هانس بيترمارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة**، مرجع سابق، ص 99 . 100.

وفي ظل خطاب وحدة الأسواق المالية وما يقتضيه من إجراء تصحيحات بالنسبة للتقلبات الجارية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية والتضخم ومخاطر الإعسار المحلية ... الخ، ما معناه : أنه من حيث المبدأ (أو النظرية وفي ظل المنطق السائد) لابد للسوق العالمي المالي الموحد أن يتضمن ويضمن في نفس الحين تكافئاً مطلقا (أو نسبياً على الأقل) في فرص الحصول على رأس المال، أي وجود أسعار فائدة ربوية حقيقية متماثلة مثلاً حيثما كان الموقع الجغرافي والتوقيت الزمني لتواجد المرء مستثمراً كان أو مدخراً [1] .

وواقع حال الاقتصاد الوهمي يعكس وجود لغز كبير في الأسواق العالمية لرأس المال منذ بدايات تحررها، حيث أنه لم يحدث ذلك التعادل النظري المتنبأ به عملياً في تكاليف رأس المال أو فرص الحصول عليه (ونعتقد نحن أنه لن يحدث)، ففي الثمانينيات من القرن الماضي، وبالرغم من وجود ما اعتبره الجميع سوقاً عالميةً موحدة لرأس المال كانت معدلات الفائدة الحقيقية الربوية حتى عام 1989 (سعر الإقراض الأصلي محسوما منه السعر القياسي للسلعة) يساوي 6 % في الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي لم تتجاوز 2.9 % في اليابان وباستخدام مضاعفات أرباح الأسعار في سوق الأوراق المالية كانت تكلفة رأس المال أقل من 1 % في اليابان ولكنها أكثر من 9 % داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وعندما يجري تحليل الضرائب والإهلاك كعوامل في المعادلة فإن التكلفة الإجمالية لرأس المال المستثمر لمدة 20 سنة في مصانع ومعدات تزيد في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 60 % عنها في كل من ألمانيا واليابان[2] .

وهنالك إشكالية أخرى تتعلق بفقدان الارتباط بين السلع والمال : ففي حين تتشكل الحالة الصحية لتراكم رأس المال من خلال تراكم فائض القيمة الناتج عن عمليات الإنتاج بكافة مستوياتها السلعية أو الخدمية وحتى المصرفية ... الخ، باعتبار هذه الحالة نمو متواز بين حجم الإنتاج الحقيقي وحجم التراكمات الرأسمالية، وبالتالي يحدث توسع فيما يتعلق بالبنى التحتية للقطاع الإنتاجي على مستوى دائرتي الإنتاج والتبادل، ما يفضي إلى خلق نسب حقيقية وصحية لمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... الخ . ثمة كارثة اقتصادية متوقعة الحدوث في ظل معطيات الراهن التي تشير أنه خلال العولمة المالية هنالك فجوة واسعة تتسع بين التراكم الرأسمالي وأرباح الإنتاج الحقيقي . ففي حين تسجل معدلات هائلة للتراكم الرأسمالي من خلال عمليات المضاربة، اقتناص الأرباح والتربح في الأسواق المالية والتي تتيح عوائد تتجاوز 200 %، لا يسجل سوى تطور طفيف لقطاعات الإنتاج الحقيقي، بمعنى آخر هنالك هوة تتسع باستمرار بين آليات الحصول على العائد الاقتصادي في منظومة إنتاج السلع وبين معدلات تجميع المال. وهي صورة فقدان للارتباط التي تنبأ بكارثة .

وإن وضعاً كهذا مغبة تهدد النظام العالمي، فمن زاوية النظرية النقدية سوف يهدد ذلك النمو الهائل في حجم الكتلة النقدية وبتزامنه مع تجمد أو تراجع معدلات الاستثمار إلى اندلاع مغبة تضخم عظيم سوف يهدد البشرية ككل .

والعام 1994 أعرب «هورست» رئيس اتحاد صناديق الادخار الألمانية عن مخاوفه إزاء الوضع غير المستقر للقطاع المالي العالمي إذ قال : أنه سرعان ما ينتقل الخلل والخطر إلى البورصات [في كل أرجاء المعمورة دون استثناء] ومن ثم إلى أسعار الصرف، وبلك ينحدر إلى عالم الاقتصاد الحقيقي (أي الإنتاجي) مؤكداً على أن وقوع أكبر كارثة محتملة، أمر ممكن بلا أدنى شك، ففي هذه الحالة ستتوقف التجارة السلعية على نحو مفاجئ، ويتدهور النظام العالمي برمته، ويغدو الانهيار الشامل الشبيه بالانهيار الذي عصف بالعالم في تلك الجمعة السوداء من شهر أكتوبر لعام 1929، أمراً لا مناص منه [3] .

هنالك وهن آخر ينتظر النظام العالمي عبر معضلة انفلات التراكم الرأسمالي علن الإنتاج الحقيقي، فتزامن ذلك الانفلات والفورة في تراكم رأس مال مع تلاشي (أو عجز) قواعد الرقابة المالية وتشريعات الضبط النقدي في التحكم والتوجيه لعمليات الأسواق المالية في زمن العولمة المالية، إضافة إلى هشاشة قوتي القرار والمساومة . إن لم نقل غياب ـ للسلطات الوطنية في مواجهة أممية رأس المال، أضفت إلى خلق تحول خطير، هو : تقلص أو تحول سلطة القرار السياسي

[1] . لستر ثرو، **الصراع على القمة**، ترجمة : أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 204/ ديسمبر 1995، ص 42.

[2] . المرجع السابق، ص 42 . 43.

[3] . رمزي زكي، **المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، دار الخلدونية، الجزائر، 2000، ص 43.

والاقتصادي من الدولة إلى سادة العالم الجدد سيما ومشاريع التطبيق المركز لدرجات الاستقلالية فيما يتعلق بالمؤسسات المالية والنقدية داخل الاقتصاد الوطني وكذلك عبر تركز ثروات العالم في أيدي القلة منه (حوالي 358 ملياردير في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه أكثر من نصف سكان العالم)، والذين لم يخطأ مدير صندوق النقد الدولي «ميشال كامديسو» حينما وصفهم قائلاً أيام الأزمة المكسيكية أن العالم أصبح في قبضة هؤلاء الصبيان، ويقصد حينها أنهم لا يتصرفون وفق المنطق البالغ الرشيد بل يتحركون في إطار ضيق يضع المصلحة الفردية والأنانية الصبيانية على رأس قائمة الاهتمامات، غير مبالين بالقرارات السياسية أو الاستراتيجيات الاجتماعية أو الخطط التنموية ... الخ، وهو ما لخصه تصريح رئيس البنك المركزي الألماني سنة 1996 عندما قال : إن غالبية السياسيين لا يزالون غير مدركين أنهم قد صاروا الآن يخضعون لرقابة أسواق المال، لا بل إنهم صاروا يخضعون لسيطرتها وهيمنتها، وقد أصبح الخبراء في شئون أسواق المال يوصفون بأنهم العقلانيون الحقيقيون، لا يقيمون وزنا لهوس الزعامة أو لحسابات سياسية ... فهم ليسوا سوى محكمين يعاقبون أخطاء السياسة بخفض سعر الصرف وبفرض أسعار فائدة أعلى .

ومثل هذه المفارقات في فقدان الارتباط بين السلع والمال والميل التصاعدي لكتلة الأموال السائلة متجاوزا حجم التجارة الدولية واحتياجات الإنتاج العالمي، يرى الدكتور «أمير السعد» أنها تثير تساؤلين[1] : فمن أين هذا القسط من السلع الداخل في التجارة الدولية من دون إنتاج ؟ وما الذي يدفع بالمال للانتقال من خط العمليات الاقتصادية إلى المقامرة ؟

المفارقة الثالثة للعولمة المالية، هي تحول الأزمة من الاستثنائية إلى النمطية، فاليوم، تخلصت الأزمة من استثنائيتها وباتت ظاهرة نمطية ملاصقة لسيرورة دورات النشاط الاقتصادي الرأسمالي، خاصة مع ظهور موجة العولمة المالية باقتصادها الوهمي الذي يرتكز أساساً على سلعنة العالم وتحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية والتي تتراجع تدريجيا وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية[2].

والتاريخ يثبت مدعماً بالواقع، أن آليات توحيد الأسواق المالية تسببت في الكثير من الأحيان في تفجير العديد من الأزمات على مستويي الاقتصاديات النامية والمتطورة على حد سواء . فمن خلال تحليل حركة الانسياب العالمية لرأس المال، يمكن بسهولة استيعاب حدة موجات المخاطر الناجمة مثلاً عن التقلبات الفجائية غير المتوقعة والتدفقات الآنية النقدية المستعجلة من وإلى الأسواق المالية، فمع معدلات التركيز الجد عالية لحساسية القرار الاستثماري في سلوكيات مستثمري الحافظة المالية تجاه معطيات الواقع الجارية أو أحداث التنبؤ اللاحقة مثلاً، وفي ظل الخصائص الهيكلية لمضمون تلك المحفظات باعتبارها تتسم بسرعة النمو والحركة وبارتفاع درجات مرونة وفجائية التنقل بين الأسواق، قد يزج باقتصاديات بأكملها في مطبات أزمة مالية حادة . قد يتصاعد مداها ليرقى لمستوى أزمة دولية . متشعبة الأبعاد تتراوح مدياتها بين الاقتصاد ككل ومؤسساته المالية والنقدية كجزء، ولن تكون آثارها أقل من كارثة كونية .

ولعل أزمة المكسيك 1994 أيضاً تكشف عن جانب من نمطية الأزمة الرأسمالية وشموليتها، فخلال الفترة ما بين شهري ديسمبر 1993 إلى ديسمبر 1994 ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي داخل سوق الصرف بالمكسيك من 3.1 بيزو للدولار إلى 5.3 بيزو الأمر الذي رفع من قيمة التزامات البنوك المكسيكية بالعملات الأجنبية من ما يعادل 79 مليار بيزو إلى 174 مليار بيزو، كما أن مخاطر الائتمان على القروض التي كانت قد منحتها قد زادت بشكل واضح مع ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور أحوال النشاط الاقتصادي .

وأيضاً، أزمة بلدان جنوب شرق آسيا صيف عام 1997 التي تثبت الآثار السلبية للمضاربة وتحرير أسواق المال، فقد بدأت تلك الأزمة بانهيار قيمة الباهت التايلندي لتزحف بعد ذلك لبقية الاقتصاديات المجاورة بسبب الانسياب الضخم لرؤوس الأموال الأجنبية إلى الأسواق المالية في تلك البلدان مما انجر عنه انتشار واسع لعمليات المضاربة المالية ما دفع بالبنوك المركزية لضخ حوالي 305 مليار دولار في أرصدة البنوك، محاولة منها للحد من تلك العمليات المضاربية وتفادي الأزمة.

[1] . أمير السعد، **العولمة .. مقاربة في التفكير الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، عدد 2/ 2003، ص 135 .

[2] . سيرج لاتوش، **العولمة ضد الأخلاق**، مجلة شؤون الوسط، أفريل 1998، ص 23 .

أيضاً، ما حصل في كل من البرازيل وروسيا سنة 1999، وما جرى في البلدان الصناعية قبل ذلك بين عامي 1992 و1993 حينما تسبب المضاربون في انهيار نظام النقد الأوروبي (أزمة الإسترليني والليرة الإيطالية والبيزتا الأسبانية) . ولا تزال قائمة الأزمات المالية مفتوحة : الأكوادور عام 1999، تركيا العام 2000 ... الخ .

وبالرغم من أن مؤسسات النظام التجاري الدولي بمن فيهم صندوق النقد والبك الدوليين يعترفون بخطورة تلك الأزمات المالية ونمطيتها، إلا أنهم في ذات الحين يستندون إلى اعتبارها مخاطر تحت السيطرة يمكن تفاديها بقليل من الحيطة وبقدر طفيف من قواعد وتشريعات التنظيم .

وأخيراً، هنالك إشكالية أخرى ترافق تحرير تدفق رأس المال، تتمثل في هروب رأس المال المحلي نحو الاقتصاديات ذات النظم الضريبية الميسرة أو التي تمتلك مناخ استثماري مرتفع العائد. وهذا الوضع، يمكن توصيفه كـ «ثغرة كبرى»[1] في السوق المالية الحرة، وهي ظاهرة جد معقدة وخطرة خاصةً وأن البيانات الرسمية تثبت أن هناك اقتصاديات تزيد فيها نسبة تدفقات رأس المال المحلي خروجاً إلى تدفقات رأس المال الأجنبية دخولاً عن 100 % مثلما تشير إليه الإحصائيات الرسمية حول فنزويلا في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، وهناك دول تمثل فيها الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج نسبا تتراوح بين 50 إلى 90 % من إجمالي ديونها الخارجية[2] .

وعلى الرغم من الموضوعية هنا تقتضي الإشارة إلى هشاشة الرابط الزمني بين هروب رأس المال المحلي للخارج والتطبيق العملي لسياسات التحرر المالي في البلدان النامية خصوصاً، كون هذه الظاهرة قديمة ومتجذرة تاريخياً، إلا أنها زمن العولمة المالية أضفيت عليها نوعاً من المشروعية أدت إلى استفحالها وتعقد سياسات التحكم فيها، وهو ما نجم عنه آثار سلبية على مستوى موازين المدفوعات، ومعدلات التراكمات الرأسمالية، ونسب الاستثمارات الصناعية والمالية، وأحجام التدفقات الصافية لرؤوس الأموال الأجنبية ... الخ ما يهدد الاستقرار العام لتلك الاقتصاديات المتذبذبة والرخوة في أصلها.

حول الوهن الآخر المتعلق بتدفق أموال تبييض الأموال، فيمكن استقراء حجم المشكل من خلال الحجم العام لمجمل تلك الأموال، مع ضرورة الإشارة إلى أن هنالك تباين واختلاف شديدين في الأرقام المنشورة، فكل جهة تصدر تقديراتها حسب حدود قدرتها من ناحية، ومن ناحية أخرى حسب الحاجة وحسب الضرورة، فالجرائد والمجلات تحتاج لعناوين جذابة فهي تضع تقديراتها في هذا الإطار، والمنظمات الحكومية تصدر أرقامها السياسية حسب كل وضع وفي حدود مقتضيات كل مناسبة، والهيئات الدولية تفتقر للشفافية والحيادية . ولكن توجد قاعدة منطقية قد نعتمد عليها في سرد بعض التقديرات المتعلقة بحجم الأموال المبيضة عالمياً، ألا وهي قاعدة الأخذ بمتوسط ما اتفق عليه الجميع (الأغلبية)، ومن هذا المنطلق سنذكر ما يلي : أنه العام 1994، أعلنت جريدة «الفاينانشيال تايمز» البريطانية في عددها الصادر في 18 أكتوبر 1994 أنه وفقا لتقديرات المسؤولين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، بلغ حجم الأموال المبيضة سنوياً على مستوى العالم حوالي 500 مليار دولار، أي نحو 2 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[3]. كما وجاء في مقال نشر في صحيفة «الجزيرة»[4]، في عددها يوم 17 جوان 2001 أن حوالي 25 % من عمليات تبييض الأموال في العالم تحدث في أسواق المال العالمية وأن حجم الأموال المبيضة على مستوى العالم يبلغ نحو 700 مليار دولار سنوياً، وتعتبر مدينة نيويورك من أكبر مراكز تبييض الأموال في العالم وتنافسها العاصمة البريطانية لندن كما جاء في المقال.

ونهايات القرن الماضي، قدر صندوق النقد الدولي حجم تجارة تبييض الأموال بما يتراوح بين 950 مليار دولار و1.5 تريليون دولار أمريكي. أما الأموال التي تم تبييضها العام 1997 فقدرها بما يتراوح بين 600 مليار دولار في تقدير أدنى و1600 مليار دولار في تقدير أعلى . وهذه الأرقام تعادل في حدها الأدنى 2 % وفي حدها الأقصى 5 % من الناتج المحلي العالمي وهي

[1] . العبارة مستوحات من : يموند بيكر، **الثغرة الكبرى في نظام السوق الحرة**، ترجمة سعد زهران، مجلة الثقافة العالمية، العدد 101 / جوان 2000 .

[2] . أنظر: رمزي زكي، **الأموال الهاربة للخارج .. هل من الممكن عودتها**، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 940/ 1987، ص 14، إلى 17 .

[3] . بيتر ج.كويرك، **غسيل الأموال يثير التشويش في الاقتصاد الكلي**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1998، ص 8 .

[4] .محمد عجمي، **غسيل الأموال جريمة يحاربها الإسلام**، موقع *www.suhuf.net.sa* ، 17 جوان 2001 .

تعادل أيضا في حدها الأعلى نحـو25 % من حجم التجارة العالمية وأكثر من 7 أضعاف مجموع صادرات الأوبك السنوية من النفط . كما يقول خبراء الصندوق بأن أرباح صناعة التبييض في العالم تتراوح ما بين 150 إلى 200 مليار دولار سنوياً .

هذا الوهن، يتعقد عند التفكير في أدنى سياسات مكافحة الظاهرة، فالمشكل ليس في تشخيص الخلل أو تحديد الأرقام حول الأموال الخاضعة للتبييض ولكن المطب بحسب ما يراه الدكتور «رمزي زكي»[1] هي : أن سد منافذ دخول تلك الأموال القذرة عبر الحدود ومكافحتها هي أمر غاية في البساطة ... ولكن المشكلة تكمن في أن إجراءات من هذا القبيل لا تنسجم . حسب دعاة العولمة . في حدها الأدنى مع عقيدة حرية رأس المال في التنقل وانسياب الحر، لترقى بذلك إشكالية المال القذر من مستوى طرح التساؤل فيها إلى مستوى طرح التعجب حولها، وتبقى مفارقة من مفارقات العولمة المالية والتدفق الدولي رأس المال.

والثغرة الماضية، يوجد ما هو أضخم منها: أن أكثر من 90 % من حركة رأس المال في السوق العالمية محتبسة ضمن خط التدفق الدولي (شمال/شمال)، وما تبقى من الـ 10 % المتجهة نحو الجنوب موزعة بشكل غير متكافئ وحاد التباين استأثرت مثلاً دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية على الـ 90 % منها ... الخ، إنها ظاهرة الاستقطاب التجاري لتدفقات رأس المال الدولي.

وأن هنالك تركز شديد في منظومة الأسواق المالية من حيث التوزع الجغرافي وعلى مستويي السوق الوطنية وفيما يتعلق بالسوق العالمية. فالملاحظ أن معظم الأنظمة المصرفية في الكثير من الاقتصاديات النامية والمتطورة على حد سواء تسيطر عليها فئة قليلة من المصارف الضخمة، فحصة خمسة بنوك من أصول مجموع البنوك هي : حوالي 40 % في الأرجنتين و50 % في الهند، و60 % في تايلاند والمكسيك و13 % في الولايات المتحدة، و27 % في اليابان و17 % في ألمانيا و47 % في فرنسا، و65 % في كندا، و50 % في سويسرا، و49 % في أسبانيا ... وفي الفترة ما بين عامي 1995 إلى 1996 كانت البنوك اليابانية تمثل 7 من 10 أكبر بنوك في العالم من وجهة نظر حجم الأصول (مع استبعاد العمليات التي تتم خارج الميزانية) . وقد أبلغت الـ 5 بنوك الأساسية في اليابان عن أصول تتجاوز 2.4 مليار دولار أي ما يقرب 8.5 % من أصول البنوك في العالم . إنها أحد أوجه ظاهرة الاستقطاب التجاري لتدفقات رأس المال الدولي.

2. 3. نظريات تفسير التدفق الدولي لرأس المال[2] :

تزامنا مع الصعود الهائل لمكانة التدفق الدولي لرأسمال في ظل النظام التجاري الدولي الجديد، ظهرت العديد من النظريات التي حاولت التأصيل والتأريخ لمسارات صعود دور ومكانة رأس المال ضمن سلة التبادل الدولي خاصة، والسوق العالمية عموماً.

ولعل أهم تلك النظريات ما يعرف في الفكر الاقتصاد بالتيار الراديكالي في تفسير العولمة المالية (أو التدفق الدولي الحر لرأس المال)، والذي يرتكز في أطروحته حول تفسير ظاهرة التدفق الدولي لرأس المال (أو العولمة المالية) على مجموعة من المساهمات الفكرية التي تتقاطع في مجملها عند نقطة كون أن العولمة المالية الراهنة هي مرحلة من المراحل التطورية لمنط الإنتاج.

وتعتبر مساهمة صادق جلال العظم، حول فكرة رسملة العمق[3] إحدى أبرز الأعمال العربية ضمن ذلك، والذي انطلق في أطروحته بالعودة إلى الاقتصاد السياسي وتقسيمه التقليدي لنمط الإنتاج، والذي يعتبره كهيكل اقتصادي يتركب بنيوياً من دائرتين مركزيتين ومحورتين :

[1] . نور الدين جوادي، **مأزق العولمة وخطاب النهايات**، مرجع سابق، ص 30 .

[2] . رمزي زكي، **المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، دار الخلدونية، 2000، ص 50.

[3] . لمزيد من التفصيل حول هذه الأطروحة راجع : **ما هي العولمة ؟** ورقة بحثية قدمت من طرف الدكتور «صادق جلال العظم» في الندوة التي نظمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس في الفترة ما بين يومي الـ 17 و21 من شهر نوفمبر لعام 1996. وكذلك، صادق جلال العظم، **ما هي العولمة** ؟، مجلة الطريق، العدد 04 / يوليو. جويلية 1997. وأخيراً، كتاب «**ما العولمة ؟**» : صادق جلال العظم و حسن خنفي، دار الفكر، دمشق .

- أولها «دائرة التبادل»: وهي ما يصطلح عليه هنا بـ «سطح نمط الإنتاج» كونها تضم عمليات توزيع الثروات التي تم إنتاجها عبر آليات تداولها وتبادلها واستهلاكها والتصرف بها، وأهم ما فيها كونها البيئة الأساسية لتحقيق ولتراكمات الربح والعائد .
- وثانيهما «دائرة الإنتاج»، وهي ما يعرف بـ «عمق نمط الإنتاج» وعلاقاته باعتبارها حقل الخلق الحقيقي للنواتج النهائية لعمليات وسلاسل الإنتاج .

تأريخياً، يَعتبر «النظام التجاري الدولي» التي يشكل فيها التدفق الدولي لرأس المال أهم مستويات الحركة الدولية لعناصر الإنتاج (العولمة المالية) نقطة التحول الحاسمة التي أدخلت العالم ضمن مرحلة تطورية جديدة من التدويل الاقتصادي، تتسم بانتقال مفهوم الظاهرة من توسيع دائرة التبادل التجاري الدولي لمنتجات مراكز الإنتاج في الدول المتقدمة، والتي بدأت وانتهت في الفترة ما بين القرنين 16 ومنتصف القرن 20، إلى توسيع دائرة الإنتاج، بما معناه إشاعة نمط الإنتاج الرأسمالي دولياً. وبمعنى آخر، وبحسب الأدبيات التي تستعملها هذه المدرسة فإن المرحلة الراهنة من النظام التجاري الدولي هي في أول تعريفاتها تهدف إلى رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته تتم عملياتها على مستوى السطح. باختصار شديد النظام التجاري الدولي الجديد (العولمة المالية) هو : عالمية الإنتاج لا التبادل.

ويطرح الدكتور العظم سؤالاً : ما هو الدافع الجوهري الذي دفع بالنظام الرأسمالي للانتقال من عالمية دائرة التبادل إلى عالمية دائرة الإنتاج؟ وحسب «العظم» الإجابة على هذا السؤال بسيط: لأن عالمية التبادل والتوزيع والسوق بلغت حد الإشباع بوصولها إلى أقصى حدود التوسع الأفقي الممكنة وشمولها مجتمعات الكرة الأرضية كلها، فكان لا بد لحركية نمط الإنتاج الرأسمالي وديناميكيته من أن تفتح أفقاً جديداً لنفسها وأن تتجاوز حدوداً بدت ثابتة سابقاً .

وبلا شك أن هذه الأطروحة . أطروحة رسملة العالم على مستوى العمق ـ تعكس مستويات معتبرة من الجرأة والتحليل العلمي المعمق في تأصيل التدفق الدولي لرأس المال، وهي بلا شك أيضاً محاولة فكرية تخضع لقانون كونها نتاج وجهة نظر معينة قد لا تكون صائبة بشكل مطلق، كون النسبية تعد أحد أهم المكونات العضوية للعلوم الاجتماعية. وبهذا الجانب سوف تكون هذه الأطروحة كغيرها تحمل العديد من العناصر القابلة للتأمل والمناقشة والانجذاب إليها ولما لا نفي بعضها . ولغرض تعزيز هذه الأطروحة ومناقشتها بشكل صحيح لابد من طرح حزمة من التساؤلات حول مضمونها :

1. هل حقا أن «رسملة» العالم تمثل حالة ضرورية للانتقال من التبادل إلى الإنتاج ؟ أم أنها حالة من حالات تعدد نشاط الشركات متعددة الجنسيات (أو رأس المال الدولي) ؟
2. وما المقصود بعالمية الإنتاج ؟ وهل يعني ذلك تصنيع العالم بتوسيع دائرة الأطراف المصنعة فيه ؟
3. من المستفيد الأول من عمليات إشاعة نمط الإنتاج الرأسمالي ؟
4. من يحدد المستفيد ؟ وفي إطار أي اعتبارات وضمن أية شروط ؟

تتفق معظم الدراسات، أن جوهر النشاط ضمن «النظام الرأسمالي» يتعلق بحدود قاعدة تعظيم الربح . من هنا يتضح أن عمليات تحويل طبيعة النشاط الاقتصادي من شكل لآخر، ومن نمط لآخر لا ولن تتجاوز حدود تلك القاعدة، وهو ما يفسر السبب الحقيقي وراء ذلك التحول الرأسمالي من علاقات تبادلية إلى نمط علاقات إنتاجية صناعية، والتي قد تعتبر من منظور ما عملية انتقال في آلية رسملة العالم من مستوى السطح إلى مستوى العمق .

من هنا، تتضح بعض من جوانب عملية الانتقال من مرحلة التبادل إلى مرحلة الإنتاج باعتبارها لا تتجاوز كونها سياسة للشركات متعدية الجنسية (رأس المال الدولي) الهادفة لتشكيل تراكم رأسمالي كبير من خلال الاستحواذ على فائض القيمة المحقق بالانتقال بين حدي السطح والعمق لطبيعة النشاط الاقتصادي على مستوى السوق العالمية.

وإذا ما نظرنا من هذا الجانب، باعتبار عملية الانتقال بين التبادل إلى الإنتاج تلك كأحد سياسات الشركات متعددة الجنسية (أو رأس المال الدولي) سوف نقف أمام استنتاج موضوعي، كون عالمية الإنتاج لا تمت بأي صلة لجانبها الإيجابي باعتبارها توزيع الصناعة عالمياً بين الدول لتقليص فجوة التنمية بين الدول. فالتاريخ الاقتصادي للرأسمالية يوضح أنها

منعت حالات عديدة كانت مرشحة لتشكيل نمط إنتاج رأسمالي خلال سبعينيات القرن 20 (باستثناء النموذج الياباني) كونها . أي عملية نقل دائرة الإنتاج إلى البلاد المتخلفة .. صفة كانت ولا تزال عملية مؤطرة ضمن حدود معينة، محكومة بسقوف متفاوتة الارتفاع وفقا للمصالح والأوضاع ، أن آليات السياسة الاقتصادية المعولمة هي التي تقرر في أي بلد تجري تنمية حقيقية ؟ وضمن أية حدود ؟ ووفقاً لأية اعتبارات وضمن أية شروط ؟

وعلى مستوى الواقع، يمكن استنتاج الكثير من تجربة «جنوب شرق آسيا»، فهذه التجربة دلت على أن التدفق الدولي لرأس المال لم يكن بصدد الانتقال من عملية التبادل إلى عملية الإنتاج، بل إنها كانت بصدد التكثيف في التوظيف المالي والتجاري والتكنولوجي. بتعبير آخرى فقد شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة انفتاحاً واسعاً على السوق العالمية في زاوية تدفق الاستثمارات المالية باعتبارها من المناطق المميزة القادرة على امتصاص التوظيفات النقدية الخارجية بسبب الاتساع النسبي لأسواقها، والانخفاض الحاد في أسعار اليد العاملة سواء أكان الأمر في قطاع الخدمات أو في قطاع الصناعة أو غيرهما ... الخ. وتأسيساً على ما تقدم، يتضح أن التدفق الدولي الراهن لرأس المال ليس مرتبط حصراً بعمليات رسملة العالم على مستوى العمق، بل هي نتاج سياسات وخيارات محددة للشركات متعددة الجنسيات (أو رأس المال الدولي)، الذي وبقدر ما أصبح أهم تدفقات سلة التجارة الدولية، فهو أسرعها وأكثرها تحرراً وتوليداً لأزمات النظام التجاري الدولي الراهن.

3. نظريات تفسير التدفق الدولي للعمل (رأس المال البشري):

تشير الإحصائيات الرسمية المتعلقة بالتدفق الدولي للعمل خاصةً، وللسكان عموماً، شهد ارتفاعاً كبيرا خلال العقدين الماضين، كما أنه ما لا يقل عن نسبة 3 % من إجمالي سكان العالم يتدفوق دولياً من بلدانهم الأصلية إلى اقتصاديات وبلدان أخر. كما أن الهجرة الدولية في المناطق والاقتصاديات المتقدمة تجاوزت 10 %، وبلغت في أمريكا الشمالية حدود 15 % وأكثر من 10 % في الدول الأوروبية.

الجدول (2 . 18) : التدفق الدولي للعمل كنسبة من إجمالي السكان لبعض المناطق للفترة (2010/1990)

(الوحدة : %)	1990	2000	2010
الاقتصاديات المتقدمة جداً	7.2	8.7	10.3
أمريكا الشمالية	9.8	12.7	14.2
أوروبا	6.9	7.9	9.5
العالم	2.9	2.9	3.1

Source: ***Le Rapport sur le commerce mondial 2013***, OMC, P 128.

العام 2012 تجاوز إجمالي تدفقات التحويلات المالية[1] المسجلة للقطانين بالخارج تجاه الدول في طريق النمو عتبة 406 بليون دولار ، أي أكبر بأكثر من ثلاث مرات من إجمالي حجم المساعدات الرسمية للتمنية التي قدمت لتلك الدول والتي لم تتجاوز عتبة 100 بليون دولار أمريكي إلا بقليل. وحوالي ضعف إجمالي القروض الخاصة واستثمارات الحافظة المالية التي استقبلتها تلك الدول، والتي بقت تحت خط 200 بليون .

بالأرقام، نمو حجم تلك التحويلات لا يوصف، العام 2012 بلغ إجمالي تدفقاتها المسجلة من القطانين بالخارج تجاه الدول في طريق النمو (وكما سبق الذكر) حوالي 406 بليون دولار، بمعدل نمو 6.5 % عما كان عليه العام 2011 في حدود 381 بليون دولار. ومن المتوقع أن يبلغ معدل نموها 8 % العام 2013 وقرابة 10 % العام 2014 وصولا إلى حوالي 534 بليون

1 . بحسب تعريفات صندوق النقد الدولي : تشتمل تحويلات العاملين، وتعويضات الموظفين على التحويلات الجارية للعمال المهاجرين، وأجور العمال غير المقيمين ومرتباتهم. والبيانات هي مجموع البنود الثلاثة المحددة في الطبعة الخامسة من دليل صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات :تحويلات العاملين وتعويضات الموظفين وتحويلات المهاجرين. وتُصنف تحويلات المهاجرين على أنها التحويلات الخاصة الجارية التي يرسلها العمال المهاجرون المقيمون في البلد المضيف لأكثر من عام (دون النظر إلى حالة الهجرة) إلى متلقين في بلدهم الأصل. تُعرف تحويلات المهاجرين على أنها صافي قيمة تحويلات المهاجرين الذين من المتوقع أن يظلوا في البلد المضيف لأكثر من عام واحد، حيث يتم تحويلها من بلد إلى آخر وقت الهجرة. وتعويضات الموظفين هي دخول المهاجرين الذين مضى على تواجدهم في البلد المضيف أقل من عام .والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.
Voire : James M. Boughton, ***La mondialisation et la révolution silencieuse des années 80***, Finances & Développement, FMI, Mars 2002, P 41 .

دولار العام 2015[1]، كل ذلك مقارنة بما لا يزيد عن 75 بليون دولار العام 1989 و125 بليون منتصف العام 2000. والعام 2007، وفي أقل من ست سنوات تضاعف حجم تحويلات العمال بأكثر من الضعف من حدود 124 مليار دولار العام 2001 إلى أكثر من 336 مليار العام 2007 مروراً بقرابة 200 مليار العام 2004 بحسب بيانات صندوق النقد الدولي.

الشكل (2 .8): التدفق الرسمي للتحويلات مقارنة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات التنموية

(Remittance : التحويلات، FDI : الاستمارات المباشرة الأجنبية، ODA : المساعدات الرسمية للتنمية)

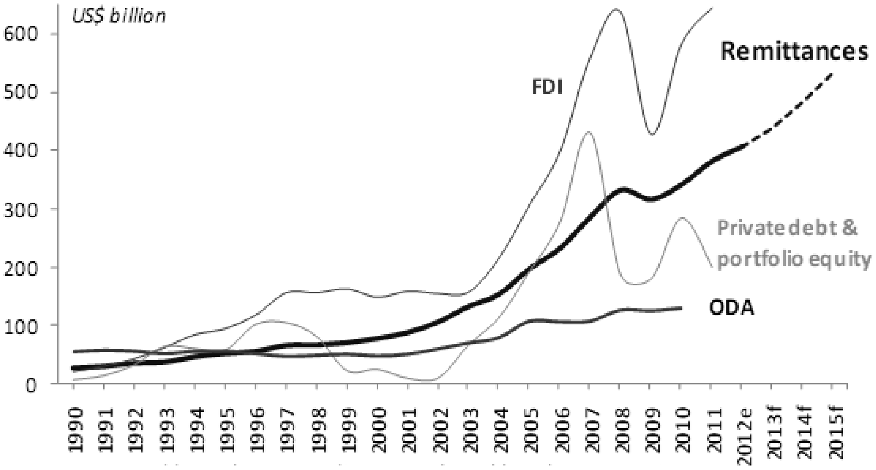

Sources: ***World Development Indicators***, World Bank, DECPG estimates.

وهذه الأرقام لا تعكس سوى جزء طفيف من الحجم الحقيقي للتحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى أهاليهم في بلدانهم تلك، باعتبار أن الجزء الأكبر من التحويلات يتدفق عبر الكثير من القنوات غير الرسمية. وبرغم ذلك، فإن تلك الأرقام تبين مدى الثقل الاقتصادي لتلك التحويلات في هيكل التبادل الدولي،

وتاريخياً، ومنذ نهايات القرن 19 بدايات تآكل الكلاسيكية[2]، ومع خروج النصف الأول من القرن 20 ونهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت موضوعة الحركة الدولية لعناصر الإنتاج تتطور على مستويي الفكر الاقتصادي والسياسة التجارية. ولعل أهما وكما كتب «فرنسوا قوتيي» هي[3] : هجرة الأفراد.

3. 1. الإطار النظري لتدفق عنصر العمل:

تزامناً، مع ذلك التعاظم السريع لأهمية تدفق العمل دولياً، تعددت النظريات التي حاولت تفسير الحركة الدولية لعنصر العمل، سيما وأنها (أي قضية التدفق الدولية للعمل) أضحت (وخاصة هجرة الكفاءات أو ما يعرف بالتدفق العكسي لرأس المال البشري بلغة اقتصادية) من أثقل القضايا المطروحة على الساحة الدولية بالنسبة للدول النامية تحديداً، كونها الممول الرئيس لذلك الحراك البشري والمستقبل الأساسي لتحويلات العمال من الخارج، وأيضاً لكونها الخاسر الأول من خلال فقدان تلك الموارد الاقتصادية الإستراتيجية. كما وأضحت (أي قضية التدفق الدولية للعمل) تُعبر وبشكل مباشر على مدى الخلل القائم في النظام التجاري الجديد.

نظرياً، يعرف التدفق الدولي للعمل أو التدفق الدولي لرأس المال البشري (أو الهجرة بشكل عام) بأنه عملية انتقال الأفراد (أو تدفق بمفهوم اقتصادي) وبغض النظر عن مواصفاتهم النوعية بشكل دائم أو مؤقت من مكان الإقامة (الاقتصاديات المرسلة) إلى منطقة أخرى (الاقتصاديات المستقبلة). وإذا كان أولئك الأفراد المهاجرين من ذوي المؤهلات المرموقة والتكوين العالي والمهارات الراقية ... الخ، نصبح بصدد تعريف ظاهرة «التدفق الدولي للكفاءات»، وإذا كان التدفق

1 . World Bank, ***Migration and Development Brief 19***, 20 November 2012, P 01.

2 . محمد السكران وصديق الطيب، **حجم الهجرة الداخلية ومحدداتها وآثارها بالسعودية**، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، 1426 هـ، ص 7.

3 . *François gouthier, **Relations économiques internationales**, 2éme édition, 3éme titrage, Les Presses de l'Université Laval, Canada, 1995, p 653 . (Copie électronique : books.google).*

داخل حدود دولة واحدة فيدعى هذا التنقل بالتنقل الداخلي للعمالة. أما إذا كانت منطقتي الإرسال والاستقبال في اقتصاديين مختلفتين فتعرف بالتدفق الدولي لعنصر العمل.

وهنالك العديد من التفسيرات النظرية لظاهرة تدفق العمل[1]، وتعتبر مساهمة «رافنستاين» في أواخر القرن 19 (تحديداً العام 1889) والمتمثلة فيما أسماه بـ «قوانين الهجرة» من أبرز وأهم المحاولات لإيجاد إطار نظري لتفسير ظاهرة انتقال العمال بوصفها عملية سكانية. وتتمثل قوانين «رافنستاين» في[2]:

1. لا يتدفق غالبية العمل إلا مسافات قصيرة، و هذا يعني أن العلاقة عكسية بين حجم التدفق والمسافة.
2. تتم الهجرة (أو تدفق العمل) إلى مراكز التجارة والدول الصناعية على خطوات، ويطلق على هذه الظاهرة «الهجرة بالخطوات»، وذلك أن يقوم الفرد بالانتقال من قرية صغيرة إلى مدينة صغيرة أو مدينة متوسطة تكون في الغالب على مقربة من القرية، ثم يقوم بعد مضي بعض الوقت بالهجرة إلى إحدى المدن الكبرى.
3. النساء يسيطرن عددياً في الهجرات قصيرة المسافة، أي أنهن أكثر ميلاً للهجرة (للتدفق) من الرجال.
4. الدوافع الاقتصادية هي أهم دوافع الهجرة (تدفق العمل).
5. يقطع المهاجرون مسافات طويلة إلى الدول المتقدمة، ولا يتجهوا إلى دول صغيرة أو اقتصاديات ضعيفة.
6. سكان المدن أقل ميلاً للهجرة (أو للتنقل) من سكان المناطق الريفية.
7. كلما ارتفع مستوى التصنيع أو الصناعة ازدادت التحركات السكانية.

أما من حيث الآثار الناجمة عن الهجرة الداخلية فإنها تأتي بصورة رئيسية من خلال تأثيرها على التوزيع الجغرافي للسكان وكذلك والتركيب النوعي والعمري والاقتصادي للسكان. وفي هذا الإطار فإن معظم الدراسات التي تناولت الآثار الناجمة عن الهجرة الريفية/الحضرية أوضحت أن نسبة الأمية تقل بين المهاجرين ومعظمهم من الذكور في الفئات العمرية الوسيطة الأمر الذي يؤكد انتقائية الهجرة الريفية/الحضرية. وتؤكد الدراسات أن الآثار الناتجة عن الهجرة متنوعة ولا تقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة بل تشمل نواحي عديدة كالتغير في حجم السكان، والتغير في التركيب العمري والجنسي للسكان، والتغير في النواحي الاقتصادية والاجتماعية. ومن الآثار الناتجة عن التغير في حجم السكان هجر الفلاحين المهاجرين للعمل الزراعي مما يؤثر سلباً على القطاع الزراعي نتيجة لإهمال بعض المزارع الخاصة بالمهاجرين وعدم استثمارها بسبب انخفاض القوى العاملة التي يمكن الاعتماد عليها في زراعة هذه الأراضي واستثمارها ولا شك أن ذلك له أثر سلبي على اقتصاد المجتمع[3].

ويذهب البعض الآخر إلى أن الهجرة تؤثر في كل من مكان الأصل والوصول وفي المهاجر نفسه. كما أن هذه الآثار قد تكون إيجابية في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى يمكن أن تكون سلبية. ومن الآثار الإيجابية للهجرة توفير الأيدي العاملة للقطاع الصناعي مما يسهم في التقدم والازدهار الصناعي، ويقترن هذا بتخفيف حدة البطالة في المناطق المرسلة ورفع مستوى المعيشة من خلال المساعدات النقدية والعينية التي يرسلها المهاجرون إلى أقاربهم وذويهم في المناطق التي هاجروا

1 . منذ بدايات القرن الراهن، بدأت النظريات الاقتصادية تغير نظرتها تجاه عنصر العمل، وبدأ المفهوم الاقتصادي يتغير تماشيا مع ذلك، وبدأ «رأس المال البشرى» يغلب على مفردة العمل في أدبيات الاقتصاد عموماً والتجارة الدولية خاصةً، سيما أن نظرية التنمية الحديثة أعطت له دوراً قيادياً له في ظل ما أصبح يعرف بالتنمية البشرية التي تعد الدرجة القصوى للتنمية الاقتصادية. وتؤكد الدراسات أن الاهتمام بعنصر العمل كمكون من مكونات التنمية في الغرب، قد بدأ منذ نهايات القرن 18 مع «آدم سميث»، الذي أشار لأهمية التعليم والتدريب في منح العمال الكفاءة والقدرات المتطورة لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة. كما وقد تناول «مالتوس» في نظريته التشاؤمية بين معدلي نمو الموارد الطبيعية والسكان، أهمية التعليم في خلق التوازن بين النمو السكاني وإنتاجية الموارد الطبيعية. وأخيراً، وليس آخراً فقد أوضح « مارشال» أن التعليم له أثار غير مباشر ولا تظهر بسرعة، لكنها بالغة الأهمية في التنمية الاقتصادية. كما وتتفق معظم الدراسات أن نظرية «رأس المال البشري» بدأت تظهر منذ أواخر القرن الماضي، وأن «مينسر جاكوب» من هو أول من استخدم عبارة «رأس المال البشري» في مقاله نشره سنة 1958 ، لكن الظهور الحقيقي للنظرية الجديدة هو كان من خلال مقال «الاستثمار في الرأسمال البشري» الذي نشره الإقتصادي «تيودور شولتز» العام 1961 ، والذي أكد فيه أنه يمكن تأسيس مفهوم «رأس المال البشري» على ثلاثة فروض أساسية هي: أن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية، يرجع أساسا إلى الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري. يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات وفقا للاختلافات في مقدار رأس المال البشري المستثمر في الأفراد. يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال التقليدي.

2 . محمد إبراهيم السقا، **تحويلات المصريين العاملين بالخارج**، www.cba.edu.kw/elsakka/c5.doc (بتصرف).

3 . محمد السكران وصديق الطيب، **حجم الهجرة الداخلية ومحدداتها وآثارها بالمملكة العربية السعودية**، مرجع سابق.

منها. وبالتالي فإن الهجرة قد تسهم في تخفيف حدة التباين في مستويات الدخل بين المناطق الجغرافية. كذلك فإن للهجرة آثاراً سلبيةً تتمثل في إسهامها في نمو المدن بمعدلات سريعة لا يمكن للجهات المسئولة في تلك المدن مواكبتها مما قد يؤدي إلى الضغط على الخدمات والمرافق العامة في المدن كما قد يؤدي إلى انتشار بعض مظاهر السلوك المنحرف وارتفاع معدلات الجريمة[1].

3. 2. نموذج اقتصادي كلى لتفسير تحويلات العمال[2] :

يوجد فى الواقع كم هائل من الدراسات السابقة التى تمت على التدفق الدولي لعنصر العمل ومحدداته والآثار المترتبة عليه ... الخ. إلا أنه وحتى وقت قريب، وجه اهتمام قليل لقضية تحليل تدفقات تحويلات المهاجرين إلى دول الأصل. ولقد تمت معالجة بعض أوجه النقص هذه فى بعض الدراسات الحديثة، إلا أن هذه الدراسات قد ركزت بشكل عام على محددات التحويلات من الناحية الجزئية.

وأكثر من ذلك، فإن الدراسات القياسية فى هذا المجال قد مالت الى التركيز على عدد صغير من الحالات، مثل اليونان وتركيا ويوغوسلافيا ... الخ، وبالرغم من أن تحويلات المهاجرين تمثل مصدرا مهما لتدفقات النقد الاجنبى الى هذه الدول، إلا أن تحويلات المهاجرين بالنسبة لهذه الحالات تعد أقل أهمية، بالمقارنة بالعديد من الدول النامية الأخرى، والتى تشكل التحويلات بالنسبة لها مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبى.

فى هذا العنصر نحاول دراسة المحددات الاقتصادية الكلية لتدفقات التحويلات من المهاجرين، وفى سبيل ذلك سوف نقوم بتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية التى تمارس تأثيرا على تحويلات المهاجرين النقدية والعينية. ومن ناحية أخرى، فان تحويلات المهاجرين تتدفق من خلال نوعين من القنوات :

- النوع الأول : ويمثل القنوات الرسمية المسموح لها بالتعامل فى تحويلات المهاجرين.
- أما النوع الثانى فيتمثل فى التحويلات التى تجد طريقها نحو السوق السوداء.

وسوف نركز اهتمامنا حول التحويلات التى تتم من خلال القنوات الرسمية، على أساس أن معرفة المحددات التى تؤثر على تدفق التحويلات من خلال هذه القنوات، سوف يساعد صانع السياسة على إعادة تصميم السياسات الاقتصادية، بما يدنى التحويلات التى تتدفق من خلال القنوات غير الرسمية. من جانب آخر فإننا سوف نتناول سلوك التحويلات العينية بالمقارنة بباقى الواردات التى تتم من خلال القنوات الطبيعية للاستيراد.

إن مسح الدراسات التطبيقية التى تمت عل تحويلات المهاجرين بالنقد الاجنبى الى دولة الاصل، توضح أن الدوافع التى تدفع المهاجر نحو تحويل جزء من مدخراته الى دولة الأصل تعتمد على الآتى :

1. تعتمد التحويلات على مستوى الدخول للمهاجرين فى دولة المهجر، والتى تحدد بالتبعية مستويات استهلاكهم وادخارهم، ومن ثم مقدار الأموال التى يمكن تحويلها الى دولة الأصل. على العكس من ذلك، إذا ما نظرنا الى التحويلات على أنها عقد تأمين تعاونى بين المهاجر والأسرة، فان مستويات الدخل المتاحة فى دولة الأصل سوف تكون على علاقة عكسية بالتحويلات.
2. أن التحويلات النقدية للمهاجرين يستخدم جانب منها فى تمويل الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة فى دولة الأصل، ومن ثم فإننا نتوقع فى مثل هذه الحالة أن يلعب معدل التضخم فى دولة الأصل دورا مهما فى تجديد مستويات تحويلات المهاجرين التى تتدفق الى دولة الأصل، بغرض تمويل احتياجات الاستهلاك للأسرة. فارتفاع معدل التضخم سوف يدفع بزيادة التحويلات الى دولة الأصل، لأغراض تمويل الحاجات الاستهلاكية للأسرة والعكس. من ناحية

1 . المرجع السابق.

2 . محمد إبراهيم السقا، **تحويلات المصريين العاملين بالخارج**، مرجع سابق.

أخرى، فان قرار التحويل يعتمد أيضا على مجموعة من العوامل الأخرى الخاصة بالمهاجر والأسرة، مثال ذلك حجم الأسرة، ومستوى التعليم للمهاجرين، وغيرها من العوامل المؤسساتية المرتبطة بالعادات والتقاليد والعرف...الخ.
وبناءا على المناقشة السابقة فان:

$$R_{it}^{F} = F(W_{wit}, \pi_t, Z_{it}); \qquad (1)$$

حيث أن :

R_{it}^{F} = مستوى التحويلات للعامل i فى الفترة الزمنية t لأغراض تمويل احتياجات الأسرة.

W_{wit} = الأجر الحقيقي الذي يحصل عليه العامل i فى بلد المهجر.

π_t = معدل التضخم فى دولة الأصل.

Z_{it} = متجه (vector) لمجموعة العوامل الشخصية والمؤسساتية التى تحدد مستوى تحويلات المهاجر.

من ناحية أخرى، فان التحويلات لأغراض تمويل عمليات الاستثمار فى الأصول المختلفة، سواء المالية أو الحقيقية، بواسطة المهاجر أو أسرته سوف تعتمد على الفروق الاختلافية فى معدلات العائد على الاستثمارات فى دولة الأصل والخارج، والتى يمكن تقريبها بفروق معدلات الفائدة المحلية والأجنبية. فإذا ما كانت معدلات العائد المحلى منخفضة، فان المهاجرين سوف يفضلون استثمار مدخراتهم فى الخارج، أى أن:

$$R_{it}^{I} = I\ (\ r_t - r_w^t\ )\ ; \qquad (2)$$

حيث أن :

R_{it}^{I} = تحويلات العامل i فى الفترة الزمنية t لأغراض تمويل عمليات الاستثمار.

r_{wt} œ r_t = معدل الفائدة فى الدول الأصل والخارج على التوالى.

غير أننا فى الكثير من الحالات نجد أن المهاجرين أو أسرهم، ليسوا سواء فيما يتعلق بطبيعة العملات التى يتم التحويل بها. ففى الكثير من الدول النامية نجد أن النقد الأجنبى يعد نادرا، خصوصا فى الدول التى تكون عملتها المحلية مغالى فيها. ومن ثم فان تفسير محددات تدفق التحويلات بالنقد الأجنبى، يضيف جانبا مهما أهمل بصورة كبيرة فى الدراسات التى تمت عن التحويلات.

إن قرار التحويل بالنقد الأجنبى ليس مستقلا بالطبع عن قرار التحويل بشكل عام للنقود الى دولة الأصل. ولتسهيل عملية العرض سوف نفترض أن هذين القرارين يتمان بصورة منفصلة. فالمهاجر يقرر كمية الأموال التى سوف يقوم بتحويلها، ثم يقرر ما إذا كانت هذه التحويلات ستتم بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية. كذلك فان هناك قرارا مكملا، والذى يعد فى غاية الأهمية للعديد من الدول النامية، وهو تحديد ما إذا كانت التحويلات التى تتم بالنقد الأجنبى ستتم من خلال القنوات الرسمية، حيث تكون العملة المحلية مغالى فيها، أو من خلال القنوات غير الرسمية، أى السوق السوداء للنقد الأجنبى.

وفى الدول التى يكون فيها السوق السوداء للصرف الأجنبى فعالا، فان المهاجرين سوف تتاح لهم فرصة تحويل مدخراتهم، إما من خلال السوق السوداء أو من خلال القنوات الرسمية. ويعتمد قرار المهاجر بالاختيار بين هذين النوعين من القنوات على الفروق الاختلافية الموجودة بين كل من سوقى النقد الأجنبى. فكلما زادت الفروق بين معدلات الصرف الرسمى ومعدلات الصرف فى السوق السوداء، كلما زادت نسبة التحويلات التى تتم من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبى.
ويمكن التعبير عن هذا الجانب من قرار التحويل كالآتى:

$$R_{it} = R\,(\,\theta_{Ot} - \theta_{Bt}\,)\,; \qquad (3)$$

حيث أن :

R_{it} = تحويلات العامل i فى الفترة الزمنية t من النقد الأجنبى.

θ_{Bt} α θ_{Ot} = معدل الصرف الرسمى و معدل السوق السوداء على التوالى.

وبناءا عما سبق، يمكن التعبير عن تدفق اجمالى التحويلات النقدية R_t^C لوغاريتمياً كالآتى:

$$R_t^C = \alpha_0 + \alpha_1 \log W_{wt} + \alpha_2 \log \pi_t + \alpha_3\,(\,\log r_t - \log r_{wt}\,) + \alpha_4\,(\,\log \theta_{Ot} - \log \theta_{Bt}) + \varepsilon_{1t}: \; (4)$$

وفى حالة الكثير الدول النامية، يسمح للمهاجرين باستخدام تحويلاتهم فى تمويل الواردات، ووفقا لهذا النظام فإن المستوردين سيوفرون التمويل بالنقد الأجنبي اللازم لوارداتهم من خلال مصادرهم الخاصة. ومن الناحية الواقعية، فان المصدر الأساسى لتمويل مثل هذه الواردات من مصادر خارج المجمعات الرسمية للنقد الأجنبي، هو تحويلات المهاجرين.

كذلك فان التحويلات العينية سوف تشمل السلع التى تأتى بصحبة المهاجرين، أو ترسل من قبلهم الى الأسرة والأصدقاء فى دولة الأصل. على أنه من المستحيل أن نصل الى تقدير دقيق لمثل هذا المكون من التحويلات، حيث يختلف بصورة جوهرية بين مهاجر وآخر، وفقا لمستوى التعليم، ودرجة متانة العلاقات الاجتماعية مع الأسرة والأصدقاء، والعادات والتقاليد وغيرها من العوامل. وفى الواقع فقد اقترح البعض أن يتم تحديد هذه النسبة على أساس 20% من التحويلات النقدية. إلا أن هذه النسبة لابد وأن تقوم على دراسات ميدانية عن أنماط التحويل بين المهاجرين، حتى نثق فى صحة تقديراتنا للتحويلات العينية.

وعلى ذلك فإننا سوف نركز فى دراستنا على الواردات الرسمية المسجلة تحت نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، أو فى إطار السوق الموازية (بعد ذلك) كمقياس للتحويلات العينية، والتي يمكن نمذجتها باستخدام دالة الواردات التقليدية بالصورة الآتية :

$$R_t^K = K\,(\,Y_t,(P_{Mt}\,/\,P_{MSt}\,.\,\theta_t\,));\qquad (5)$$

حيث:

R_t^K = التحويلات العينية .

Y_t = الدخل الحقيقي.

P_{Mt} = أسعار الواردات.

P_{MS} = أسعار السلع البديلة للواردات.

$(P_{Mt}\,/\,P_{MSt}\,.\,\theta_t\,)$ = الأسعار النسبية للواردات بالنسبية لأسعار السلع البديلة لها.

وإذا ما نظرنا الى نتائج هذا التحليل الكلي على الدول النامية، سنجد مجموعة من النتائج التي قد تبدوا بديهية ولكنها مهمة في دراسة ظواهر النظام التجاري الدولي الجديد :

1. أن الدخل الحقيقي للمهاجر (رأس المال البشري المستوطن في اقتصاد آخر) له أثر موجب على تدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية، فكلما ازداد دخل المهاجر ازدادت عمليات التحويل التى يقوم بها عبر قنوات التحويل المختلفة.

2. أن الاختلاف في نسب معدلات الفائدة الربوية المحلية والأجنبية ذات أثر سالب على تدفقات التحويلات عبر القنوات الرسمية، بمعنى أنه كلما ارتفع الفرق بين معدل الفائدة الربوي المحلى ومعدل الفائدة الربوي فى الخارج، فإن تدفقات التحويلات تقل، لأن المهاجرين فى هذه الحالة سوف يميلون أما الى الاحتفاظ بمدخراتهم فى الخارج، أو الاحتفاظ بها فى صورة أصول مالية مقومة بالعملات الأجنبية فى الداخل مثل الاحتفاظ بهذه التحويلات فى صورة مودعات بالنقد الأجنبى. وهو وبطبيعة الحال سوف ما يقلل من عمليات تحويل هذه الأصول الى عملة الدولة الأصلية، ويساهم فى تعميق ظاهرة الدولرة (أوما يطلق عليه إحلال العملة الأجنبية محل العملة المحلية). ذلك لأن الاحتفاظ بالمدخرات فى صورة أصول مقومة بالعملة الأجنبية سوف يحمى المودعين من تدهور القوة الشرائية لهذه الأصول، لأن معدلات الفائدة الربوية الحقيقية (معدل الفائدة الاسمى مطروحا منه معدل التضخم) موجبة. وفى الوقت الذى ترتفع فيه معدلات الفائدة الربوية على العملة الوطنية، بالمقارنة بمعدلات الفائدة الربوية على العملات الأجنبية، إلا أن معدل الفائدة الربوي الحقيقي مازال سالبا.
3. أن درجة حساسية المهاجرين للمغالاة فى قيمة العملة الوطنية مرتفعة. ذلك أن الفروق بين معدل الصرف فى السوق السوداء ومعدل الصرف الرسمى لها أثر سالب على تدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية. بمعنى أنه كلما زاد الفرق بين معدل الصرف فى السوق السوداء ومعدل الصرف الرسمي، كلما زاد اتجاه المهاجرين نحو التحويل عبر السوق السوداء للنقد الأجنبي، وقل بالتالي الاتجاه نحو التحويلات عبر القنوات الرسمية المصرح لها بالتعامل فى النقد الأجنبى. ذلك ان المهاجرين فى مثل هذه الظروف سوف يحصلون على عائدا إضافيا على تحويلاتهم من خلال القنوات غير الرسمية، والذى يتمثل فى فروق معدلات الصرف. على أنه من المفيد الإشارة الى أن اتجاه المهاجرين نحو استخدام القنوات غير الرسمية يعتمد (بالإضافة الى فروق معدلات الصرف) على درجة المخاطرة المرتبطة بالتعامل فى السوق السوداء. على أنه من الواضح أن درجة المخاطرة المرتبطة بالتعامل بالنقد الأجنبي، لم تكن مرتفعة فى ظل سوق سوداء للنقد الأجنبى كانت مزدهرة بأية معيار. كذلك فان الثغرات القانونية فى قانون التعامل فى النقد الأجنبى كانت كفيلة بالحد من احتمال التعرض للعقوبات القانونية. فوفقا للقانون يعتبر التعامل مخالفة قانونية، فقط إذا ما تم ضبط التعامل أثناء عملية التسليم المادى للعملة، وهى مسألة شبة مستحيلة، لأن وجود العملة بحوزة المتعاملين ليس مخالفة قانونية وفقا للقانون الذى يسمح بحيازة النقد الأجنبى.
4. وأخيراً، فان النتائج توضح أن معدل التضخم المحلى له أثر معنوى موجب على تدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية. وتعكس هذه النتيجة الحاجة الى زيادة التحويلات التى تتم بغرض تمويل احتياجات الأسرة فى حالة ارتفاع مستويات الأسعار.

كذلك فان هذه النتيجة توضح أن المهاجرين يميلون الى تحويل أموالهم من خلال القنوات الرسمية، بهدف ضمان تسليم مثل هذه التحويلات إلى أسرهم، والتى من الممكن تعرضها للخطر أو التأخير، إذا ما تم إرسالها عبر القنوات غير الرسمية. على أنه من حيث الأثر النسبى للتضخم على التحويلات فإننا نلاحظ أنه بالرغم من معنوية التضخم كمتغير مؤثر على تدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية، إلا أن أثره النسبى يعد صغيرا.

والخلاصة عموماً، أن القيام بتقديم نموذج لتقدير محددات تدفق التحويلات نحو دول الأصل في ظل التركيز على المحددات الاقتصادية الكلية لتدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية، يوصل إلى أن كل من معدلات الفائدة الربوية والصرف الأجنبى يلعبان دورا مهما فى تشجيع المهاجرين نحو تحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية.

وبما أن تحويلات المهاجرين تمثل المصدر الأساسى للنقد الأجنبى فى الكثير من الدول النامية، فان تبنى السياسات المناسبة نحو التحويلات سوف يساعد بصورة كبيرة برامج الاستقرار الاقتصادي، والتي تقوم الحكومات بتطبيقها حاليا. كما أنه سوف يساعد على التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحرر الاقتصادى بصفة خاصة على ميزان المدفوعات وغير من المتغيرات الاقتصادية.

3. 3. التجارة الدولية في عنصر العمل :

يرى الكثير من المختصين أن اصطلاح التجارة الخارجية (وكما ورد في مقدمة الفصل) يشمل فرع دراسات الصادرات والواردات من السلع المنظورة (أي : تدفق البضائع)، بالإضافة إلى الصادرات والواردات من السلع غير المنظورة بمعنى تدفق الخدمات. أما اصطلاح التجارة الدولية يشمل ذلك وأكثر، ليغطى دراسات كل من الأربع الآتيات : الصادرات والواردات المنظورة (أي تدفق السلع)، والصادرات والواردات غير المنظورة (أي تدفق الخدمات)، والتدفق الدولي لرأس المال، إضافة إلى التنقل الدولي للأفراد (أي : تدفق العمل أو الهجرة الدولية كما يدعوها البعض).

وهذا المستوى الرابع المتعلق بالتنقل الدولي للأفراد (أي : تدفق العمل أو الهجرة الدولية كما يدعوها البعض) تعرض لعدة تحفظات، أهمها أنه لا يجوز وضعه كأحد سلع التجارة الدولية برغم أنه يتضمن مستويات عالية من الصحة والعقلانية في الطرح والاستنتاج، لأن الإشكال الأساس في الكلام السابق، أن الذين أُقحموا العمل (أو العمال) ضمن صفقات التجارة الدولية قد اختلطت عليهم المفاهيم، فرسموا مشهداً توضيحياً خاطئاً لنظرية التجارة الدولية انجرت عليه أن وقعوا في مآزق تحليلية عدة، نعتقد أن أهمها كونهم اقترفوا جريمة إنسانية في حق أولئك العمال، عندما حولوا البشر إلى بضاعة بجانب سلع التجارة الدولية الأخرى، ذلك عندما اعتبروا أن اصطلاح التجارة الدولية يتضمن معالجة ثلاث مستويات أساس هي : السلع والخدمات، رأس المال، العمل.

فالواضح أنهم اختلطت عليهم المفاهيم فعلاً، فلم يستطيعوا التمييز بين كون العمل في الأصل هو عنصر إنتاج من أصل ثلاث عناصر أساسية في هيكل البناء الاقتصادي للدورة الاقتصادية وهم : الأرض، رأس المال، العمل. وبين كون العمل هو سلعة من أصل ثلاثة العناصر الأساسية في هيكل البناء التجاري للتجارة الدولية وهم: السلع والخدمات، رأس المال،العمل ؟ فالعمل هو عنصر إنتاج وليس سلعة.

النتيجة النهائية : أنه وفي حال الاتفاق على الخطأ الذي اقترفه أولئك المنظرين بعدم تمييزهم لطبيعة مفهوم العمل بين كونه عنصر إنتاج وليس بضاعة، ومن ثم صياغتهم لوجهة نظرهم حول ما مضمون التجارة الدولية، نكون بصدد حقيقة واحدة : أنهم خالفوا أبجديات المفاهيم الاقتصادية وأعراف العلوم الإنسانية، سيما وأن التجارة الدولية . وكما عرفناها آنفاً ،. هي : ذلك الحقل البحثي من علم الاقتصاد المعنى الباحثين ضمنه بدراسة هيكل الصفقات التجارية السلعية في البضائع المنظورة وغير المنظورة القابلة للتداول مقايضةً أو بيعاً وشراءً[1]. ولا نعتقد أن أي منا يستحسن فكرة إقحام العمل (أو البشر) ضمن هذا التعريف الذي يقره أولئك الاقتصاديين، فالبشر أو العمال (بتعبير اقتصادي) هم مورد اقتصادي وعنصر إنتاج ذو مزايا خاصة يجب أن يعالج ضمن حقل دراسات خاص يقع خارج أطر حقول دراسات المبادلات التجارية ذات الطابع السلعي.

إذاً، لقد وقع أولئك الاقتصاديين فيما يشبه جريمة إنسانية، وأقحموا البشر كبضاعة وسلعة ضمن هيكل التجارة الدولية ومن ثم كحلقة في آلية التراكم الرأسمالي. والأكثر من ذلك، أن أنهم انزلقوا في تناقض حاد مع الذات، ففي حين يبدوا أنهم يحاولون جاهدين من خلال دراساتهم وأفكارهم الدفاع عن حقوق العمال الاجتماعية والاقتصادية ... الخ فيما يشبه نقد الاقتصاد السياسي للرأسمالية، وقعوا في مطب أنهم أصبحوا دون شعور رأسماليين يدعمون التفسير الرأسمالي لعنصر العمل القائم على أساس إضفاء الطابع السلعي[2] عليه .

---

1 . يتفق معظم (إن لم نقل كل) الاقتصاديين على هذا المفهوم للتجارة الدولية. وللتأكيد يقول كريغمان وموريس في كتابهما، مثلاً :

The International Trade*: analysis focuses primarily on The Read Transactions in international economy, that is, on those transactions that involve A Physical Movement of Goods or A Tangible Commitment of Economic Resources . And Paul R. Krugman & Maurice Obstfeld,* ***International Economics****, PEARSON,* 2012 *, P 08 .*

ولقد نسخناه باللغة الانجليزية عمداً لتفادي تجاوزات الترجمة المحتملة الوقوع .

2 . للتوسع حول التفسير الرأسمالي لعنصر العمل، راجع : إيمانويل والترشتاين، **الرأسمالية التاريخية**، تعريب : محمد مستجير، مكتبة مدبولي، 2002، الفصلين 1و2.

أخيراً، حقيقة نحن نعلم بأن الحركة الدولية لعنصر العمل ينتابها الكثير من المشاكل التي هي بحاجة ماسة للكثير من الدراسات والتحليلات ... الخ، ولكنها بطبيعة الحال دراسات تختلف عن النمط الذي اتبعه أولئك الاقتصاديين قسراً، فموضوعات من مثل : الهجرة وتنقل العمال ... الخ يجب أن تعالج ضمن حقل دراسات خاص بها هو حقل دراسات «الحركة الدولية لعناصر الإنتاج» وليس ضمن دراسات مستويات التجارة الدولية[1].

اقتصادياً، تشكل العلاقات العمل ورأس المال أهم مؤشرات الدلالة عن مدى تقدم خطط التنمية الوطنية. والمشكل اليوم، أنه وبرغم تلك الأهمية لموضوعة علاقات العمل مع رأس المال بقيت خارج اهتمامات ومساهمات الكثير من المختصين والباحثين المعاصرين، سيما منها ما تعلق بموضوعة : النظرة الدونية للعمل وتطورها خلال مسارات تدهور علاقة العمال مع أرباب العمل في ظل النظام التجاري الدولي.

وبدءاً، يجب وضع ملحوظتين : الأولى، أن النظام التجاري الدولي الراهن (وكما سبق التأكيد)، هو مرحلة متقدمة من رأسمالية القرن 18 في أوروبا. وثانياً، أن مفردة أرباب العمل هي تعبير راهن منقح لمن يعرفون ضمن أدبيات الفكر الاقتصادي بأممية رأس المال (الأثرياء، رجال الأعمال، أصحاب الشركات... الخ).

وكنتيجة، من الملحوظتين السابقتين : أن العلاقة بين العمال وأرباب العمل (أو بين العمل ورأس المال بتعبير آخر) كموضوعة، سيما منها ما تعلق بقضية النظرة الدونية للعمل في ظل النظام التجاري الراهن، موضوعة تنتمي إلى حقل دراسات نقد الرأسمالية. وأن دراسة مسارات تطورها تقتضي دراسة تاريخ الرأسمالية عامة. وهنا نستذكر جملة من الأسئلة قد تطرح في دراسات موضوعة العلاقة بين العمل ورأس المال في ظل «الرأسمالية : العولمة الراهنة»، وهي[2] :

ما الذي يدفع العلاقة بين العمل ورأس المال، ويجعل منها حالة مختلفة عبر مساراتها التاريخية .وهل هذا الاختلال ذو سمات نزوعية ؟ أم أنه حالة يمكن تجاوز النزوعية فيها ؟ وهل هذه النزوعية ترتبط بطرفي العلاقة ؟ أم أنها ذات طابع خارجي ؟ أم أنها تعبر عن مصالح لها اصطفافات تاريخية معبر عنها ؟ وهل هذا الاختلال للتوازن بين العمل ورأس المال ضار فعلاً بالمشروعات الاقتصادية وطنياً وعالمياً ؟ أم أن ما يقال عن أضراره لا يعدو عن كونه محاولة لطمس حالة الكسل التاريخي للكثير من الاقتصاديات والكثير من المجتمعات ؟ كما يدعي بذلك تيار « العولمة : الليبرالية الاقتصادية الجديدة » في اتهاماته للاقتصاديات والمجتمعات الضعيفة .

وتأريخياً، الجلي أنه كل مرحلة من المراحل المتعاقبة في تاريخ الرأسمالية تحددت بالأشكال الخاصة لسيطرة رأس المال على العمل (أو العمال). وهكذا نميز فترة المركانتيليين (1600 إلى 1800)، ثم فترة الصناعة الكبرى (1800 إلى 1920)، ثم فترة التايلورية . الفوردية (1920 إلى 1980)، وأخيرا الفترة الجديدة التي يصفونها بعصر المعلوماتية[3] .

وبغض النظر عن اختلافات الرؤى، إلا أن العلاقة بين عنصري العمل ورأس المال ظلت قضية مركزية في الفكر الاقتصادي. وأنه وفي مديات هذه العلاقة تم تجريد الكثير من الأفكار الأولية والمفاهيم التي أفرزها النشاط الاقتصادي، وهي تتجاوز الحدود الأولية لمفاهيم التكلفة والسعر إلى دائرة مفاهيمية أوسع تتضمن مكونات مختلفة للقيمة وفائض القيمة، وهي : الفائدة، الربح، الريع والتربح . ومن جهة أخرى صار أكيداً أن طبيعة شكل ومضمون العلاقة بين العمل ورأس المال تلقي بضلالها المباشرة وغير المباشرة، وهي ترسم موقفاً محدداً من تاريخية مشروع التنمية من جهة، وعلى الحالة الراهنة للتطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي من جهة أخرى[4] .

وقبل الخوض في إشكالية «النظرة الدونية للعمل» في ظل «النظام التجاري الراهن» (الرأسمالية أوالعولمة بتعبير آخر)، يجب التوقف قبل ذلك عند، أنه أولاً، تجدر الإشارة إلى أن «النظرة الدونية للعمل» أو اضطهاد العمال (أو البشر

---

1 . راجع مثلاً حول موضوعة الحركة الدولية لعناصر الإنتاج :

*Paul R. Krugman & Maurice Obstfeld, **International Economics**, op cit , P 160 .*

[2] . أمير السعد، **مقاربة نظرية في التوازن بين العمل ورأس المال**، مرجع سابق، ص 11 . 12.

[3] . سمير أمين، **إمبراطورية الفوضى**، تعريب : سناء أبو شقرة، دار الفرابي، بيروت، ط 1، 1991، ص 7.

[4] . أمير السعد، **مقاربة نظرية في التوازن بين العمل ورأس المال**، مجلة التواصل، جامعة عنابة/الجزائر، عدد 17/سبتمبر2006، ص 11 .

بشكل عام)، ليست وليدة السنوات القليلة الماضية، باعتبارها ظاهرة ضاربة في القدم تطورت مع تطور المجتمع البشري مذ إرهاصاته، أبشعها مراحل العبودية والرق وحقب الإقطاعية التي سبقت الرأسمالية بكثير، وولدها الفكر البرغماتي التسلطي . ما يعني أن النظرة الدونية للعمل أو العمال لا يجب ن تختزل تاريخياً وبالمطلق ضمن تاريخ الرأسمالية، بل يجب معالجتها ضمن ما هو أوسع من ذلك، وهو التاريخ البشري.

وهذا الكلام لا يتضمن أي مستويات تذكر من إبراء للرأسمالية من حالة اللا توازن بين العمل ورأس المال في وقتنا الحالي، ولكنه مجرد موازنة فكرية اقتصادية، وتاريخية، بمرتجي رفع معدلات العقلانية في التعامل مع مثل هذه القضايا، للوصول إلى حلول عقلانية فيما تعلق بإعادة ذلك التوازن أو تقليص تلك النظرة الدونية للعمل.

وإذا ما سلمنا بمستويات الصحة التي تتضمنها الفقرة السابقة، نكون بصدد التوقف عن استنتاج جوهري مفاده أنه : يجب أن نكون حذرين في حين أردنا وضع الرأسمالية ورأس المال أو أرباب العمل ضمن قفص الاتهام في قضية اختلال التوازن مع العمل أو العمال. بمعنى آخر، يجب الفصل بين الفكر الرأسمالي النظري وبين السياسة الاقتصادية الرأسمالية المطوقة التي ترتكز وتستمد آليات عملها من منابع التطرف الرأسمالي أكثر من كونها انعكاس ميداني لمبادئ النظرية الرأسمالية التي وضعت خلال القرن الثامن عشر ميلادي[1] .

وبالرجوع إلى الإشكالية، تكون النظام التجاري الدولي الراهن، يمكن من خلاله تصور مسارات تطور النظرة الدونية للعمل في ظل لرأسمالية، أو بمعنى آخر يمكن من خلاله رسم مسارات تدهور علاقة العمال مع أرباب العمل في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ذلك بين بدايات إرهاصاته نهايات الحرب العالمية الثانية العام 1944 إلى تنمطه كونياً، وتبوأ النظام التجاري الجديد لمكانته الراهنة بدايات القرن الحالي العام 2000، عندما انفجرت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، والتي شكلت أحد أهم مفاصل ملف اختلال التوازن بين العمل ورأس المال وتشوه العلاقة العمال مع أرباب العمل.

تأريخياً، يرى الكثير ممن خاضوا قضية اختلال التوازن بين رأس المال والعمل في التجارة الدولية، أنه يمكن إعادة ترتيب تلك القراءة الزمنية للعولمة الراهنة (أو النظام التجاري الدولي الجديد) والممتدة على ما يقارب النصف قرن وفق محطتين زمنيتين تفصل بينهما الحرب الباردة والتي يعتبرون نهاياتها هي بداية الحرب أرباب العمل ضد العمال سيما وتزامنها مع الثورة التكنولوجية وصعود الليبرالية الاقتصادية الجديدة[2]. وبذلك فإن مسارات تدهور العلاقة بين أرباب العمل والعمال مرت بمرحلتين، هما :

أ. مرحلة الحرب الباردة:

والتي تميزت بحضور حالة من التوازن بين حسابات رأس المال (أو أرباب العمل) وبين العمال على مستوى : الأجور والدعم الاجتماعي للسلع والخدمات، والتأمين الصحي ... الخ، وذلك لعدة مرجعيات أهمها : أولاً، حضور مستويات عالية من الرأسمالية الاجتماعية (إن صح التعبير) مجسدة في النظم الاشتراكية التي سادت الدول حديثة الاستقلال وغيرها من جهة، والنموذج الكينزي الذي كان حضوره واضح في عمق النظم الاقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . ما أفضى إلى استقرار حالة من التوازن في العلاقة بين رأس المال والعمل، وبالتالي تولد مكانة مرموقة للعمال عند أرباب العمل.

وثانياً، موازنات الحرب الباردة التي جعلت من التطور التقني والتكنولوجي وسيلة تحت السيطرة تعاملت معه الرأسمالية وفق حالة من التوازن بين رأس المال والعمل على أساس الإنفاق الاستثماري المحدود في ميدان التكنولوجيا والتقنيات، وبقى ذلك الإنفاق الاستثماري (وبرغم أنه عبء تكاليفي) لا يترتب عليه تقليص فرص العمل ولا تخفيض الأجور ... الخ في ظل تلك

---

[1] . نور الدين جوادي، **قراءة نقدية في أطروحة القطع والتقاطع**، مرجع سابق، ص 49 .

[2] . من أولئك مثلاً أستاذنا الدكتور «أمير السعد» (أستاذ الاقتصاد الدولي بجامعة باجي مختار. عنابة / الجزائر) . والذي سوف نرتكز بشكل أساسي على دراساته في إعداد مضمون هذا العنصر، راجع بعض دراسات الدكتور : **العولمة ... مقاربة في التفكير الاقتصادي**، مرجع سابق . **مقاربة نظرية في التوازن بين العمل ورأس المال**، مرجع سابق . **العولمة وإخلال التوازن بين العمل ورأس المال**، مرجع سابق.

الموازنات التي تفرضها سياسة الحرب الباردة (المحافظة على سمعة جيدة لدى المجتمع المدني، وكسب ولاءات أيديولوجية وسياسية ... الخ). وفي ظل تلك الظروف غير الاقتصادية فإن تعظيم الربح يتوقف على حدود الإمكانات المتاحة في ترشيد عناصر التكاليف الأخرى من جهة، وعلى إمكانية رفع الأسعار من جهة أخرى .

ب. مرحلة ما بعد الحرب الباردة: .

حيث أنه بنهايات الحرب الباردة، بدأت موازناتها تتراجع، وبدأت حالة من الميل لإخلال التوازن بين العمل ورأس المال تتفشى، وبدأت معها حالة من تولد « نظرة دونية للعمال » تتزايد مستوياتها وتتعقد مرجعياتها . ولكن وبالمجمل وعلى المستوى النظري يمكن تكثيف مجمل أشراط تلك النظرة الدونية في الآتي :

أولاً، تراجع مستويات حضور الرأسمالية الاجتماعية وصعود الليبرالية الاقتصادية بكل ما تكنه عقيدتها من غيض تجاه العمال والعمل، والتي . أي تلك العقيدة . لخصها ما يعرف بتوافق واشنطن من خلال تركيزه على : حكومة الحد الأدنى واقل تدخل في الشؤون الاقتصادية، تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي وخطط التعديل الهيكلي وما تستلزمه من سياسات الخوصصة، تقليص الدعم الاجتماعي، عدم الحرص على خفض البطالة. وأخيرا إحلال الواردات محل الصادرات، ودعم حرية السوق وتحرير التجارة الخارجية وتعويم سعر الصرف ... الخ . وكلها سياسات تؤدى آخر المطاف إلى فقدان الارتباط بين الحسابات الاقتصادية وبين المتطلبات الاجتماعية للسياسة الاقتصادية العامة، والتي يقع في أولوياتها توازن سوق العمل. ما أدى لخلق حالة من عدم التوازن في نظرة أرباب العمل للعمال.

وثانياً، تنامي الإنفاق الرأسمالي في مجال التكنولوجيا، والتوسع في إدماج آلياتها ضمن الدورة الإنتاجية ما أدى إلى ارتفاعات هائلة ومستمرة في الإنتاج مع محدودية التوزيع . فالسوق لا يستوعب منتجات المؤسسة إلى ما لا نهاية، ما لم يكن هنالك تدني مستمر للأسعار، ما يعني تراجع أرباح، فيلجأ أرباب العمل إلى التضحية بعنصر العمل أو العمال من خلال : تقليص الأجور، خفض عدد العمال أو الاثنين معاً . وفي أحسن الأحوال تطبيق سياسات منصب العمل المؤقت أو إلغاء التأمين الصحي أو غيرها ... الخ .

ذلك فيما تعلق بالقطاع الصناعي، والأمر سيان بخصوص القطاع الفلاحي، فمكننت وتحديث النظم الزراعية (والفلاحية عموماً بما في ذلك الأنشطة الأخرى كالصيد البحري ... الخ)، يؤدي إلى عدة اختلالات، أهمها : إحالة ملايين الفلاحين والعمال إلى خارج القطاع، وثانيا القضاء على الزراعات التقليدية في الدول الأقل تنافسية ما يخلق فوضى في سوق العمل لديها ... الخ . وكل ذلك وغيره، يعبر وبكل بساطة عن تولد نظرة دونية تجاه العمال من قبل أرباب العمال وأصحاب رأس المال، بفعل تنامي الإنفاق الرأسمالي في مجال التكنولوجيا، والتوسع في إدماج آلياتها ضمن الدورة الإنتاجية.

ثالثاً، صعود ملف خطابات صون البيئة وتوطين التنمية المستدامة : للوهلة الأولى قد يكون من الغريب استحضار ملف البيئة والتنمية المستدامة ضمن قضية تدهور بنية علاقات العمل بين العمال وأرباب العمل. ولكن وبمجرد الاقتراب من القضية ستبدون بجلاء معدلات التداخل بين القضايا، سيما وأن ملف صون البيئة وتوطين التنمية المستدامة يمران عبر تطبيق منظومة تشريعية قانونية لها إسقاطات اقتصادية واجتماعية مباشرة على أسس العلاقة بين أرباب العمل والعمال لديهم، من زاويتين أساسيتين : أولها، زاوية تكاليف التلوث التي ألزم رأس المال بدفعها وفق القوانين الدولية. وثانيها، حملات القضاء على الصناعات الملوثة للبيئة (والمنتشرة أساسا في الاقتصاديات الفقيرة) بإفنائها كليا أو تطويرها. وكل من الزاويتين أعلاه أثرتا بشكل واضح على توازنات علاقات رأس المال بالعمل. فتكاليف التلوث التي ألزم رأس المال بدفعها تعتبر عبء تكاليفي يجب التخلص منه. وفي ظل إلزاميته تبدأ ضرورة السعي الضغط على عناصر الإنتاج وتقليص حضورها، أو من خلال إقحام أكثر للتكنولوجيا المتطورة في الدورة الإنتاجية . والمسعيين يؤديان إلى طريق واحد هو التخلي عن العمال أو التأثير سلبا عن أجورهم أو مستحقاتهم ... الخ . ما يعبر وبكل بساطة عن تولد نظرة دونية لدى أرباب العمال تجاه العمال.

رابعاً، تجريم الهجرة الدولية، فتزامنا مع تزايد تشكل النظام التجاري الدولي الراهن تزايدت الصرخات لتجريم الهجرة الدولية وتقليصها إلى معدلات دنيا خاصة منها المتعلق بانتقال العمال من الاقتصاديات الفقيرة إلى البلدان

الصناعية. وفي ظل الارتفاعات الهائلة لأعداد السكان على المستوى الدولي، ومع انحصار قوى العمل في حيزها الجغرافي الضيف بفعل تجريم الهجرة الدولية، اختلت أسواق العمل بارتفاع الطلب الكلي فيها مع محدودية أو تراجع العرض الكلي للوظائف. وبطبيعة الحال (وبأبسط القواعد الاقتصادية) مؤدى ذلك هو انخفاض الأهمية النسبية لعنصر العمل ضمن الدورة الاقتصادية، فتتدنى الأجور وغيرها مما تعلق بالعمال، وترتفع مستويات النظرة الدونية للعمال لدى أصحاب رأس المال وأرباب العمل، وهو ما حدث ويحدث بالفعل .

خامساً، ظاهرة الاستقطاب الاستثماري، فنظرياً، عنصر الاستثمار الأجنبي ذو دور بالغ الأهمية في تحقيق توازنات سوق العمل الدولي (والأمر واضح لا يحتاج إلى التفصيل). ولكن المشكلة أنه مع صعود العولمة الراهنة، وعلى عكس المرتجى من تحرير النظم المالية والتجارية للدول والاقتصاديات النامية تحديدا، بقي دور الاستثمار الأجنبي أقل من أن يساهم في تعديل اختلالات السوق الدولية للعمل، بفعل مأزقين اثنين : مأزق «الاستقطاب الجغرافي» ومأزق « الاستقطاب المالي».

فبرغم الارتفاعات الهائلة المسجلة في بيانات معدلات نمو وتدفق الاستثمار الأجنبي دوليا، بقيت تلك التدفقات مستقطبة ضمن جغرافيا الدول الصناعية فيما بينها، فيتجاوز 75 % من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية متركز ومحتبس ضمن خط التبادل الاستثماري (شمال/شمال)، فيما لم يتجاوز نصيب بقية دول العالم حدود ثلث إجمالي تلك التدفقات. والمشكلة أكثر من ذلك، فعلى مستوى تلك الاقتصاديات المستقبلة وبالإضافة إلى ضآلة تلك المشروعات المستوطنة غالبا ما يستعين أرباب العمل فيها بقوى العمل الجاهزة دون أية مساهمات تذكر في خلق فرص عمل جديدة. والأكثر من كل ذلك، أنه في حين استحضرنا المستوى الاستقطابي الثاني، تتعتم الصورة أكثر لأنه مجمل تلك الاستمارات الأجنبية المتدفقة دوليا محتبسة ضمن كونها استمارات غير مباشرة (حوالي 80 %) لا تتعدى كونها مضاربة في المحافظ المالية، ما جعل منها في حالة فك ارتباط مع سوق العمل، وبالتالي لا تساهم في تعديل التوازن بين العمل ورأس المال على عكس المرتجى منها .

ساساً، إشكالية براءة الاختراع والملكية الفكرية، فهنالك ملف كارثي رافق النظام الدولي التجاري الراهن وساهم بشكل خطير في تعميق اختلال التوازن في نظرة رأس المال للعمل فالاتفاق العام لحقوق الملكية الفكرية التجارية (*TRIPS*) الذي تتبناه منظمة التجارة العالمية يشكل آلة النهب في مؤامرة اغتيال العمال في الدول النامية، فبمقتضى هذا الاتفاق وبمجرد أن تستولي شركة متعددة الجنسيات على معادلة إنتاج منتج ما، يصبح المنتج الأساسي ضمن تلك المعادلة محتكراً لها بمقتضى الملكية الفكرية، ويمسي غير قابل للبيع بدون تراخيص الشركة المالكة، وأيضاً تصبح الصناعات التقليدية المماثلة جريمة تقليد غير قانونية. وبالتالي يفقد العامل والفلاح ولحرفي البسيط مصدر قوته. وعلى سبيل المثال فشركات صناعة الأدوية استطاعت عبر هذا الاتفاق التحكم في الكثير من المحاصيل الزراعية للأعشاب الطبية، وقامت بتسجيلها كممتلكات فكرية، فقد بمقتضى ذلك مزارعي الكثير من الدول وحرفييها حق ممارسة نشاطهم المورث من أجداد أجداهم.

ومن ناحية ثانية، فإن رأس المال قد قام بتسييج الثورة التكنولوجية بسياج «الملكية الفكرية» ما يحول دون مقدرة الكثير من الدول الضعيفة (وتحديداً في زاوية العمل) من الاستفادة من تلكم الهبات التكنولوجية في تحسين وضع اقتصادياتها الوطنية، وبالتأكيد من هذا الوضع يعمق الميل لإخلال التوازن بين العمل ورأس المال لصالح الثاني[1] .

وبشكل عام، ودون تفصيل، يمكن إثبات تلك النظرة الدونية للعمل من خلال مؤشرين هما: البطالة ومناصب العمل المؤقت التي انتشرت في السوق الدولية منذ بدايات تشكل النظام التجاري الدولي في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى والاقتصاديات النامية على حد سواء. فمع نهايات النصف الأول من القرن الماضي بدايات تشكل النظام التجاري الراهن، بدأت مؤشرات فقدان التوازن بين العمل ورأس المال تتشكل، منطلقة من تراجع معدلات التنمية عالمياً، وتفشي ظاهرة البطالة في العالم المتقدم نفسه وتحولها إلى خلل مزمن وظاهرة هيكلية، إضافة إلى اتساع الفجوة الاجتماعية بين الغني والفقير، وظهور الفقر والحرمان والثراء الفاحش .... الخ .

1 . أمير السعد، **مقاربة نظرية في التوازن بين العمل ورأس المال** ، مرجع سابق، ص 50 .

ومع بدايات نفس الفترة تقريباً، غطى القلق العالم بأسره، تحديداً منه في اقتصاديات الدول المتقدة (فما بالك بالدول المتخلفة)، فقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي وتدهور مثيله من إجمالي الناتج المحلي لمجمل الاقتصاديات الصناعية الكبرى في أوروبا وأمريكا بشكل ملحوظ ليقف عند حدود 0.8 % مع بدايات العام 1993 بعد أن تجاوز خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات حدود الـ 4 % .

الجدول (2 . 19): معدل التغير السنوي في الناتج الإجمالي الحقيقي في البلدان الصناعية (1978 إلى 1996)

(%سنويا)	1988	1992	1993	1994	1995	1996
البلدان الصناعية	4.3	1.7	0.8	2.8	2.1	2.0
ألمانيا	3.7	2.2	1.2 .	2.9	1.9	1.0
فرنسا	4.4	1.3	1.5 .	2.9	2.4	1.3
الولايات المتحدة الأمريكية	3.8	2.7	2.2	3.5	2.0	1.8
بريطانيا	5.0	0.5 .	2.3	3.8	2.4	2.2
الإتحاد الأوروبي	4.2	1.1	0.5 .	2.8	2.6	1.8

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، ماي 1996 (صندوق النقد العالمي) ص 144 .

ضمن سوق العمل أصبح الخلل هو السمة المزمنة والملاصقة، تفشت منذ ذلك الحين ظاهرة البطالة بكامل امتداداتها الأفقية والعمودية، وأمست مطباً هيكلياً أكثر منه أزمة دورية تمتلك نقطة بداية وحد نهائي فصليين . وبلغ معدل عدد الأفراد من الاقتصاديات المتقدمة العاطلين عن العمل من مجموع القادرين عليه حد 12 % مع دخول سنوات العام 1999، في الحين الذي لم تتجاوز عتبة 3 % خلال أعوام ما قبل الثمانينيات من نفس القرن.

الجدول (2 . 20): تطور معدل البطالة في البلدان الصناعية خلال بعض السنوات بين عامي 1978 إلى 1997 (%)

متوسط الفترة 1978 إلى 1987		1988	1992	1993	1994	1995	1997
البلدان الصناعية	6.9	6.9	7.8	8.2	8.1	.	7.6
ألمانيا	6.2	7.8	.	8.9	9.6	.	10.1
فرنسا	8.2	100	10.3	11.6	12.4	11.6	11.2
إيطاليا	8.8	12.0	.	.	11.3	12.0	10.8
بريطانيا	8.4	8.0	.	10.3	.	.	.
الإتحاد الأوروبي	8.4	9.8	9.9	11.1	11.6	11.2	10.8

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، ماي 1996 (صندوق النقد العالمي) ص 147 .

والقلق بدأ يتجاوز حدود المعقول، فمعدلات منصب العمل الدائم انخفضت إلى أدنى مستوياتها وتضاعف معدل المنصب المؤقت مرتين في هولندا من حدود 16 % في العام 1978 إلى ما يتجاوز 35 % بحلول العام 1994، وثلاث مرات في فرنسا خلال نفس الفترة، والحال لا يختلف كثيراً في بقية الاقتصاديات الصناعية فبريطانيا والسويد وكذلك اليابان أمسى فيها خمس عدد العاملين يعملون بشكل غير دائم ... الخ[1].

ففي بريطانيا مهد الرأسمالية الأول، أصبح مع حلول العام الأول من الألفية الثالثة (أي العام 2001) عامل واحد من بين ستة (1 من 6) عمال له عمل ثابت منتظم بدوام كامل، ويوجد في مدينة لندن وحدها حوالي 40 ألف شخص من دون مأوى. وفي الولايات المتحدة الأمريكية منبع ومنبر الليبرالية الاقتصادية الجديدة خسر العمال التابعون (ما عدا الكوادر العليا) والذين شكلوا 80 % من إجمالي الطبقة النشطة العام 1996، ما يساوى 14 % من قوتهم الشرائية خلال الـ 22 سنة ما بين عامي 1973 إلى 1995، ويوجد حوالي 48 مليون إنسان ليس لديهم تأمين ضد المرض[2].

1 . نورالدين جوادي، **مأزق العولمة وخطاب النهايات**، مرجع سابق، ص 140 .

2 . الإحصائيات، نقلا عن : جان زيغلر، **سادة العالم الجدد**، تعريب : محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت، 2003، ص 101.

أما في فرنسا بلد الحرية والإخاء والمساواة فقد طالت البطالة مع دخول شهر مارس 2002 أكثر من 9 % من السكان القادرين على العمل في حين بقي معدل النمو الاقتصادي غير كاف لتغطية الحد الأدنى من هذا العجز. أصبح كل فرنسي من ثلاثة من زملائه (1 من 3) يقوم بعمل غير ثابت، وهناك 86 ألف شخص منهم 16 ألف طفل من دون سكن ثابت وينامون في مراكز الاستقبال والملاجئ . والآن (أي العام 1999) ما يقارب 51 ألف و400 فرنسي يعيشون في فنادق على حسابهم الشخصي، و41 ألف و400 فرنسي آخر يعيشون في أكواخ والعربات الثابتة . بالمختصر في فرنسا يوجد حوالي 200 ألف شخص لا يمتلكون مسكن دائم . وفيما يتعلق بألمانيا أكبر اقتصاد صناعي في أوروبا، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل بحلول شهر مارس 2002 ما يقارب 4 مليون ألماني، و30 % من المؤسسات تدفع للبقية ممن يعملون أجوراً تقل عن المستوى المحدد ضمن تشريعات نقابة العمال الألمانية[1]. وأخيرا، وفي اليابان معجزة القرن العشرين، ارتفع عدد عمال منصب الشغل غير الدائم من حدود 14 % خلال عام 1973 إلى ما يتجاوز 21.4 % مع دخول العام 1993[2].

الجدول (2 .21): نسبة من يعملون لبعض الوقت في البلدان الصناعية خلال السنوات : 1973، 1983 و1994

(% من إجمالي العمالة المشتغلة)	1973	1983	1994
فرنسا	5.9	9.6	14.9
ألمانيا	10.1	12.6	15.1
بريطانيا	16.0	19.4	23.8
كندا	9,7	15.4	17.0
الولايات المتحدة الأمريكية	15.6	18.4	18.9
اليابان	13.9	16.2	21.4

Source : United Nations, *Economic Survey of Europe in 1995 – 1996* New York, 1996, P 25 .

وفي ظل هذا الوضع الراهن، تتعمق وتتأكد مقولة «أنه ليست كل المشاكل الاقتصادية حلها اقتصادي صرف»، فهنا تبرز أهمية حضور الكثير من الآليات الأخرى من خارج الاقتصاد، فهنا تتجلى أهمية السياسة مجسدةً من خلال مؤسسات الحكومة وأفرادها في مشروع إعادة التوازن بين رأس المال والعمل. كما ويطفوا للعيان مركزية علم الاجتماع كآلية حل للمشاكل الاقتصادية، من خلال المتغيرات المجتمعية التي قد تساهم بشكل جذري في حل المشكل وتقليص النظرة الدونية للعمل من قبل أرباب عملهم، فإرساء الكثير من المبادئ الاجتماعية والعقائدية ... الخ، عامل بالغ الأهمية في منظومة تحسين الوضع الهرمي بين العمال ورؤسائهم .

كما أن التعاون الدولي (الإقليمي والعالمي ... الخ)، لا يجب أن يبقى على الهامش في القضية باعتباره يملك من الأدوات ما يمكن أن يساهم بشكل فاعل في تعديل ذلك التوازن .

ففيما تعلق بقضية تراجع حضور الرأسمالية الاجتماعية واستحواذ العولمة : الليبرالية الاقتصادية الجديدة على السياسة الاقتصادية الدولية، وحتى بخصوص ملف التكنولوجيا والتوسع في إدماج آلياتها ضمن الدورة الإنتاجية وغيرهما من بقية مسببات اختلال التوازن . فهنا تبرز أهمية السياسة مجسدةً من خلال مؤسسات الحكومة وأفرادها في مشروع إعادة التوازن بين رأس المال والعمل، من خلال إعادة ترتيب التشريعات الملزمة بضرورة المحافظة على الحد الأعلى من العمالة، وضبط ومتابعة القوانين التي تعاقب السلوكيات غير المسؤولة لأرباب العمل. كذلك من خلال دعم الأجور والسلع والخدمات الأساسية، والضغط على رأس المال لاستقطاب العمال (خلق وكالات ومؤسسات دعم التشغيل وإعانة الشباب، وهيئات دعم الاستثمار... الخ) للإبقاء على الأرباح، وبالتالي تفادي تسريح العمال.

وبخصوص التعاون الدولي، ففي ظل العولمة الراهنة وخطابها حول كونية العالم، يجب تدويل وعولمة مشكل اختلال التوازن بين العمل ورأس المال على مستويي الطرح وإيجاد الحلول. بمعنى أنه إذا كانت العولمة : الرأسمالية الراهنة

[1] . الإحصائيات، نقلا عن : جان زيغلر، **سادة العالم الجدد**، ص 101 .

2 . نورالدين جوادي، **مأزق العولمة وخطاب النهايات**، مرجع سابق، ص 141.

تروج أنها تحاول تحويل العالم إلى قرية كونية، وفي ظل التباين في حجم أسواق العمل العالمية، فاللازم إعادة مناقشة ملف الهجرة الدولية وإعطائه الكثير من المشروعية، ودمجه ضمن حل قضية اختلال التوازن بين العمل ورأس المال، وذلك بإنشاء منظمات دولية تختص بالتوزيع الدولي للعمال بين دول العالم، ضمن سياسة عالمية لتحقيق التوازنات، لأن غياب حالة ومستوى معين من الهجرة الدولية الحرة يضعف حركية العمال، وبالتالي يجعل من إمكانات التغلب على ظواهر الفقر والبطالة في الاقتصاديات المشبعة أسواق العمل فيها أمرا محدودا وضيقا، والعكس .

والأمر سيان بالنسبة لملف التلوث البيئي، وظاهرة الاستقطاب الاستثماري أو ملف الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية. الواضح أن خطاب العولمة الراهنة حول براءات الاختراع مثلاً يجب أن يتعزز وعلى غرار البقية بنصوص تشريعية وضوابط رقابية فاعلة وشاملة لصون مستويات مقبولة من التوازن بين الحسابات الاقتصادية المشروعة لأرباب العمل وبين المتطلبات الاجتماعية الضرورة للعمال.

وفي الختام، وبناءاً مما سبق، فإن «النظام التجاري الدولي الراهن» وباعتبارها كمرحلة متقدمة من يلعب فيها التطور التقني ورأس المال دورا حاسماً في رفع معدلات الإنتاجية، دون أن يفضي ذلك إلى نمو موازي في الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أنها النظام التجاري الراهن يؤدي إلى حالة من النمو الاقتصادي مع تراجع في عدد فرص العمل المتاحة والمرجوة، وبالتالي بروز الخلل ضمن توازنات بين عنصري رأس المال والعمل ، ليتأكد بعد ما يربوا عن 120 سنة ما قاله «ماركس» كون : الإنتاج الرأسمالي لا يميل في العموم إلى رفع مستوى متوسط الأجور، إنما يميل إلى تخفيضه أو الضغط على قيمة العمل إلى أدنى مستوياتها.

. خاتمة الفصل الثاني :

بناءاً عما سبق، يمكن القول أنه مع نهايات الحرب العالمية الثانية، حدثت نقلة النوعية على مستوى حجم سلة التبادل الدولي، والتي توسعت لتشمل أربع تدفقات دولية بدل تدفق السلع الذي ظل لقرون هو التدفق الوحيد بين أطراف السوق الدولية في ظل ما يعرف بالتجارة الخارجية. وهي النقلة النوعية التي أثارت جدلاً حول التفرقة بين ما عرف لقرون بالتجارة الخارجية وما يعرف اليوم بالتجارة العالمية، والحيز العملياتي الذي تشغله كل منهما، باعتبار أن مجال التجارة الخارجية أضيق وينتمي إلى الحيز العام الذي تشغله موضوعة التجارة الدولية.

ويضيف بعض المختصين حجةً تاريخيةً لذلك، ويرون أن أصل التفرقة تاريخيٌ يرجع إلى عهد الفكر الكلاسيكي. باعتبار أن استخدام مصطلح التجارة الخارجية يشير إلى الإطار والفهم الكلاسيكي لظاهرة التبادل الدولي، فقد افترض الكلاسيك عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين دول العالم المختلفة، ومن ثم لم يبقى من التبادل الدولي سوى حركة السلع دون حركة بقية عناصر الإنتاج : العمل ورأس المال. ومن هنا كان استخدام اصطلاح التجارة الخارجية بدلا من اصطلاح التجارة الدولية أمراً منطقياً في ظل الفهم الكلاسيكي ذاك ... غير أن منتصف حقبة التسعينيات من القرن العشرين حملت إلينا نهجاً جديدًا لقضايا التجارة العالمية ... حيث أصبح التبادل الدولي أشَمل،ويَشتمل وبالإضافة إلى حركة السلع : حركة الخدمات ورأس المال، والاهتمام بقضايا الملكية الفكرية ... الخ. ومن هنا كان طبيعياً أن يتغير مسمى التجارة الخارجية إلى مسمى التجارة الدولية، حيث أن الأول جزء من الثاني[1] .

ومعنى ذلك : أن اصطلاح التجارة الخارجية يشمل فرع دراسات الصادرات والواردات من السلع المنظورة (أي : تدفق البضائع). الصادرات والواردات من السلع غير المنظورة بمعنى تدفق الخدمات .

وأما اصطلاح التجارة الدولية يشمل ذلك وأكثر، ليغطى دراسات كل من الأربع الآتيات :

1. الصادرات والواردات المنظورة (أي تدفق السلع).
2. الصادرات والواردات غير المنظورة (أي تدفق الخدمات).

1 . سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 87 .

3. التدفق الدولي لرأس المال.
4. التنقل الدولي.

وهي النقلة النوعية التي وبقدرما وسعت سلة التبادل الدولي، بقدرما ركزت من معدلات ظاهرة «الاستقطاب التجاري العالمي»، وزادت من عمق أزمات النظام التجاري الراهن.

الفصل الثالث

الإطار النظري لمتعاملي السوق الدولية

الفصل الثالث:

الإطار النظري لمتعاملي السوق الدولية

الدولة، التكتلات، الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية

. مدخل :

شهد التبادل العالمي نهايات الحرب العالمية الثانية 1945 تحولات عدة في ظل النظام التجاري الدولي الجديد المرتكز على الليبرالية الاقتصادية (والمعروفة عند العوام بظاهرة :العولمة)، والذي وإذا ما أردنا وضع وصف له من خلال ما تم تأليفه من بحوث ودراسات عالجت «النظام التجاري الدولي الجديد» ، فيمكن القول أنه يتضمن ثلاثة أبعاد على الأقل :[1]

- البعد الأول، إنه منذ الحرب العالمية الثانية العام 1945 انتقل ذلك الاقتصاد العالمي (وخصوصاً في العقد الأخير للقرن الماضي) وبشكل متسارع من سيطرة الدولة إلى اقتصاد أكبر وأوسع نطاقاً يشتمل أطراف أخرى.
- البعد الثاني (وهو نتيجة للبعد الأول)، يتعلق بحدوث تغيير جذري في اللاعبين (أو الممثلين في ذلك المسرح) الكبار الذين اعتدنا أن نسميهم بـ: «حكومات الدول القومية».
- البعد الثالث (وهو نتيجة للبعدين الأول والثاني)، هو حدوث تعديلات جوهرية في النص نفسه، والقواعد العامة التي ترتكز عليها التجارة الدولية .

وسوف نحاول تحليل أبعاد ظاهرة «التجارة الدولية»، خاصة في بعديه الأول والثاني المتعلقين بتحوله من سوق الدولة إلى سوق أكبر وأوسع نطاقاً تغير عدد اللاعبين الكبار فيه، فأفل البعض وبزغ البعض الآخر، وكالآتي :

1. الدولة القومية (الطرف التقليدي في التجارة الدولية).
2. التكتلات الاقتصادية .
3. الشركات متعددة الجنسيات.
4. المنظمات الدولية.

1. نظريات تقلص دور الدولة في السوق العالمية:

بعد أزمة الكساد للعام 1929، تضاعفت سلطة «الدولة القومية» وبلغت مستويات قصوى لم تكن معروفة من قبل : في «الاتحاد السوفييتي» والكثير من الدول في أوروبا وآسيا، مثل : ألمانيا، وإيطاليا، وأسبانيا واليابان سادت الاشتراكية. وفي الدول الرأسمالية الكبرى من مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا، كانت الحاجة ملحة إلى إشراف الدولة على الاقتصاد، وأصبح الاقتصاد الكينزي المختلط هو المبدأ الاقتصادي الصحيح، سيما بعد التحسن الملموس في معدلات التنمية التي ساهم حضور الدولة في تحقيقها.

---

[1] . Kimon Valaskakis, ***Le théâtre de la mondialisation : la scène, la distribution et l'intrigue de la pièce ont changé***, International social science journal, N°160/Juin 1999, P175.

وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، ظلت مكانة «الدولة القومية» على حالها : في الغرب ظلت الحكومات تتدخل في الشؤون الاقتصادية ... وفي الكتلة السوفييتية ترسخ الاعتقاد بضرورة تمتع «الدولة» بالحد الأقصى من درجة التدخل مع الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. ونشبت الحرب الباردة بين الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي بإشراف «الدولة» في كل منهما. وكانت حكومات «الدول القومية» تسيطر على العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية وغيرها .

الجدول (3 . 1) : المتوسطات السنوية لنمو الإنتاج الصناعي في بعض الدول المتقدمة بين عامي 1958 إلى 1965

الدولة	معدل النمو السنوي	الدولة	معدل النمو السنوي
الولايات المتحدة الأمريكية	% 2.5	فرنسا	% 5.5
اليابان	% 14.1	بريطانيا	% 3.9
ألمانيا الاتحادية	% 6.2	إيطاليا	% 10.1

المصدر: رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف**، عالم المعرفة، العدد 226 / أكتوبر 1998، ص 163 (النسخة الإلكترونية).

1. 1. التطور التاريخي لدور الدولة في الاقتصاد :

مع نهايات الحرب العالمية الثانية، وعلى كلا جانبي التقسيم الأيديولوجي للعالم وعلى مدى ما تبقى من القرن العشرين ظلت «الدولة القومية» بمثابة اللاعب الأساس وكانت نجم الاقتصاد العالمي حتى انتهاء الحرب الباردة بانتصار الليبرالية التي تؤمن بقدر أقل من تدخل «الدولة» في الأمور الاقتصادية، في المقابل كان الفاعلون في القطاع الخاص يوسعون مجالات نشاطاتهم، وهكذا حلوا تدريجياً محل حكومات «الدولة القومية» كلاعبين كبار في المجال الاقتصادي على المسرح العالمي الذي أمسوا فيه بمثابة «النجوم البازغة» وأضحت فيه «الدولة القومية» في دور «النجم الآفل»[1]. فلم نعد نسمع إلا نادرًا عن صفقات تجارة بين دولتين قوميتين. في الوقت الذي تشبعت فيه الأخبار الاقتصادية بمناقشة وتحليل صفقات تجارية فوق قومية تعقد بين متعاملين عالميين لم نكن نسمع عنهم قبل الحرب العالمية الثانية على الأقل: تبرم بين التكتلات الاقتصادية فيما بينها، أو بينها وبين الشركات متعددة الجنسيات، أو بين هذه الشركات فيها بينها ... الخ .

تأريخياً، تتفق الدراسات أن «الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية» (الجات) التي نهايات العام 1947 بجنيف، هي أولى الجهود الرسمية لإضفاء الطابع المقنن على سياسات التخلص من الحضور الاقتصادي للدولة من خلال التخلص من أدوات الحمائية التجارية وإرساء أسس نظام عالمي لتجارة دولية حرة بلا حدود ولا قيود، والتي ارتقى مستواها . أي الجات[2] . العام 1995 إلى مستوى منظمة تجارة عالمية، توسعت لتضم مع بنهاية العام 2012 لتضم 159 دولة تشارك بأكثر95 % من حجم التجارة العالمية. وتصاعد مداها . أي المنظمة العالمية للتجارة . بعد ذلك إلى العمل لتحرير المبادلات الخدمية والسلع التكنولوجية والمعلوماتية ... الخ، ومن ثم الاهتمام بالعوائق غير الجمركية كالاحتكارات الدولية والقيود الفنية والموانع غير المنظورة ... الخ، إضافةً إلى القضايا غير المادية كحقوق الملكية الفكرية والمعايير الصحية والبيئية ... الخ . واكتمل بمقتضى حضورها «المثلث المرئي لعولمة الاقتصاد العالمي» برفقة صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك العالمي. وهو المثلث الذي يكن الكثير للدولة القومية ومؤسساتها الاقتصادية .

ميدانياً، موجة التحرير التجاري تلك والتي بدأت (وكما ذكرنا مع نهايات الحرب العالمية الثانية) كانت وبرغم حداثتها عظيمة، فلم تبقي أي سوق وطني خارج هيكل نسيج السوق العالمية، فالعولمة الاقتصادية بدلت ما كان عرف لقرون بالاقتصاد الدولي إلى مستوى «اقتصاد عالمي» منفتح.

لقد أمست الحسابات القومية ومتطلبات السوق الوطنية التي كانت عصر الاقتصاد الدولي أساس الرؤى الخارجية ومشاريع التعاون واتفاقيات الشراكة الدولية، هامشية وتخضع لمقتضيات السوق العالمية ومستلزمات المنافسة العالمية

---

[1] . كيمون قالاسكاكيس، **العولمة كمسرحية**، تعريب : بهجت عبد الفتاح، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مطبوعات منظمة اليونسكو، العدد 160/جوان 1999، ص 29.

[2] . لا يُعتقد بوجود مؤسسات دولية فعلية قبل هذا التاريخ فيما يتعلق بالإشراف على تحرير التجارة العالمية.

مرحلة الاقتصاد العالمي الراهنة، إنها ما ندعوه بـ «أزمة المصطلح» التي انزلق فيها مفهوم «الاقتصاد الدولي» منذ أن بدأت «الدولة القومية» كمتعامل تجاري تزاح من الاقتصادي العالمي، بفعلي : سياسة الاغتيال (أو إلغاء انفراد الدولة بمبادلات التجارة العالمية) التي تجريها ضدها الليبرالية الجديدة وتعويضها بالكتل الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات ... الخ، وبين آليات الانتحار الاقتصادي الواسعة (أو سياسة إلغاء حضور الدولة في الاقتصاد الوطني) التي تجريها الدول على نفسها من خلال: برامج خوصصة[1] قطاعها العام، إلغاء الدعم وإنهاء تبعية المصرف المركزي لها ... الخ.

الشكل (3 . 1): تعاظم درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد العالمي ما بين عامي 1970 و 2000

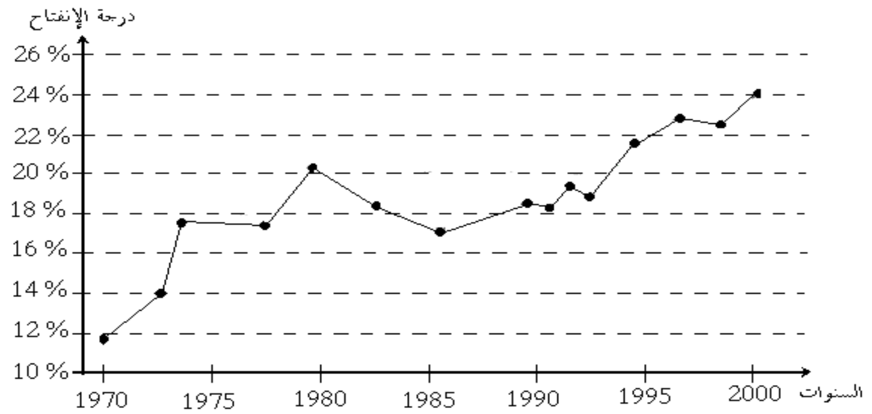

Source : FMI, Base World Economic Outlook .

ومعه، بدأت مرحلة «مصرع الدولة»[2] واضمحل مصطلح «الدولة»، وتلاشى معه الشق الثاني من مفردة «الاقتصاد الدولي» (وهو ما نعبر عنه بـ «أزمة المصطلح») وتطور إلى مستوى «الاقتصاد العالمي».

1. 2. ملامح تراجع دور الدولة في مصفوفة التبادل الدولي:

لقد أمسى جلياً أن تلك السمة الدولية (اقتصاد دولي) التي لاصقت تلك العلاقات بين الدول مذ ظهور مفاهيم «الدولة القومية» منتصف القرن السابع عشر أيام العام 1648 بعد ديباجة معاهدة «ويستفاليا» التاريخية (والتي أَسَسَتْ بعد عقدها أدب السيادة الوطنية ومفاهيم عالم الدولة القومية في الغرب)، قد بدأت تتلاشى في ظل النظام التجاري العالمي الجديد المرتكز أساساً على كونها . أي الدولة . قد استنفذت مهامها التاريخية في البناء الاقتصادي وضمن الهيكل الاجتماعي ... الخ، ما سيتوجب تنحيها، خاصة بعد تراكم الاختلالات الاقتصادية في السوق الدولية سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حيث تقلصت قدرة الكثير من الدول في أوروبا وأمريكا على التحكم والسيطرة في كثير من متغيرات الاقتصاد الوطني الكلية : عجز الموازنات العامة وارتفاع متزامن في معدلات التضخم والبطالة. وكذلك لم يعد بالإمكان إبقاء معدلات صرف العملات في مستوياتها السائدة ... الخ. فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مثلاً قدرت مصادر «اللجنة الاقتصادية بالكونغرس» أن معدل التضخم الذي لم يتجاوز 2.5 % في الستينيات، قد ارتفع إلى أكثر من الضعف في السبعينيات 5.7 %، والبطالة فقد تسارع معدلها في النصف الأخير من السبعينيات حتى بلغ حدود 7.5 % . أما الدول الأوروبية فقد ارتفع معدل البطالة من 3.2 % عام 1973 إلى 5.3 % عام 1977 وبلغ 12.8 % في العام 1980[3] .

---

1 . يرى بعض الباحثين أن مصطلح الخوصصة كانت أول بدايات استعماله في الثمانينيات من القرن الماضي، على لسان رئيسة وزراء بريطانيا «مارجريت تاتشر» أثناء هجومها على توسع دور الدولة الاقتصادي، وطالبت بتقويضه وبيع القطاع العام المأمم إلى الأفراد والمشروعات الخاصة . وبدلاً من أن تستعمل الكلمة العكسية للتأميم وهي : « تنازل الدول عن ملكيتها» اختارت تعبير الخوصصة باعتباره مشتق من كلمة خاص . أنظر مثلاً: حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 257 / ماي 2000، ص 190 . 191.

2 . عبارة «مصرع الدولة» مأخوذة من كتاب : جان زيغلر، **سادة العالم الجدد**، ترجمة : محمد مستجير، إصدارات سطور، مصر، 2003، ص 125.

3 . علي الأكحل، **النفط في الصراع العربي الصهيوني**، مجلة البصيرة، مركز البصيرة ، الجزائر، العدد 03/ أكتوبر 1998، ص 53 . 54 .

مبدئياً، أية محاولة لفهم راهن المأزق المصطلحي للاقتصاد الدولي يجب أن تنطلق من:

- الحقيقة الأولى : أنه على مستوى المدلول اللغوي، وتأريخياً مفردة «الاقتصاد الدولي» استمدت قوة دلالتها من مصطلح «الدولة»، باعتبار أن الشق الثاني منها صفة مشتقة من المصدر البلاغي : «الدولة». ما سوف يعني أنه على مستوى المفهوم الاقتصادي يمكننا القول بأن الاقتصاد الدولي هو ذلك الحقل البحثي الذي يدرس العلاقات فوق الوطنية بين الدول ذات السيادة الكاملة.
- الحقيقة الثانية: أن المرحلة الراهنة انتصرت الليبرالية الجديدة على بقية النظم الاقتصادية، وفرضت نفسها، خاصة عندما انهار الفكر الكينزي، تحديداً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سبعينيات القرن الماضي أيام أزمة التضخم الركودي، وبعدما وقعت (أوقعت) معظم اقتصاديات الجنوب وحديثة الاستقلال في أزمة المديونية الدولية لثمانينيات نفس القرن. أيضاً، بعدما أفنيت الاشتراكية في مهدها الاتحاد السوفييتي، وفي مراكزها الدولية في أوروبا (سقوط جدار برلين 1989) وبعض الدول الآسيوية كالصين وغيرها ... الخ. ومن ثم صعدت الليبرالية بكل ما تكنه من غيض حاد تجاه «الدولة القومية» وتواجدها ضمن الدورة الاقتصادية. وبذلك فهي . أي المرحلة الراهنة . واقع جديد يعاد تركيبه مذ نهايات الحرب العالمية الثانية على أساس الابتلاع الاقتصادي للدولة عبر «إلغاءين مركزيين» هما[1]:

1. زمن إنهاء الانفراد التجاري للدول كأطراف في صفقات التجارة العالمية.

بفعل سياسات وتشريعات التي تجريها الدول لتقليص حضورها الاقتصادي على مستوى سوقها الوطنية، عبر: الخوصصة إلغاء الدعم، واستقلالية النظام المصرفي ... الخ .

2. تراجع الدولة : أو زمن إنهاء الإنفراد التجاري للدول كأطراف في صفقات التجارة العالمية.

- الحقيقة الثالثة: أن مسارات إعادة تركيب الاقتصاد الدولي تلك على أساس الإلغاءين السابقين قد قطعت شوطاً طويلاً، سيما وتوافقها زمنياً مع «الفورة/الثورة التكنولوجية» بمخرجاتها التقنية والاتصالية الهائلة ... الخ، وبكامل إسقاطاتها الاقتصادية والاجتماعية ... الخ، والتي غذت وبقوة الإلغاءين سالفي الذكر.

أخيراً، يبدوا أن التحليل السابق، يسمح بالقول أنه : لا يجب وضع مفردتي الاقتصاد الدولي والاقتصاد العالمي في سياق تماثل مفاهيمي واحد. كما وأنه يجب إسقاط هذا التحذير على كافة مفردات الاقتصاد والسياسة الراهنين بتغيير مفردات من مثل : السياسة الدولية، التجارة الدولية، العلاقات الدولية، القانون الدولي وغيرها إلى : السياسة العالمية، التجارة العالمية، العلاقات العالمية، القانون العالمي ... الخ، مع إباحة القول بأن ما هو دولي ينتمي إلى ما هو عالمي. خاصة وأنه وعلى مستوى السوق الوطنية، فالدولة القومية على مشارف الاضمحلال، باعتبارها اليوم تنتحر اقتصادياً عبر (وكما سبقت الإشارة) آليات خوصصة القطاع العام وسياسات إلغاء الدعم الحكومي، تطبيق استقلالية المصرف المركزي، إلغاء التعريفة الجمركية والضرائب ... الخ.

1. 3. صور تقلص الدور الاقتصادي للدولة في منظومة التبادل الدولي:

يبدوا واضحاً من خلال التحولات التي شهدها العالم التحول في العلاقة المتواجدة بين الدولة (وقراراتها) وبين السوق العالمية وضغوطاته. فهنالك صورتين متتابعتين لتمرحل نمط العلاقات الناشئة على سطح الكرة الأرضية بين الدولية إلى العالمية، والتي تسبب الدولة في ذاتها بقلبه من خلال انتحارها وبعد اغتيالها، وهما نمطين يجب عرضها بتفصيل والتوقف عندهما بروية للتفرقة بين اقتصاد عولمي جديد بصبغته العالمية يتشكل ويفرض نفسه، وبين نظام اقتصادي كلاسيكي بسمة الدولية استقر من قبل في نسيج النظام العالمي وهو يختفي[2] :

---

[1] . نورالدين جوادي، **دراسة نقدية في أطروحة القطع والتقاطع**، مجلة المستقبل العربي، العدد 356 / أكتوبر 2008، ص 43.

[2] . ج. طومبسون، **مقدمة في تحديد العولمة**، تعريب : بهجت عبد الفتاح، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد 60/جوان 1999 اليونسكو، ص 10 . 12.

1. الترابط التصاعدي بين النطاقين الوطني (الداخلي) والدولي (الخارجي) : وعليه يمكن القول هنا، أن مرحلة الاقتصاد الدولي هو ذلك الوصف للحقب التقليدية من نمط العلاقات الاقتصادية، والتي وبرغم تعاظم معدلات التكامل ونسب الاندماج فيها، وتزايد درجات التداخل بين الكيانات الرئيسة فيه (أي الدول) فإن هنالك انفصالاً واضحاً بين حسابات السوق الوطنية وسياسات السوق العالمية، وأن الاتجاهات الدولية (الخارجية) الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ... الخ للدولة تتحدد وفقاً لمتطلبات ومقاسات السياسة الوطنية، هذا الوضع القديم يمكن وصفه اختصاراً . وإذا جاز التعبير. بكونه «ترابطاً تصاعدياً بين النطاقين الوطني والدولي» .
2. الترابط التنازلي بين النطاقين الوطني (الداخلي) والدولي (الخارجي) : وعلى النقيض من ذلك فإن الاقتصاد العالمي سوف يعبر في جوهر اصطلاحيته على مرحلة تطورية من نمط العلاقات الدولية التي يكون فيها الكيان الرئيس هو النظام العالمي الجديد في ذاته (السوق العالمية) وليس الدولة، والذي . أي السوق العالمي . تتحدد عملياته في نطاق منفصل بالمطلق عن اتجاهات سياسة الاقتصاد الوطني، إضافة إلى كونه يؤثر فيها ولا يتأثر بها ويشملها داخل ديناميكيته ولا تشمله، كما ويفرض عليها قوانينه وعاداته طوعاً في صورة قسرية، أو قسراً دون هامش للاختيار . وهذا الوضع الجديد يمكن وصفه اختصاراً أيضاً (وإذا جاز التعبير وكنقيض للوضع السابق) بكونه «ترابطاً تنازلياً بين النطاقين الوطني والدولي» .

ذلك على المستوى الوطني، أما على مستوى السوق الدولية، فقد تكللت سياسة «اغتيال الدولة» بالنجاح المطلق، وتم وبامتياز إلغاء الانفراد التجاري للدولة في صفقات التبادل العالمي وتعدت «مصفوفة التبادل التجاري» بعدها الأحادي (بين الدول فقط) وأصبحت أكثر امتداداً على مستويي سطورها وأعمدتها، فلم تعد «الدولة القومية» منفردة بصفقات التجارة العالمية بعد ظهور العديد من أطراف التبادل الجدد، من مثل : «التكتلات الاقتصادية» و«المنظمات الدولية أو الإقليمية» (الحكومية وغير الحكومية) التي ذاع صيتها خلال نفس الفترة تقريبا . أي نهايات القرن الماضي بدايات هذا القرن . وارتقى مستوى أدائها إلى عتبة طرف مقرر في الكثير من صفقات التجارة العالمية الراهنة: فـ «نادي باريس» مثلاً مسؤول عن تدفق كميات هائلة من رؤوس الأموال بينه وبين العديد من الدول في شكل قروض دولية ومعونات وهبات اقتصادية ... الخ، وهو طرف مقرر في السوق الدولية لرؤوس الأموال وحتى السوق السلعية في كثير من الأحيان عبر تدخلاته في النظم الإنتاجية للدول المدينة.

كما أن «منظمة الصحة العالمية» والجمعيات الخيرية (مثل: الهلال الأحمر) ... الخ أصبحت طرف فاعل ضمن منظومة التجارة الدولية. دون أن ننسى بطبيعة الحال المنظمات العملاقة المسيرة للنظام العالمي الجديد من أمثال «مجموعة البنك العالمي»، «صندوق النقد الدولي» و«منظمة التجارة العالمية» ... الخ .

كذلك، «الشركات متعددة الجنسية» والتي أفنت بقوة «الدولة القومية»، والتي وبرغم حداثتها فاقت سرعة انتشارها وتوسعها كل التنبؤات، وأصبحت «المتعامل التجاري» الذي يسيطر أكثر من نصف التجارة العالمية (ما يدعى بـ «التجارة الأسيرة»)، ويساهم بما لا يقل عن ثلث إجمالي الناتج العالمي. دون أن ننسى دور «أسواق رأس المال» التي أضحت أثقل وزنا من سلطة «الدولة» ومراكز اتخاذ القرار في العالم، فحتى الخمس الأخير من القرن الماضي تجاوز إجمالي حجم «الأوراق المالية» المتداولة فيها 5 تريليون دولار بأقل تقدير، وتضاعف هذا الرقم فيما لا يزيد عن 15 سنة إلى حدود 35 تريليون دولار. والتي أعطت فرصة تاريخية للكثير من رجال الأعمال للوصول إلى درجة الثراء الفاحش والسلطة المطلقة التي تجاوزت سلطة «الحكومات السياسية» للدول واللذين ساهموا كثيرا إلغاء الدولة القومية. فتقارير المنظمات الدولية تشير إلى أن الثروة الصافية لأغنى ثلاثة أشخاص في العالم تتجاوز مجموع الناتج القومي الإجمالي لأفقر 47 دولة في العالم[1].

[1] . على سبيل المثال، رجل الأعمال «جورج سوروس» الذي جَمَع من المضاربة في البورصة ثروة تعدت 12 مليار دولار، ويتحمل المسؤولية المباشرة عن انهيار«الجنيه الإسترليني» العام 1992 وخروج بريطانيا من نظام النقد الأوروبي، وكذلك عن الانهيار الاقتصادي الذي حصل عام 1997 في دول جنوب شرق آسيا .

الجدول (3 .2): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي) (1970 إلى 2019)

	1970	1979	1990	1997	1999	2006	2007	2015	2019
إجمالي التدفق العالمي	0.56	0.68	1.3	1.66	3.69	4.15	5.46	2.86	1.28

المصدر: البنك الدولي، 2020.

والجانب الأكثر إثارة في تطورات ما بعد الحرب العالمية الثانية هو الطابع الكوني المتزايد للاقتصاد العالمي في مجالات التجارة والإنتاج والتدفقات المالية وهجرة اليد العاملة[1] ، والذي صممته الرأسمالية ونفذته مؤسساتها إلغاء الدولة، وتوسيع نشاط المتعاملين الجدد للسوق العالمية.

كما أنه وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية العام 1945، تطورت الرأسمالية في مراكزها (أي الدول التي نشأت فيها) على قاعدة الدولة البرجوازية الوطنية، التي أمنت الرأسمالية نفسها ظهورها وتشكلها التطوري. وكان تعزز الاقتصادات الرأسمالية الوطنية المتمحورة على ذاتها هو الناتج التاريخي الأساسي لهذا التطور الكبير. على العكس من ذلك لم يسمح التطور العالمي للرأسمالية للأطراف (الاقتصاديات الضعيفة) والدول النامية بأن تتكون وتتشكل بنفس الطريقة، أي بصفتها اقتصاديات وطنية متمحورة على ذاتها، إلا أن الثورات المسماة اشتراكية وحركات التحرر في العالم الثالث كانت تضع نصب عينيها بشكل أو بآخر تحقيق هذه المهمة التي بدت كأنها الشرط الحيوي الضروري لأي تقدم فعلي . لقد كنا فعلاً إزاء اقتصاد دولي قائم على علاقات بين دول مستقلة نسبياً ... واليوم إن العولمة الجديدة التي أعيد تركيبها بعد الحرب العالمية الثانية تنطلق عبر تفكيك هذه البنى المتمحورة على ذاتها . أي الدول . في قلب النظام، لتستبدلها باقتصاد عالمي فعلاً[2] . يرتكز على متعاملين تجاريين غير «الدولة القومية».

2. نظريات التكتل الاقتصادي:

العام 2019، قرابة 70 % من إجمالي الصادرات السلعية للإتحاد الأوروبي كانت بين الدول الأعضاء، كما وبلغت حصته من إجمالي الصادرات العالمية حدود 60 %.

الشكل (3 .2): تعاظم مكانة التكتلات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي

مقاساً بنسبة الصادرات السلعية البينية من إجمالي الصادرات للعام 2012 (%)

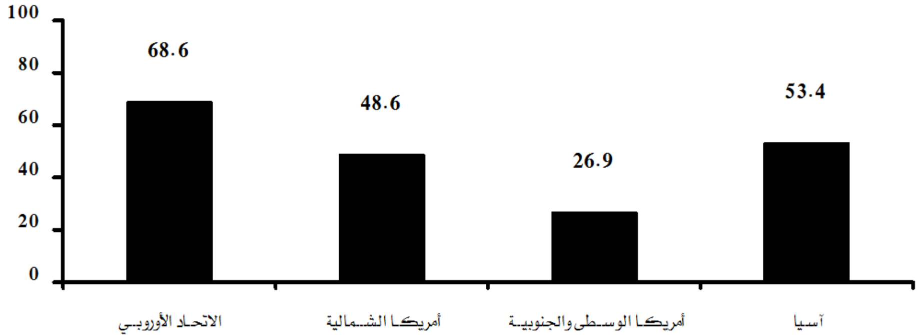

Source: ***Le Rapport sur le commerce mondial 2013***, OMC, P 21.

كما أن 50 % من إجمالي صادرات أمريكا الشمالية من السلع تمت بين دولها المتجاورة ... الخ. كما وتم خلال نفس العام الإشعار بما لا يقل عن 500 اتفاقية تجارة حرة ثنائية ومتعددة الأطراف. كما أنه منذ نهايات القرن الماضي تصاعدت وتيرة التعاون الإقليمي وعبر الإقليمي: العام 1998 تم التبليغ عن أكثر من 100 اتفاقية إقليمية لدى منظمة التجارة العالمية، أبرزها وأكثرها تأثيراً «الاتحاد الأوروبي» الذي تأسس العام 2000 وارتقى بسرعة إلى مستوى أحد أهم متعاملي

[1] . فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147/مارس 1990، ص 109.

[2] . سمير أمين، **إمبراطورية الفوضى**، مرجع سابق، ص 25 . 26 .

السوق الدولية لكونه دوامة تجارية أكثر من 70 % من تجارته محتبسة وبينية تتم بين بلدان الأعضاء (خلال العام 2004 شكلت الصادرات البينية للإتحاد الأوروبي حوالي 74 % من إجمالي صادراته العالمية، كما ودار أكثر من 71 % من وارداته بين الدول المشكلة له).

ونهاية العام 1995، ارتفع عدد المناطق الحرة والاتحادات الجمركية لحوالي 108 تجمع دولي[1]. إضافة إلى نجاح غير قليل من محاولات «التكامل الإقليمي» وعبر الإقليمي مثل : الشراكة الأورو متوسطية (الشراكة من أجل المتوسطي) 1995، المجموعة الأوروبية 1993، منطقة «النافتا» 1992 (منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية : أمريكا وكندا والمكسيك)، منطقة «الميركوسير» 1991 (منطقة السوق الأمريكية الجنوبية المشتركة : البرازيل والأرجنتين والبارغواي والأوروغواي) ، ... الخ .

لقد تحول العالم من نظام اقتصادي أحادي القطب إلى عالم ثلاثي القطبية به تناطحاً تجاريًا بين : «اليابان» و«الاتحاد الأوروبي» و«الولايات المتحدة» ... وتحول العالم من 5 قارات جغرافية، إلى 3 قارات تجارية تحبس داخلها فُراداً وفيما بينها كأمم التجارة العالمية وبنسب جد عالية[2]. وقد تشكلت دون اعتبار لفجوة النمو الهائلة بينها، والتي وبقدر ما طرحت الكثير من التساؤلات، بقدر ما سببت الكثير من المشكلات لتلك التكتلات، ولعل أزمة الإتحاد الأوروبي الأخيرة التي تسبب فيها اليونان خير مثال على تلك الاختلالات التي يسببها التباين الشديد في معدل النمو بين الدول المتكتلة.

الجدول (3.3): فجوة النمو بين دول بعض التكتلات بدايات ظهور تيار التكتل التجاري نهايات القرن الماضي

المنطقة	الناتج الوطني الخام على عدد السكان (1993)	مؤشر التفاوت على أساس أغنى دولة
أوروبا (15 دولة)		
لوكسمبورغ	37100	100.0
الدنمرك	26580	71.6
السويد	24740	66.7
ألمانيا	23560	63.5
النمسا	23500	63.3
فرنسا	22490	60.6
بلجيكا	21650	58.4
هولندا	20950	56.5
إيطاليا	19840	53.5
فيلندا	19400	52.3
المملكة المتحدة	18050	48.7
أسبانيا	13580	36.6
إيرلندا	13010	35.1
البرتغال	8950	24.1
اليونان	7480	20.2
الفجوة	**7146**	**19.3**
بإضافة الدول المتوسطية		
الفجوة	**10850**	**29.25**

المنطقة	الناتج الوطني الخام على عدد السكان (1993)	مؤشر التفاوت على أساس أغنى دولة
أمريكا (ألينا والمركوسير)		
الولايات المتحدة	24780	100.0
كندا	19960	80.5
المكسيك	3730	15.1
الأرجنتين	7270	29.3
الأورغواي	3960	16.0
شيلي	3170	12.8
البرازيل	2930	11.8
البرغواي	1510	6.1
الفجوة	**8288**	**33.4**
آسيا (الأزيان)		
اليابان	31360	100.0
سنغافورا	20130	64.2
ماليزيا	3140	10.0
تايلندا	2110	6.7
الفلبين	850	2.7
إندونيسيا	750	2.4
فيتنام	170	0.5
الفجوة	**7074**	**22**

Source : World Data, Banque Mondiale.

إذاً، مذ نهايات النصف الأول من القرن الماضي، وتزامنا مع تشكل «النظام التجاري الدولي الجديد» بدأت الجغرافيا الاقتصادية للعالم ترتسم في صورة جديدة، فقد بدأ ت الدول في الانزلاق بميل حاد نحو التنازل طوعاً عن سلطتها الوطنية لإقامة علاقات تكامل فوق وطنية مع دول الجوار الجغرافي (التكامل التقليدي الإقليمي)، أو مع دول الارتباط التاريخي أو الولاء السياسي (الإقليمية الجديدة)... الخ.

[1]. منظمة العمل الدولية، **الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي**، 1996، ص 31 .

[2]. لستر ثرو، **المتناطحون**، مرجع سابق، ص 14 (بتصرف) .

نظرياً، لقد أضحت التكتلات الاقتصادية، ومنذ تسعينيات القرن الماضي المتعامل شبه الوحيد في السوق العالمية، فالإضافة إلى النسب العالية من التجارة البينية للدول الأعضاء وكما سبق الذكر، استحوذت التجارة بين تلك التجمعات فيما بينها على نسب عالية مما تبقى من إجمالي تجارتها، فأكثر من 32 % من باقي الصادرات الأوروبية توجه إلى منطقة آسيا، وحوالي 24 % إلى أمريكا الشمالية والباقي حوالي 44 % تشاركت فيها بقية دول العالم. فقد تحول العالم من خمس قارات جغرافية، إلى ثلاث قارات تجارية تحبس داخلها فُراداً وفيما بينها ككتل تجارية تلك النسب جد عالية من التجارة الدولية.

وصنوا مع ذلك، ظهرت مجموعة كبيرة من المساهمات العلمية المتعلقة بالتنظير للتكتل الاقتصادي[1]، مثل : أعمال «تنبرجن»[2] و«فؤاد مرسي» و«لبيب شقير» و«ماخلوب» و«ميردال»[3]... الخ.

وأخيرا، الاقتصادي «بيلا بلاسا» الذي يرى أنه لا يوجد معنى متفق عليه لمصطلح التكامل الاقتصادي، في نفس الوقت يعتبر نموذجه الخماسي من أبرز المساهمات العلمية في التنظير للتكتل الاقتصادي وتطبيقه، حيث يرى أن «التكامل الإقليمي» هو عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية ... الخ متداخلة تقع ضمن تسلسل زمني مرحلي يفضي ميدانياً إلى الوقوع ضمن خمس حالات اقتصادية يصنفها كالآتي[4] :

1. منطقة التجارة الحرة : يتم بموجبها إلغاء كافة القيود الجمركية والضريبية والكمية بين الدول المشاركة فيها، مع احتفاظ كل دولة بقيودها تجاه الدول غير المشاركة في المنطقة .
2. اتحاد جمركي[5] : منطقة تجارة حرة بالإضافة إلى توحيد القيود تجاه الدول غير المشاركة في المنطقة.
3. سوق مشتركة : وهي تمثل الاتحاد الجمركي مضافاً إليه تحرير تنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء .
4. اتحاد اقتصادي : ويشمل على السوق المشتركة إضافة إلى توحيد السياسة الاقتصادية العامة للدول محل الاتحاد، وإنشاء هياكل إدارية ومؤسساتية فوق قومية ومشتركة تسير وتنظم الاتحاد .
5. اتحاد نقدي: اتحاد الاقتصادي بالتزامن مع توحيد العملة وإنشاء بنك مركزي واحتياطي نقدي مشترك[6].

---

[1] . يشير مصطلح «التكامل الإقليمي» إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسيابية رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق وتجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح – أي هذه الدول- في التحليل الأخير كلا واحدا. أنظر: سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية : التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الدار المصرية، القاهرة 2005، ص 27.

[2] . يعرف «جان تنبرجن» التكامل الاقتصادي على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجابي فيسير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال. وينظر«تنبرجن» إلى تحرير التجارة بين مجموعة من الدول على أنها وسيلة لتحقيق التكامل من خلال عامل تساوي أسعار عناصر الإنتاج في حالة انطباق الشروط الآتية: سيادة المنافسة الكاملة، اختفاء عنصر تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج، تشابه أنماط الطلب العالمي، غياب عنصر نفقات النقل، وأخيراً تشابه دوال الإنتاج عالميا .

Voire : Miroslav Jovanovic and Richard Lipsey, ***International Economic Integration : Limits and Prospects***, 2 edition, London, Routledge,1998, P5.

[3] . يرى «ميردال» أن التكامل الاقتصادي يرتكز حول العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي. وعليه فإن مرتكزات التكامل في نظر «ميردال» تقوم على أساس زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص المتساوية للأعضاء؛ ويمكن القول أن تعريف «ميردال» يتسع ليشتمل على العناصر السابق طرحها في التعريفين السابقين لكل من «بلاسا» و«تنبرجن»؛ فينظر إلى عملية تحرير التجارة (بمعناها الواسع) بين الأعضاء على أنها تحقق تساويا في أسعار عناصر الإنتاج من ناحية، أو تحرير انتقالات عناصر الإنتاج من ناحية أخرى، أو كلاً من العنصرين السابقين من وجه ثالث؛ وذلك باتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف مجتمعة . أنظر: فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية الجامعية، القاهرة، 2005، ص 6.

[4]. Bela Balassa, ***The theory of economic integration***, Richard D.Irwin, Homewood IL, 1961, P6 .

[5] . تأريخياً، يتفق الكثير أن مفهوم وترتيبات «التكتلات الاقتصادية» كانت بداياتها بمساهمات الاقتصادي «فينر» حول «نظرية الاتحاد الجمركي» العام 1950، والتي بحثت في أثر إقامة تكتل سواء كان في شكل إتحاد جمركي أو غيره على رفاهية الدول الأعضاء، ثم تلت ذلك كتابات «ميد» سنة 1955 وغيرها من المساهمات العلمية العديدة .

Voir : Dean A. De Rosa, ***Regional Integration Arrangements: Static Economic Theory, Quantitative Findings, and Policy Guidelines***, 1998, P 3. (*www.worldbank.org/html/dec/Publications/Workpapers/wps2000series/wps2007/pdf*) .

[6] . وقبل ذلك، هناك من يدرج كمرحلة أولى أو تمهيدية اتفاقيات التجارة التفضيلية، وتعني مجموع الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، كأن يتم الاتفاق على إلغاء نظام الحصص مع الإبقاء على الرسوم التعريفية، أو الاتفاق على منح امتيازات وتفضيلات جمركية متبادلة. ومن أمثلة على ذلك النظام التفضيلي بين دول الكومنويلث البريطاني الذي أنشئ عام 1936 بين بريطانيا ومستعمراتها.

ويمكن التمييز بين: التكامل والتعاون الاقتصادي[1]، والفرق يكمن في الكم والكيف معاً. فإذا كان الهدف من التعاون التجاري هو تسهيل عمليات التبادل الدولي، فإن التكامل الاقتصادي يتضمن أبعد من ذلك من خلال إزالة عقبات التبادل الدولي وحل مشكلاته بشكل يزيد من عمق وفعالية العلاقات الاقتصادية بين الدول.

وترتيبا على هذه النتيجة : إن الاتفاقيات التجارية الدولية الهادفة إلى تنشيط التبادلات التجارية تقع في دائرة التعاون الاقتصادي الدولي، في حين يتم تصنيف إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في منطقة تكاملية على أنها خطوة على طريق التكامل الاقتصادي الإقليمي[2].

والهدف من تشكيل تلك التكتلات، أولاً تشكيل رد الفعل ضد موجة العولمة. وثانياً، والأرجح أن تلك الأطراف تأمل في تحديد إحداثياتها الاقتصادية ضمن معلم صنع القرار الدولي، باكتساب قوة تفاوض تفضل اقتسامها مع الجوار على أن تكون صوت في استفتاء يشمل كل من في العالم يسيطر عليه أقلية من قوى المجتمع الدولي. وأخيراً، وبالإضافة إلى نوايا تحقيق قدر من المنافع المتبادلة عبر ما تتيحه آلية التكامل من خلق أو تحويل للتجارة بين الدول المتعاقدة .

وهو المرتكز الذي يمكن تعميمه للقول بأن أثر «التكتل أو التكامل الاقتصادي» ميدانيا يتركز في قوة أثرين متناقضين وهما كما أشار إلى ذلك «قانون فينر للاتحادات الجمركية»[3]:

1. تتعلق القوة الأولى بما يُولده «الاتحاد الجمركي» من قوة «خلق التجارة»، وهي قوة تمثل الأثر الإيجابي، وهي نابعة من إزالة القيود على التجارة البينية للمنطقة التكاملية، وبالتالي حفز المنتجين المحليين في الدول الأعضاء على تصريف منتجاتهم داخل المنطقة التكاملية ما يتسبب في زيادة الرفاهية الاقتصادية.
2. أما القوة الثانية، فتعرف بقوة «تحويل التجارة»، وهي تمثل الأثر السلبي باعتبارها القوة الناشئة عن تزايد الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين من خلال توحيد التعريفة الجمركية الموحدة قبل العالم الخارجي، أي في مواجهة المنتجين من غير الدول الأعضاء[4]. فتتسبب في نقصان في الرفاهية الاقتصادية.

وبنظرة أخرى، إن أثر «خلق التجارة» يحدث إذا أدى الاتحاد الجمركي إلى نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأعلى محليا إلى الدولة ذات التكلفة الأقل العضو في الاتحاد، ما يعني أن خلق التجارة يكون أثره إيجابيا لأنه يعني استخداما أفضل لموارد أعضاء الاتحاد، وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة . أما أثر تحويل التجارة، فيعرف بأنه الأثر الذي ينتج من نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأقل في السوق الخارجي إلى الدولة ذات التكلفة الأعلى العضو في الاتحاد التي اكتسبت ميزة حماية التعريفة الجمركية الموحدة، ويعتبر أثرا سلبيا بعكس أثر الخلق لأنه يؤدي إلى تحول التجارة من منتج أقل تكلفة إلى آخر أعلى تكلفة وبالتالي الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج المحقق في ظل حرية التجارة[5].

وفي واقع الأمر، فإن قيام «الاتحاد الجمركي» قد يؤدي إلى حدوث الأثرين معا . ومن أجل تحديد صافي أثار الرفاهية الناتجة عن إقامة «الاتحاد الجمركي»، يجب مقارنة أثر «خلق التجارة» مع أثر «تحول التجارة»، فإذا طغى أثر الخلق على أثر التحويل فإن إقامة «الاتحاد الجمركي» ستؤدي إلى توزيع أكفئ للموارد الاقتصادية وتحقق البلدان المنضوية في التكامل زيادة صافية في الرفاهية الاقتصادية .

---

[1]. Bela Balassa, ***The theory of economic integration***, Op.Cit, P1.

. برغم أن «بلاسا» أشار إلى اعتبار «التكامل الاجتماعي» شرطا مسبقا لتعميق التكامل الاقتصادي التام،إلا أنه لم يدرج مفهوم الاندماج الاجتماعي بشكل واضح في تعريفاته للتكامل خاصة وأنه. أي بلاسا. يرى أن التكامل الاجتماعي لا يعتبر ضروري لأدنى أشكال التكامل. ويقول بأن من درجات التكامل أو درجة التكامل في شكل «منطقة التجارة الحرة» والتي تتطلب إزالة الحواجز التجارية فقط، وهذا يعتبر عمل من أعمال التكامل الاقتصادي حتى في غياب تطورات في الميدان الاجتماعي.

[2]. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص 31 . 32.

[3]. J. Viner, ***The Customs Union Issue***, Endowment for International Peace , Cambridage, New York, 1950.

- F. Machlup, ***A History of Thought on Economic Integration***, Macmillan, London, 1977, P 51 .

[4]. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سابق ، ص 61.

[5]. زايري بلقاسم، بلحسن هواري، **تحليل إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي في ضوء النظرية الكلاسيكية والحديثة للتكامل الاقتصادي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق، الأغواط، 17 . 19 أفريل 2007، ص 151.

وهناك مجموعة من القواعد التي يمكن الاسترشاد بها في تقدير إمكانية تغلب الآثار الإيجابية من خلق التجارة على الآثار السلبية من تحول التجارة بين مجموعة من الدول على النحو التالي :

- كلما زادت نسبة التجارة المتداولة فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد مقارنة بنسبتها مع الدول غير الأعضاء كبر احتمال زيادة الرفاهية الاقتصادية نتيجة لإقامة الاتحاد الجمركي .
- كلما صغر نصيب حجم التجارة الخارجية في التجارة الكلية لكل دولة قبل قيام الاتحاد كبر احتمال زيادة الرفاهية الاقتصادية نتيجة لأثر خلق التجارة .
- كلما زادت درجة التنافس (أو الازدواجية) بين منتجات الدول الأعضاء قبل قيام الاتحاد (أي أن تكون السلع المنتجة من قبل الصناعات ذات التكلفة العالية في أطراف الاتحاد المختلفة متماثلة) زادت المكاسب الناتجة عن أثر خلق التجارة في المقابل تقل الخسائر الناجمة عن أثر تحويل التجارة. وكلما ضعفت الازدواجية بين المنتجات في دول الاتحاد قلت فرص ترشيد تخصيص الموارد وبالتالي قلت النتائج الإيجابية للاتحاد .
- كلما اتسع نطاق الاتحاد وازداد عدد الأقطار الأعضاء فيه زادت المكاسب الناجمة عن عملية التكامل .
- كلما ارتفعت الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها البلدان الأعضاء قبل قيام لاتحاد عن مستوى الرسوم المفروضة بعد قيامه، زادت المكاسب الناتجة عن خلق التجارة، وقلت الخسائر الناجمة عن أثر التحويل.

أما فيما تعلق باحتساب والتعرف على الآثار الصافية الفعلية للاتحاد الجمركي بصفة خاصة، وعمليات التكامل عموماً فتتوقف على المرونة النسبية لعناصر الإنتاج، ومنها المرونة في عنصر العمل، بالإضافة إلى الأبعاد الزمنية للتكامل الاقتصادي، لأن المرونة طويلة المدى قد تختلف عن المرونة قصيرة الأجل، فتحقيق قدر أكبر من الكفاءة يحتاج إلى بعض الوقت الأمر الذي يستدعي دراسة البعد الزمني اللازم لدراسة الآثار الإيجابية والسلبية على مدار فترة زمنية كافية لظهور الآثار. ومن المناسب الإشارة إلى أن نتائج مناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية في ظل الفروض الساكنة لن يكون كاملا بسبب التأثير الديناميكي المستمر للتكامل على التنمية الاقتصادية[1]. والذي ينشأ . أي التأثير الديناميكي . بانخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء ما يتوجب على الصناعات المحمية من المنافسة الأجنبية في السابق أن توائم نفسها في بيئة تنافسية جديدة، كذلك من خلال اتساع حجم السوق أمام المؤسسات العاملة داخل الاتحاد، ونتيجة لذلك تستطيع هذه المؤسسات زيادة مستوى إنتاجها وتحقيق ما يُسمى بوفورات الحجم . وهناك عوامل أخرى قد تُنعش الإنفاق الاستثماري أيضا داخل الاتحاد، إذ تقترن زيادة الكفاءة الإنتاجية بزيادة في الأرباح (نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج مثلا) مما يُفر للمؤسسة أرصدة أكثر للاستثمار في السلع الرأسمالية. وقد يُؤدي نمو حجم السوق إلى توليد توقعات بزيادة الأرباح في المستقبل مما يُنعش الإنفاق الاستثماري[2].

2. 1. الإقليمية الجديدة كمستوى تطوري لنظرية التكامل الاقتصادي:

وتاريخياً، ظلت الاتفاقات المبرمة على مدى النصف الأخير من القرن الماضي ثنائية بصورة رئيسية بين بلدان نامية ومتقدمة، وتضمنت هذه الاتفاقات على نحو متزايد أحكاما تهدف إلى تحقيق الاندماج العميق الذي ينطوي على عناصر إضافية لتنسيق السياسات الوطنية بما يتوافق مع برامج للإصلاح تُحبذ إتاحة قدر أكبر من الحرية لقوى السوق، وبذلك تُشجع أيضا حرية حركة الشركات المتعدية الجنسية، ويحد من التدخل الحكومي . وهذا الاتجاه مقترناً بتزايد عدد اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات التجارة الإقليمية التي تشمل بلدان من مناطق جغرافية مختلفة، يُمثل سمة مميّزة ومرحلة جديدة للتكتل الاقتصادي تُسمى بـ «الإقليمية الجديدة»[3] .

[1] . منظمة العمل العربية، **الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 29.

[2] . جون هدسون ومارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، تعريب : طه منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص 578 . 580 .

[3] . UNCTAD, ***TRADE AND DEVELOPMENT REPORT 2007***, Regional corporation of development, P 54 – 55 .

ويعتبر ذلك النمو في الاتفاقيات فوق الإقليمية كان بسبب تنامي الضغوط التي أحدثتها العولمة على التجمعات الإقليمية لتخفف من توجهاتها الداخلية، ووضع التشابكات الدولية في موقع متقدم، سواء بالاعتماد بدرجة أكبر على التصدير، والمنافسة الدولية، أو فتح حدودها أمام نفاذ السلع والخدمات ورأس المال، وهو التوجه الذي ترعاه كل من : منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي[1].

إذاً، نشأت «الإقليمية الجديدة» كنموذج متطور لنظرية التكتل الاقتصادي، تتمحور فيها مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول المركز الصناعي، في صورة تعيد للذهن صورة المركز الاستعماري، لكن هذه المرة على نحو طوعي لا قسري، وهي تختلف بالتالي عن التكتل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية.

كما تنطوي «الإقليمية الجديدة» على العديد من العناصر التي تتحقق في مستويات متقدمة في (التكتل الاقتصادي التقليدي)،وجدت في مستوى أعمق من التكامل منها[2] :

1. تيسير تدفقات رأس المال عن طريق إنشاء بروتوكولات تنظيم وحماية الاستثمار .
2. إدخال تحسينات على البنى التحتية والاتصالات والنقل المفضية إلى زيادة التبادل تسهيل حركة العوامل.
3. إنشاء مؤسسات لإدارة وتيسير التكامل الإقليمي (على سبيل المثال صناديق التنمية وبرامج التمويل، ومؤسسات الاستثمار ووضع المعايير وآليات لتسوية النزاعات) .
4. تنسيق الضرائب المحلية وسياسات الدعم، ولا سيما تلك التي تؤثر في حوافز الإنتاج والتجارة .
5. تنسيق السياسات الكلية، بما فيها السياسة المالية والنقدية، لتحقيق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي ضمن نطاق منطقة التجارة الحرة، بما في ذلك تنسيق سياسة سعر الصرف .
6. التنسيق والتنظيم القانوني للأسواق المنتجات وعوامل الإنتاج على سبيل المثال: (مكافحة الاحتكار، القوانين التي تنظم التدفقات التجارية، وعلاقات العمل، والمؤسسات المالية).

وفيما تعلق بسبب ودوافع ظهور هذا النمط الجديد للإقليمية، يمكن القول بأن أهم الأسباب تتمحور حول: طبيعة الصراع التجاري القائم بين الأقطاب الثلاثة للاقتصاد العالمي : «الولايات المتحدة الأمريكية»، «الاتحاد الأوربي» و«اليابان»، خاصة مع دخول تلك التكتلات الكبرى مرحلة نوعية ارتباطا باستنفاذ مهماتها الداخلية، باعتبار هذه الأخيرة استكملت مهامها التاريخية (مرحلة الارتكاز الجغرافي)، وبدت الحاجة ملحة للارتقاء إلى مستوى «فوق جغرافي» أكثر شمولية[3].

ومن ناحية ثانية، شكلت رغبة تلك القوى في خلق فضاءات أوسع لانتشار نشاط شركاتها متعددة الجنسيات سببا مركزيا للتكتل عبر الإقليمي، سيما وما يقتضيه ذلك من ربط مدخرات تلك الدول النامية بالأسواق المالية للدول المتقدمة، وترويج فكرة أنه وفي ظل إخفاق المؤسسات المالية الدولية في إدارة صدمات وأزمات أواخر تسعينات القرن المنصرم، وما أفرزه من تنامي شعور بعض الحكومات بالإحباط إزاء بطء التقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، أن الحل في الاتفاقات عبر الإقليمية كأفضل أداة أفضل للمضي قدما في تنفيذ برامج التنمية لمستدامة، خاصة مع تعاظم ضغوط المديونية الخارجية دفعت بالدول النامية إلى إعادة النظر في منهج الإحلال محل الواردات، ونقل تطبيقه من المستوى القطري إلى النطاق عبر الإقليمي أملاً في تعزيز صادراتها إلى العالم المتقدم (والحصول على تسهيلات لا تمنح لبلدان أخرى ولا سيما إتاحة إمكانية وصول منتجاته إلى الأسواق على نحو أفضل) لتستطيع سداد ما استحق عليها من الديون وخدماتها،

---

[1] . محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2000، ص 13 .

[2] . Mary E. Burfishert ,Sherman Robinson, ***Regionalism :Old and New, Theory and Practice***, Invited paper presented at the International Conference Agricultural policy reform and the WTO, where are we heading?Capri (Italy), June 23-26, 2003, P 55.

www.ifpri.org/pubs/confpapers/2003/burfisherrobinsonthierfelder.pdf .(22-03-2008)

[3] . أمير السعد، **الجدل الراهن حول الشراكة الأورو متوسطية**، الندوة الدولية أثر التوسع الأوربي على المشروع الأورومتوسطي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار/عنابة، ص 121.

سيما وأن أغلب تجارب التكتل التقليدي بين البلدان النامية فيما بينها قد باءت بالفشل[1] . ولم يبقى أمامها سوى التعاون عبر الاقليم مع الدول الكبرى أملاً في تدعيم استراتيجياتها لتحقيق التنمية الوطنية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مستفيدة من المزايا المتمثلة في قرب الموقع الجغرافي وتماثل المصالح والتكامل الاقتصادي، بعد ذلك الدخول في مفاوضات «الإقليمية الجديدة» في شكل كتلة تضمن تحقيق قوة تفاوضية وتقلل وتستبعد التنافس بين الدول النامية، الذي يُوقعها في مطب تقديم تنازلات لا طائل ولا جدوى منها . خاصة في ظل ما أفرزته تلك «الإقليمية الجديدة» من تعميق لمشكل « الاستقطاب التجاري» والكثير من مآزق النظام التجاري الدولي الراهن.

الجدول (3 .4): مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي المنهج التقليدي والإقليمية الجديدة

الخصائص	المنهج التقليدي	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين. أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات،وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز، لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز، مع تعويض الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات، مع التركيز على تعزيز التصدير
العناصر: رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطية ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الدول النامية
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر للشركات المتعددة الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدما
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القوميات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	أساس مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال

المصدر: محمد محمود الإمام، **اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها من الفكر التكاملي**، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد 7/ 1997، ص15.

2. 2. مؤشرات صعود مكانة التكتلات الاقتصادية كطرف في التبادل الدولي:

بالمختصر، لقد أضحت «التكتلات الاقتصادية»، السمة الأساس للتجارة العالمية الراهنة، والفاعل شبه الوحيد في صفقات السوق العالمية. فقد تحول العالم من خمس قارات جغرافية، إلى ثلاث قارات تجارية تحبس داخلها فُراداً وفيما بينها كأمم التجارة العالمية وبنسب جد عالية .واليوم أصبحنا لا نسمع عن صفقات تجارية بين فرنسا أو بريطانيا من جهة مع الجزائر أو مصر في الجهة المقابلة، بل عن صفقات تجارية بين : الاتحاد الأوروبي والجزائر أو الاتحاد الأوروبي ومصر ... الخ، والأمر سيان مع الآزيان والنافتا ... الخ .

والسبب هو النظام الدولي الجديد، الذي أحدث عدة ضغوطات على كافة التجمعات الإقليمية العالمية للتخفيف من توجهاتها الداخلية الإقليمية ووضع التشابكات الدولية عبر الإقليمية كأولوية. وهكذا نشأت «الإقليمية الجديدة» لتعمق من إشكالية « الاستقطاب التجاري» تتمحور فيها مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول المركز، تعيد صورة الإقليمية

[1] . للتوسع حول منافع ومضار الإقليمية الجديدة، راجع : عقبة عبد اللاوي، **الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية** رسالة ماجستير في التجارة الدولية، جامعة ورقلة، ص 83 .

المتمحورة حول دول المركز الاستعماري لكن هذه المرة على نحو اقتصادي طوعي لا قسري، أو قد يكون على نحو يمكن أن نطلق عليه «طوع قسري» بحكم أن بعض هذه التكتلات أملاها الواقع ... وهى تختلف بالتالي عن التكتل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية .

إنها مرحلة «الإقليمية الجديدة»، مرحلة جديدة متقدمة من ظاهرة «الاستقطاب التجاري»، بقدر ما هي مرحلة تطورية لنظرية «التكتل الاقتصادي الإقليمي» التي استكملت مهامها التاريخية (مرحلة الارتكاز الجغرافي)، وبدت الحاجة ملحة للارتقاء إلى مستوى «فوق جغرافي» أكثر شمولية يغذيه التسابق المحموم من أجل اعتلاء قمة القرن الواحد والعشرين بين «الولايات المتحدة الأمريكية»، «الاتحاد الأوربي» و«اليابان». وما أفرزته من استقطاب حاد ميز راهن العلاقات الدولية، جراء الحاجة الماسة للتوسع من أجل تثمين رأس المال واستفحال التفاوت والصراع بين أقطاب المنظومة العالمية للاستحواذ على الأسواق[1].

إنه التوجه الرأسمالي الراهن للنظام التجاري الدولي الجديد، تمارسه الدول النامية بين : الانتحار والاغتيال[2]، وتغذيه مصالح «الشركات متعددة الجنسيات» وأرباحها، وترعاه وبكل قوة «سادة العالم الجدد» : «منظمة التجارة العالمية»، «صندوق النقد الدولي» و«البنك العالمي» ومؤسسات سوق النقد العالمية بما فيها : «نادي روما»، «نادي باريس» ... الخ.

3. نظريات تفسير الشركات متعددة الجنسيات :

باستحضار مؤشر الحجم ومعدلات النمو مقاساً بمؤشر «الاستثمارات الأجنبية المباشرة» يتبين مدى قوة «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات»، والتي بلغت تدفقاتها العام 2010 أكثر من 1.24 تريليون دولار أمريكي، وأكثر من 2 تريليون دولار العام 2013. وثانياً، من خلال نسب استحواذها على صفقات التجارة العالمية (التجارة الأسيرة)، وثالثاً، باعتماد مؤشر نسب التطور التقني الذي تمتاز به تلك الشركات عما سواها من بقية أنواع المشاريع الاستثمارية .

الشكل (3 . 3): تطور عدد «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات»

مقاساً بمؤشر التدفقات الداخلة من «الاستثمار الأجنبي المباشر» للفترة 2000 إلى 2011

(المتوسط للفترة 2008/2005 والفترة 2010/2008 بمليار دولار أمريكي)

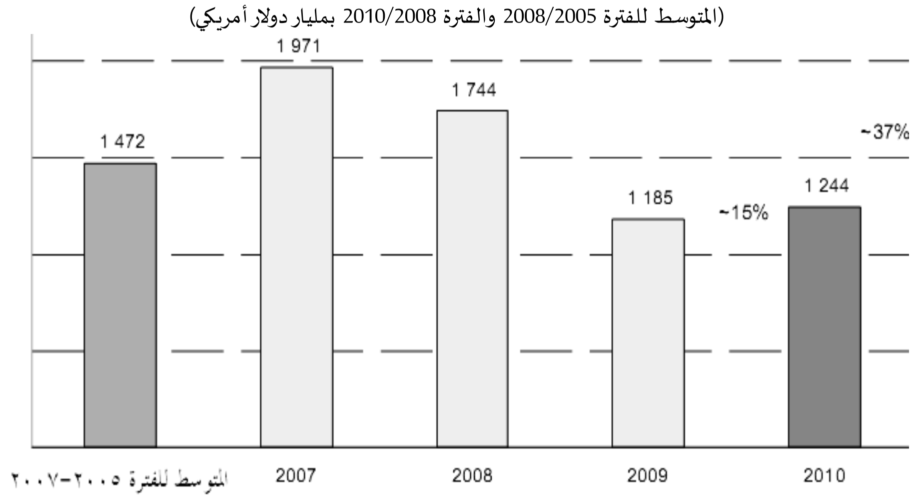

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي/عرض عام، الأونكتاد، 2011، ص 1 .

---

[1] . حول أطروحة اغتيال الدولة وانتحار الدولة راجع : جوادي نور الدين، **قراءة نقدية في أطروحة القطع والتقاطع في التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 43 . حيث يرى الباحث أن «الدولة» زمن النظام التجاري الدولي الراهن، هي في حال تلاشي، وبصدد الاختفاء من المشهد الاقتصادي ببعديه الوطني والعالمي عبر فعلين هما : أولاً «انتحار الدولة»، بفعل سياسات وتشريعات إلغاء الذات التي تجريها الدول على نفسها لتقليص حضورها الاقتصادي على مستوى سوقها الوطنية، عبر تشريعها لسياسات من مثل : الخوصصة إلغاء الدعم، واستقلالية النظام المصرفي ... الخ . وثانيا «اغتيال الدولة»، أو ما يمكن أن نسميه زمن إنهاء الإنفراد التجاري للدول كأطراف في صفقات التجارة العالمية، بعد ظهور أو اختلاق التكتلات الاقتصادية و«الشركات متعددة الجنسيات» وغيرهما ... الخ ممن أصبحوا اليوم أكثر فاعلية ضمن ميكانيزم المبادلات التجارية الدولية.

[2] . عقبة عبد اللاوي، **الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية**، مرجع سابق، ص 44 .

والأكثر أهمية من كل ذلك أن تلكم الشركات شكلت فيما بينها فضاءً تجارياً مستقلا ومنافساً للسوق الدولية، باعتبار أن أكثر من ثلاث أرباع صفقات العالم تتم فيما بينها أو بين الشركة الأم فروعها (التجارة الأسيرة) وبأسعار تتحدد وفق معايير ذاتية أكثر منها تناسباً مع معايير السوق الدولية، سيما والامتيازات الواسعة التي منحت لها من طرف الدول، والتي تصاعد مداها مذ نهايات القرن الماضي بأكثر من 30 %، والتي تضاعف عددها مما لا يتجاوز 43 دولة بداية تسعينيات القرن الماضي إلى أكثر من 102 دولة العام 2004 .

الشكل (3 .4): التغييرات التنظيمية الوطنية 2000 إلى 2010

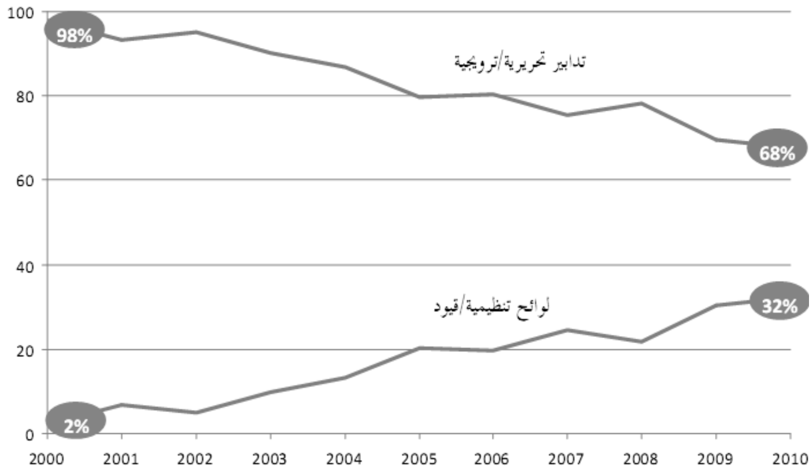

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي/عرض عام، الأونكتاد، 2011، ص 20 .

الجدول (3 .5): عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الاستثمار فيها نهايات القرن الماضي بدايات هذا القرن

	عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الاستثمار فيها	عدد التغيرات الأكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر*	عدد التغيرات الأقل ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر**	المجموع
1992	43	77	-	77
1993	57	99	1	100
1994	49	108	2	110
1995	64	106	6	112
1996	65	98	16	114
1997	76	135	16	151
1998	60	136	9	145
1999	63	131	9	140
2000	69	147	3	150
2001	71	194	14	208
2002	70	236	12	248
2003	82	218	24	242
2004	102	234	36	270
2005	93	164	41	205

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي، الأونكتاد، 2003، 2004 . السنوات 1992، 1993، 1994 و2003، 2004، 2005 : تقرير الاستثمار العالمي 2004.

* . بما في ذلك التغيرات المتعلقة بالتحرير وتعزيز أداء الأسواق وزيادة الحوافز.

** . بما في ذلك التغيرات الهادفة لزيادة الضوابط، والتقليل من الحوافز أيضاً.

كما وتشير بيانات منظمة «الأونكتاد» : أن إنتاج «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» على نطاق العالم قد ولد قيمة مضافة بلغت ما يفوق 15 تريليون دولار أمريكي العام 2010، وهو ما يمثل نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما أن

نصيب الشركات الأجنبية التابعة لها وصل لحدود 10 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وثلث الصادرات العالمية[1] .

الجدول (3 . 6): قوة «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» من خلال مؤشر الإيرادات

الترتيب	اسم الشركة	الدولة	الإيرادات (مليون دور أمريكي)
1	وول مارت	الولايات المتحدة الأمريكية	246525
2	جنرال موتورز	الولايات المتحدة الأمريكية	186763
3	إكسون موبيل	الولايات المتحدة الأمريكية	182466
4	مجموعة شل	هولندا	179431
5	بي أي	بريطانيا	178721
6	فورد	الولايات المتحدة الأمريكية	163871
7	دايملر كرايزلر	الولايات المتحدة الأمريكية	1 141421
8	تويوتا	اليابان	2 131754
9	جنرال إلكتريك	الولايات المتحدة الأمريكية	131698
10	ميتسوبيشي	اليابان	1 109386

Source : UNCTAD, ***World Investment Report***, New York, 2006, P 28.

وتاريخياً، تعتبر ظاهرة «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» واندماجاتها من أبرز معالم النظام الدولي الجديد منذ بدايات تكونه، خاصة وعند النظر إليها من زاوية : أولاً: مؤشر العدد، فبرغم أن عمر تلك «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» كمتعامل الاقتصادي قد لا يتجاوز حدود النصف الثاني من القرن الماضي (كما وسبق الذكر)، ولكن الواقع اليوم يسمح بالقول أن سرعة انتشارها وتوسع حجمها قد فاقت كل التنبؤات، فالدراسات تشير إلى أنها . أي تلك الشركات . قد زاد عددها من حدود 11 ألف شركة تتحكم بما لا يتجاوز 85 ألف شركة فرعية تلامس مساهماتها 25 % من حجم التجارة العالمية عام 1975، إلى 37.5 ألف شركة تتحكم بما لا يقل عن 207 ألف شركة فرعية، وتتعامل بأكثر من حجم التجارة العالمية عام 1990 .

الجدول (3 . 7): تطور عدد «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» وفروعها 1990 إلى 2004[2]

	1990	2004	معدل النمو السنوي
عدد «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات»	37 ألف	70 ألف	2.81 %
عدد الفروع	170 ألف	690 ألف	6.28 %
متوسط عدد الفروع للشركة متعددة الجنسيات	4.59	9.86	3.37 %

Source : CNUCED, 2005, P 13 .

وقد استخدمت الشركات متعدِّدة الجنسيَّات نفوذها العميق في ميادين مختلفة؛ كالاقتِصاد، السياسة، العلاقات الاجتِماعية في البلدان الرأسمالية، وأثرها في استِمرار تطور الدول النامِيَة وفي نظام العلاقات الدولية، وكان النفوذ الاقتِصادي لهذه الشركات يتركَّز بصورة واسعة لدى الشركات الأمريكية التي بدأَتْ استثماراتها تنمو وتَتعاظَم في دول أوروبا الصناعية مع مشروع إعادة إعمار أوروبا، وفي مرحلةٍ لاحِقَة انتقلت «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» من الدول الصناعية إلى دُوَل العالم النامي لأسباب وعوامل مختلفة؛ منها : الحاجة لتعظيم أرباحها، والمحافظة على استمرارية نموها . وعلى الرغم من الخسائر التي تعرَّضت لها تلك الشركات بعد الأزمة المالية العالمية وتعرض بعضها للإفلاس؛ كشركة «جنرال موتورز» الأمريكية، إلاَّ أن واقِع تلك الشركات يبقى الفاعل الأكبر في سير العالم نحو العولمة الاقتصادية؛ بسبب انتِشارها الواسِع ونشاطها الهائل، وأنها الأداة شبه الوَحِيدة لتَصدِير العمليات الإنتاجية من المركز إلى الأطراف[3].

[1] . **تقرير الاستثمار العالمي/عرض عام**، الأونكتاد، 2011، ص xi .

[2] . Fabrice MAZEROLLE, ***les firmes multinationales***, vuibert, France, Avril 2006, P 4 .

[3] . سيف هشام صباح الفخري، **الشركات متعدِّدة الجنسيَّات وأبعادها السياسية والاقتِصادية**، إشراف الدكتور عبد الحميد الطالب، ماجستير العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتِصاد، جامعة حلب، 2010، ص 2 .

الجدول (3 . 8): الثقل الاقتصادي للشركات متعدّدة الجنسيات في الاقتصاد العالمي 1982 إلى 2004

	التشغيل (مليون فرد)	التجارة الدولية (%)	الناتج الإجمالي الخام العالمي (%)	الإيرادات المحصلة لبراءات الاختراع (مليار دولار أمريكي)
1982	19.6	32.5	5.4	9
2004	57.4	33.3	9.1	98

Source :Fabrice MAZEROLLE, ***les firmes multinationales***, vuibert, France, Avril 2006, P 4 .

وبالمختصر، الوضع لا يحتاج إلى الكثير من التبرير للقول بأهمية هذا «المتعامل التجاري» الجديد كأحد أهم أطرف التبادل في مصفوفة التجارة العالمية التي توسعت وامتدت .

العام 1876، علق الرئيس الأمريكي «رازدفورد» على حكومته بقوله : «إنها حكومة شركات، تديرها الشركات من أجل الشركات». وبعد ما يزيد عن قرن من الزمن يبدوا أن الوضع مماثلاً بشكل عام، ولكن هذه المرة ليس في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بل في العالم برمته[1]، سيما وموجة التحرير العاتية التي بدأت مذ بدايات النصف الثاني من القرن الماضي وحولته . أي العالم . إلى عالم واحد، تصاعدت فيه وللذروة مديات ظاهرتي «التدويل و«العولمة» وعلى كافة المستويات[2] .

ولعل قضية «الموز» بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خير دليل على ذلك .

فعندما قرر الاتِحاد الأوروبي (أو الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات إن صح التعبير) أن يمنح كوتا (حصة) أقل من 10 % للواردات الأوروبية من الموز لشركة «شيكيتا *Chiquita*» الأمريكية متعددة الجنسيات بزعم حماية صغار المنتجين في المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة في البحر الكاريبي وأفريقيا .. أقنعت الشركة ممثلي التجارة الأمريكية بأن تلك السياسة مجحفة وتضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، زاعمة أن أكبر ثلاث شركات للفواكه أمريكية متعدِّدة الجنسيَّات : «شيكيتا *Chiquita*»، «دول *Dole*»، و«دالمونت *Delmonte*» ستخسر في السنة الواحدة 250 مليون دولار لو أن هذا القرار نفذ . وقد احتجت الإدارة الأمريكية نيابة شركة «شيكيتا *Chiquita*»، ومما لا شك فيه أن الأموال التي قدمتها الشركة للحزبين الرئيسيين قد شجعت هذه الإدارة على ذلك، ومن ثم قدمت شكوى رسمية إلى «منظمة التجارة العالمية» حول الكمية المخصصة للشركة ... وهددت الحكومة الأمريكية بفرض ضريبة جديدة بمعدل 100/100 على عدد من المُنتَجات الأوروبية في حال عدم تسوية القضية .... ولم يذعن الاتحاد الأوروبي (أو الشركات الأوروبية إن صح التعبير) لذلك، فأثارت الولايات المتحدة (أو لنقل الشركات الأمريكية) إجراءات انتقامية على شكل ضرائب عقابية قيمتها 191 مليون دولار أمريكي على بعض بضائع الاتحاد الأوروبي[3] (أو بضائع الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات إن صح التعبير) .

إذا، ومنذ نهايات الحرب العالمية الثانية العام 1945، كانت البدايات، وكما كتب الدكتور «فؤاد مرسي» كانت تشي بمحاولات دءوبة لإقامة رأسمالية دولية متخطية للحدود القومية، نواتها رأسمال احتكاري (أو شركات بتعبيرنا) متجاوز للقارات، متركز في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان (الاستقطاب الثلاثي)، بيده حوالي 90 % من الناتج الصناعي في العالم الرأسمالي . ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل إن النظم في البلدان النامية تكشف عن حرضها على الالتحاق بعملية التدويل والعولمة تلك التي تبديها الرأسمالية في البلدان المتقدمة في عملياتها وسلوكها[4] ، بما تتضمنه تلك العملية الاقتصادية التحررية من غيض حاد تجاه الدولة وسياساتها من ناحية، ومن ناحية ثانية تجاه حمائية : التجارة، أسواق السلع والخدمات، مؤسسات وعمليات النظام المالي والمصرفي ، عمومية الشركات، التكنولوجيا والمنافسة ... الخ .

وقد ساهمت ظاهرة الاندماج التي بدأت تميز عالم «الشركات المتعددة الجنسيات» منذ عقود من الزمن، في تركيز ذلك الحضور وتكثيف ذلك المشهد المحتبس والمستقطب لواقع حال التجارة العالمية من خلال ما أصبح يعرف في أدبيات

---

[1] . نورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة**، تعريب : صدقي حطاب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 2007/336، ص 123 . 124 .

[2]. حول التدويل والعولمة، راجع : عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 92 إلى 97.

[3] . نورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة**، مرجع سابق، ص 101.

[4] . فؤاد مرسى، **الرأسمالية تجدد نفسها**، مرجع سابق، ص 106.

الاقتصاد العالمي الراهن بظاهرة «إحكام إغلاق السوق»، وذلك من خلال قطع الطريق أما أي منافسة محتملة[1]. فتلك الشركات متعددة الجنسيات قد سورت التجارة الدولية والعالمية الراهنة بأسوار الميزات المطلقة، ولكن ليس من خلال كل دولة على حداً أو لوحدها، بل من خلال جميع الأسواق والبلدان في آن واحد[2]. فحيثما تكون الشركات دولية النشاط والمؤسسات المتعددة الجنسيات قادرة على إنتاج بضائعها في مناطق تتصف بتدني الأجور، وبخلوها من تكاليف الضمان الاجتماعي وصون البيئة ... الخ، فإنها في الواقع تخفض تكاليف القيمة المطلقة التي تتحملها في سياق عملية الإنتاج التي تنجز في داخل شبكة المصانع العالمية التي تعود ملكيتها إلى الشركة الأم [3] .

الجدول (3 . 9) :بعض مؤشّرات قوة و نفوذ الفروع الأجنبية للشركات متعدّدة الجنسيات بدايات القرن الراهن[4]

(الوحدة : مليار دولار أمريكي)	1982	1990	2001
رقم أعمال الفروع الأجنبية	2541	5479	18517
الناتج المتاح للفروع الأجنبية	594	1423	3495
مجموع أصول الفروع الأجنبية	1959	5759	24952
صادرات الفروع الأجنبية	670	1169	2600
عدد مستخدمي الفروع الأجنبية (ألاف المستخدمين)	17987	23858	53581

Source : CNUCED, ***sociétés transnationales et compétitivité a l'exportation*** , 2002, p 02.

كما انه وبرغم أطروحات التشاؤم التي تحاك حول «الشركات متعددة الجنسيات» كمتعامل في السوق العلمية، إلا أنها تستحوذ، وتأسر وتسيطر على أكثر من نصف التجارة العالمية (ظاهرة : التجارة الأسيرة) ، ويساهم بما لا يقل عن ثلث إجمالي الناتج المحلي العالمي، سيما وأن عددها تجاوز 40 ألف تتحكم 500 شركة الأولى منها في 70 % من إجمالي قيمة التجارة العالمية، وما يقارب 80 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي . كما أن الكثير من البيانات الرسمية تؤكد أن الشركات الـ 200 الأكبر من بين تلك الشركات تنتج أكثر من ثلث إجمالي الناتج المحلي العالمي، كما وقد نجحت هذه الشركات في أن تؤمن لنفسها موقعاً قيادياً في عدد من السلع الزراعية: حيث تتحكم 20 منها في تجارة البن، وتمتلك 6 منها 70 % من تجارة القمح، وتسيطر شركة واحدة على 98 % من إنتاج الشاي المعبأ.

3. 1. مفهوم الشركات متعددة الجنسيات:

بدءًا، وقبل التطرق لمفهوم ظاهرة تعدد الجنسيات، يجب الإشارة أن نشوء الشركات متعددة الجنسيات[5] ارتكز في الأساس على 3عوامل، هي : توسيع قاعدة الأرباح، ضيق السوق المحلية وعلاقتها بالسوق الدولية، والتجارة الخارجية.

ذلك، باعتبار أنه ومنذ شيوع نمط الإنتاج الآلي (بعد الثورة الصناعية) أضحت الأسواق المحلية أضيق من أن تفي بحاجيات توسيع الإنتاج وتعظيم الربح، فكان لا بد من إقحام السوق الخارجية، وبذلك فإن الرأسمالية الصناعية بإنتاجها الآلي قد جعلت أفكارها تعتمد على إشباع حاجات العالم كله ... وها هي الرأسمالية المعاصرة تتجه بسرعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نحو التدويل المتزايد والمعجل للقوى الإنتاجية الحديثة، وهذا يتم تحت اسم الثورة التكنولوجية[6].

[1]. موله عبد الله، **التكامل الاقتصادي الجديد: الثابت والمتغير**، مجلة المستقبل العربي، العدد 279/ ماي 2002، ص 30.

[2] . أمير السعد، **العولمة .. مقاربة في التفكير الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 131 .

[3] . هانس بيترمارتين و هاراد شومان، **فخ العولمة**، مرجع سابق، ص 205 . 206 / بتصرف بسيط .

[4]. نقلاً عن : فارس فضيل، **أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية : مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، مارس 2004، ص 60.

[5] . يرى بعض الاقتصاديين أن مفردة «الشركات متعددة الجنسيات» ذكرت لأول مرة في مجلة «بزنس ويك» الأمريكية العام 1963، في ملحق خاص تحت عنوان «الشركات متعددة الجنسيات» . أنظر مثلا: إبراهيم محسن عجيل، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة : دراسة قانونية ، اقتصادية، وسياسية مقارنة**، أطروحة ماجستير في القانون الدولي، كلية القانون والسياسة /الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، الموسم 2007 . 2008، ص 14 .

[6] . فؤاد مرسى، **الرأسمالية تجدد نفسها**، مرجع سابق، ص 94 و98 (بتصرف وإضافات).

وتأريخياً، يرى الكثير أن إرهاصات ظاهرة تعدد الجنسيات بدأت بدايات القرن 19 عندما بدأت رأسمالية ما بعد الصناعة (ما بعد الثورة الصناعية) تجدد قواها من خلال تعميم ظاهر «التدويل»، وصنوا مع تركز حضور العديد من التغيرات الجوهرية في عمق المحيط الاستثماري للسوق الدولية، تلك التغيرات التي وبقدر ما ساهمت في تولد وتوسع «الشَركَات متعدِّدة الجنسيَّات»، نعتقد أنه يمكن تكثيفه في أربع مراحل تاريخية:[1]

المرحلة الأولى، تراوحت بين عامي 1800 إلى 1914، والتي يقول فيها يقول الدكتور «أمير السعد» أنه ومع مطلع الربع الأخير من القرن 19، تصاعدت مديات تصدير رأس المال (أي لاستثمارات الأجنبية)، نتيجة تزاوج رأس المال الصناعي برأس المال التجاري وتشكل «رأس المال المالي» ذو المنحى الدولي[2]. وهو ما تبعه ازدهار الاستثمار الأجنبي (الشَركَات متعدِّدة الجنسيَّات) فيما بين الاقتصاديات المتقدمة خاصةً، مع بعض التدفقات الطفيفة (والتي قد لا يعتد بها موضوعياً) لتلك الاستثمارات لبعض الدول الضعيفة، سيما عندما سادت ظروف اقتصادية وسياسية مناسبة لتدفق الاستثمارات خارج مواطنها المتقدمة تجاه تلك الاقتصاديات الرخوة[3]، بسبب : انخفاض الأخطار، توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات، ثبات أسعار الصرف في ظل قاعة الذهب، توسع حرية حركة رأس المال والتجارة دولياً، توفر حماية أكيدة من الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية . وبذلك، اتجهت الدول الاستعمارية لتوسيع أسواقها ونشر شركاتها لاستغلال الثروات التي تزخر بها المستعمرات، وهو ما تسبب في توجه أكثر من ثلثي رأس المال الأجنبي في تلك الفترة لتمويل مشاريع السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية . وكان الاستثمار استثمارا خاصا في ومن تميز بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

وبالضبط، هناك مَن يَعتَبِر أن شركة «سنجر الأمريكية» لماكينات الخياطة هي أوَّل «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات». فقد أقامَتْ أوَّل مصنع لها وراء البِحار في مدينة «غلاسغو» البريطانية العام 1860 لتَصنِيع وتَسويق منتجاتها على نِطاق واسع[4]، ثم تلَتْها بعض الشركات الأوروبية كشركة (باير ألمانيا 1863)، وشركة (نستله السويسرية 1867)، وشركة (سولفاي البلجيكية 1881)، وشركة (ليفر الإنكليزية 1890)[5]، وفي ثمانينيَّات وتسعينيَّات القرن التاسع عشر أدخلت أمريكا (التروستات) وهي إحدى المؤسَّسات الكبرى التي نتجت عن التركيز الرأسمالي، فتَمَّ تجميع أكثر من خمسة آلاف شركة في نحو (300) من التروستات[6] .

أما المرحلة الثانية، بين عامي 1914 إلى 1944، فقد تميزت بتراجع معدلات الاستثمار الأجنبي بشكل كبير، بسبب ظروف الحربين العالميتين الأولى والثانية، وغياب الاستقرار السياسي دولياً، والفوضى الاقتصادية والمالية التي سببها انهيار قاعدة الذهب وانكماش حجم الإقراض الخاص وركود التجارة ... الخ . كما وتجدر الإشارة إلى أنه في هذه المرحلة تركز الاستثمار الأجنبي وبرغم قلته في قطاعات النفط والسكك الحديدية، وكذلك تراجع سيطرة المملكة المتحدة وتصاعد قوة الولايات المتحدة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبخصوص المرحلة الثالثة، فقد شهد الاستثمار الأجنبي توسعاً كبيراً بين عامي 1945 إلى 1989، مرفقاً بازدهار التجارة العالمية، حيث سعت «الشَركَات متعدِّدة الجنسيَّات» للحصول على امدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية، فضلاً عن تدفق الاستثمارات نحو الصناعات التحويلية. وبعد نهاية الحرب العالميَّة الثانية، وكما يقول

---

1 . التقسيم العام للمراحل مقتبس من : منور أسريروعليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف/الجزائر، العدد 02/ماي 2005، ص 102. ولكن المضمون تم تعديله بالإضافة الحذف .

2 . أمير السعد، **مقاربة نظرية في التوازن بين العمل ورأس المال**، مرجع سابق، ص 15.

3 . ويرجع الدكتور «أمير السعد» ذلك الضعف في تدفق الاستثمارات الأجنبية تجاه الا قتصاديات الضعيفة إلى أن استغلال ثروات في تلك المناطق لم يتطلب استثمارات كبيرة تحتاج إلى تصدير معتبر لرأس المال، سيما وأن تكلفة جميع مراحل استغلال الموارد متدنية جدا، مما يلغي ضرورة الحركية المعتبرة لرأس المال تجاه مناطق الاقتصاديات الضعيفة . أنظر: أمير السعد، **مقاربة نظرية في التوازن بين العمل ورأس المال**، مرجع سابق، ص 15.

4 . J.Ethier، Wilfred, ***Modern International Economics***, London, Oxford University, 1995, P 314 .

5 . جريتمان ميشال، **ماذا تعرف عن الشركات متعددة الجنسية ؟**، معهد اللغات والترجمة، نيقوسيا 1989، ص20 . نقلاً عن : سيف هشام صباح الفخري، **الشركات متعدِّدة الجنسيَّات وأبعادها السياسية والاقتِصادية**، مرجع سابق، ص 5 .

6 . خضر حسان، **الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 3 .

الدكتور «كرم سمير» عانت الشركات الأمريكيَّة متعدِّدة الجنسيَّات من أزمة ثقة تجاه استِقرار دُوَل أوروبا اقتِصاديًّا وسياسيًّا، لكن بعد ذلك انطَلقت الشركات الأمريكية في إعادة بناء أوروبا في ظلِّ دَمار وخَراب وهَلاك الصناعة الأوروبية؛ فتوسَّعت الشركات الأمريكية في الأسواق التصديرية في أوروبا.

وبذلك بدأت الشركات الأمريكية والأوروبية ... الخ بالتوسُّع خارجيا ستينيَّات ذلك القرن، فلم تعد الحدود القومية كافية لتوفير القاعدة التي تسمح بنمو القوى الإنتاجية نموا مضطردا، ولم يعد في الوسع تنمية هذه القوى ولا إدارتها إلا في إطار أوسع هو إطار : دولي . لماذا ؟ لأن الثورة العلمية والتكنولوجية قامت بإعادة هيكلة القوى الإنتاجية وتجديدها على مستوى عالمي، وفق عمليتين بالغتي الأهمية : الأولى، هي تجديد وتوسيع القوى الإنتاجية . والثانية، هي تدويل تلك القوى الإنتاجية، والتي ومن أجل أن تَتَجدد وتَتَوسع لا بد لها من أن تتخطى الحدود القومية لكل بلد من بلاد العالم[1].

وأخيرا، وفي المرحلة الرابعة التي بدأت منذ العقد الخير للقرن الماضي العام 1990 إلى اليوم، فقد شهدت المرحلة تحولات كبيرة على مستوى آلية ومصادر التمويل للدول النامية، وتقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود التي فرضها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وفي المقابل اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة، وحل محل المعونة الرسمية والاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية في صور استثمار أجنبي مباشر وغير المباشر . وأصبح كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و«الشركات متعددة الجنسيات» من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية تجاه الدول النامية[2]، ومن أهم ما تتفاعل معه سياسات التنمية الاقتصادية لتلك الدول[3] .

الجدول (3 . 10): التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاديات النامية 2008 إلى 2010

(الوحدة : مليار دولار)	2008	2009	2010
العالم	1744	1185	1244
الاقتصاديات النامية	658	511	574
النسبة (%)	37.7	43.1	46.1

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي/عرض عام، الأونكتاد، 2011، ص 5.4 .

ومن ثم بدأت تتوالد «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» وتنتشر من مراكز السوق العالمية (الدول الصناعية الكبرى) تجاه أطرافها (الدول النامية) التي ارتفعت أهميتها النسبية كمناطق مستقبلة لفروع تلك الشركات باستقبالها لأكثر من 50 % من إجمالي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر العام 2010، ولكون نصف أعلى 20 اقتصاداً مضيفاً للاستثمار الأجنبي المباشر العام 2010 تكون من اقتصاديات نامية و انتقالية[4].

مفاهيمياً، هنالك تباين كبير في ضبط مفهوم ظاهرة «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات»[5]، حتى أنه في أحد الدراسات الصادرة عن «المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة» حوله «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات[6] وأثرها على عملية التنمية» ورد فيه حوالي 21 تعريفاً، ذلك بفعل التشعب الشديد في الجوانب التنظيمية المتعلقة بها، وبسبب التعدد المعقد في أبعادها القانونية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية ... الخ، إذ يرتكز البعض على عنصر الملكية، والبعض الآخر على الحجم، والبقية يستندون على عدد الفروع ورقعة توزعها .... الخ[7].

---

1. فؤاد مرسى، **الرأسمالية تجدد نفسها**، مرجع سابق، ص 93 .
2. حول جدوى الشركات متعددة الجنسيات من حيث مؤشرات العوائد والتكاليف، راجع : عبد السلام أبو قحف، **نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، الفصل الرابع صفحة 115 .
3. حول بعض إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في تنمية الدول النامية، راجع : عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، مرجع سابق، ص 67 . 68 .
4. الأرقام : **تقرير الاستثمار العالمي/عرض عام**، الأونكتاد، 2011، ص 3 .
5. لمزيد من التعاريف والتفاصيل راجع : أبو قحف عبد السلام، **إدارة الأعمال الدولية**، ط 2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 132.
6. للتوسع حول نظريات الشركات متعددة الجنسيات، راجع : توفيق عبد الغني الرصاصي، **الشركات متعددة الجنسية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، العدد 02/ ماي 1983، ص 90.
7. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي : نظرة عامة على بعض القضايا**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص 318 .

وعموماً رصد «المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة»، مفهومين للظاهرة وميز في تقريره بين التعريف الضيّق، والمفهوم الواسع الذي يرى من خلاله أن «الشركة متعدِّدة الجنسيَّة» هي أية مؤسسة ذات فرع، أو شركة منتسبة أو شركة تابعة أجنبية واحدة أو أكثر و تنخرط في الاستثمار في أصول إنتاجية أو تشغيل الفروع و التسهيلات الإنتاجية . أمّا التعريف الضيّق فيتّجه إلى استفاء شروط معيّنة لأحكام التعريف مثل نمط النشاط فهي شركات إنتاجية، أو حد أدنى من الشركات المنتسبة و ليكن 6 شركات، أو حد أدنى من المساهمة الأجنبية في النشاط وليكن 25 % من إجمالي الأصول أو المبيعات أو العمالة[1] .

الشكل (3 . 5): التدفقات العالمية للشركات متعددة الجنسيات للفترة ما بين عام 2002 إلى 2013

(مقاسا بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: مليار دولار)

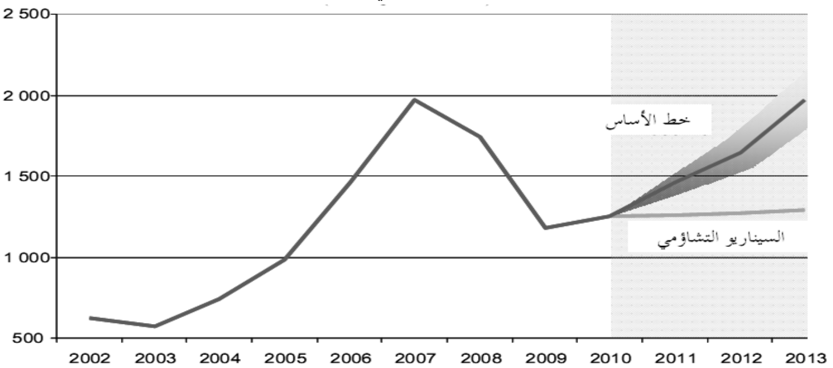

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي/عرض عام، الأونكتاد، 2011، ص 3 .

بناًء مما سبق، يتضح أن «الشركة متعدِّدة الجنسيَّة»، هي بالموجز : شركة أم تتحكم في مجموعة من الفروع أو الأصول خارج إقليمها الجغرافي، بواسطة قوة التصويت الناجمة عن امتلاك أكثر من 50 % من رأس المال (أو من خلال امتلاك أكثر من نصف من الأسهم العادية المكتتب بها ما يتيح لها أغلبية القرار في مجالس إدارة تلك الشركات الفروع). لأنه وفي حال امتلاك شركة أم لأقل من 50 % من مجموع أسهم شركة في الخارج (ما بين 10 % إلى 50 %)، نكون بصدد الكلام عن عضوية وليس عن ملكية . وهو ما يزج بنا ضمن ما يعرف بـ : التحكم المباشر و التحكم غير المباشر للشركة الأم على الشركات الأجنبية[2] .

الشكل (3 . 6): التحكم المباشر، والتحكم غير المباشر بين فروع الشركة متعددة الجنسيات[3]

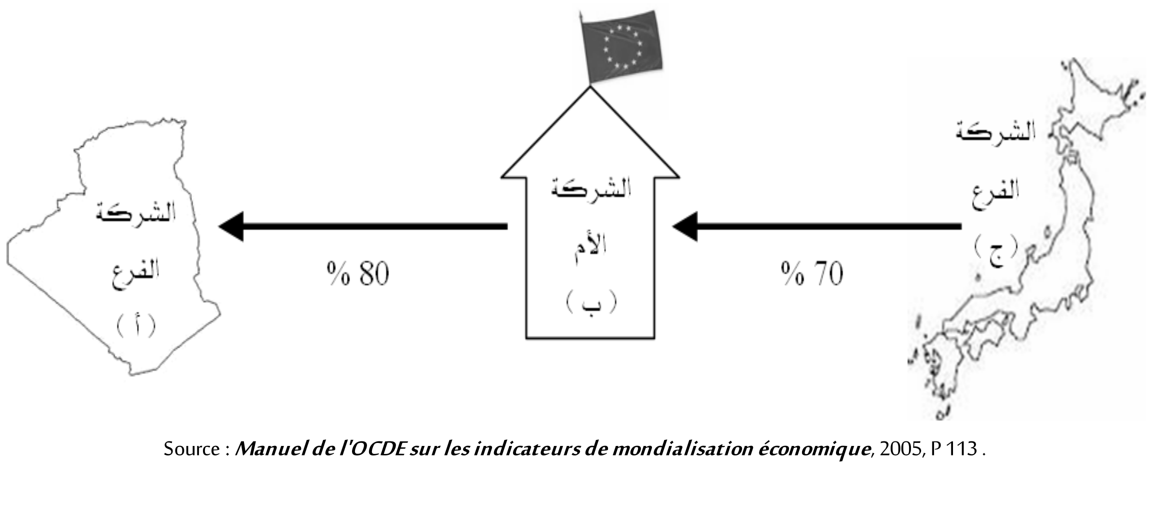

Source : ***Manuel de l'OCDE sur les indicateurs de mondialisation économique***, 2005, P 113 .

[1]. سعيد السيد، **الشركات متعدّدة الجنسيات و آثارها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1978، ص 22 . نقلاً عن : فارس فضيل، **أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية : مع دراسة مقارنة بين حالة الجزائر، مصر و السعودية**، مرجع سابق، ص 55.

[2] . Fabrice MAZEROLLE, ***les firmes multinationales***, op.cit, P 4 .

[3] . Fabrice MAZEROLLE, ***les firmes multinationales***, op.cit, P 5 .

الشكل أعلاه يوضح فرع (أ) لشركة متعدِّدة الجنسيَّة مستوطنة في «الجزائر» تتحكم الشركة الأم (ب) الأوروبية المنشأ في 80 % منه وبشكل مباشر (التحكم المباشر) . في نفس الوقت يتحكم الفرع (ج) المتواجد في «اليابان» في 70 % منه (التحكم غير المباشر) . وعليه يمكن حساب أن الفرع (ج) يتحكم بطريقة غير مباشرة في 56 % من الفرع (أ) من خلال الشركة الأم (ب) كوسيط : (0.7 x 0.8) x 100 = 56 % .

المثال أعلاه، وبرغم أهميته للتوضيح، إلا أنه أبسط من أن يعكس واقع «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» وكيفيات تحكم الشركات الأم في فروعها، وتحكم الفروع في بعضها البعض، لأنه وببساطة مثال افترض وجود فرعين أساسين لشركة أم، على عكس واقع الحال، الذي تتداخل فيه الفروع ببعضها البعض، بل أن الفرع الواحد قد تتفرع عليه مجموعة من الفرع الثانوية، وهي العلاقة المتداخلة التي سوف نوضحها في المثال رقم (02) الذي يعكس شركة أن (ن) لها ستة فروع أساسية يتفرع عن كل فرع حزمة من عدة فروع ثانوية.

الشكل (3 . 7): التحكم غير المباشر بين فروع والشركات المتفرعة والفروع الثانوية لشركة متعددة الجنسيات[1]

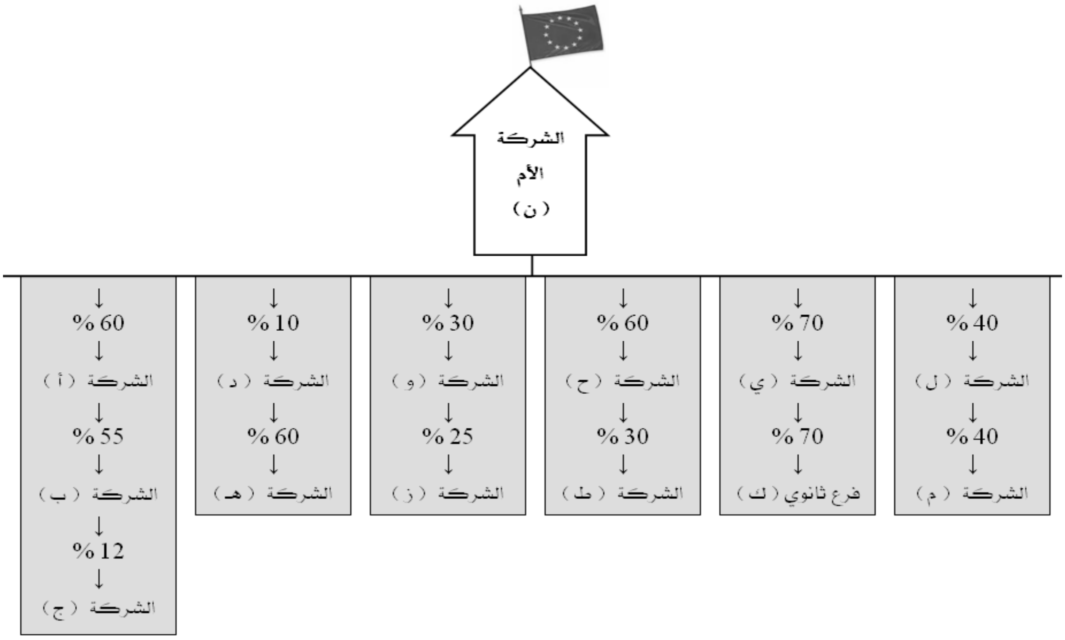

Source : ***Manuel de l'OCDE sur les indicateurs de mondialisation économique***, 2005, P 53.

ويتضح من الشكل أعلاه أن :

- الشركة (ن) تتحكم مباشرة في 60 % من الشركة (أ) باعتبارها أحد فروعها، في نفس الوقت الشركة (أ) تتحكم مباشرة في 55 % من الشركة الفرعية (ب) باعتبارها فرعا ثانوياً لها وللشركة (ن) كذلك، ولكن الشركة الأم (ن) تتحكم بطريقة غير مباشرة في 33 % فقط من الفرع (ب) برغم أنه تابع لها في الأصل: (0.6 x 0.55) x 100 = 33%. وأخيرا، الشركة (ب) تتحكم في 12 % من فرعها الشركة (ج)، والذي وبرغم أنه يمثل أحد فروع الشركة الأم (ن)، إلا أن هذه الأخيرة لا تتحكم فيه . أي الفرع (ج) . إلا بطريقة غير مباشرة وبما لا تتجاوز 3.96 % منه: (0.6 x 0.55 x 0.12) x 100 = 3.96 % .
- الشركة (ن) تتحكم مباشرة في 10 % فقط من الشركة (د) التي تتحكم بدورها في 60 % من الشركة (هـ) . وهنا تجدر الإشارة إلى أن الشركة (هـ) ليست فرع للشركة الأم (ن) لأنها عضوا فقط في الشركة (د) التي لا تمثل فرعاً أساسيا لها باعتبار أنها لا تتحكم سوى في 10 % منها .

[1] . Fabrice MAZEROLLE, ***les firmes multinationales***, op.cit, P 6 .

- فيما تعلق بحالة الشركات (و) و(ز)، نعتقد أنها حالة جد مهمة وتستحق النظر إليها بعين الاعتبار، لأنها حالة تتضمن تفرع غير متعدي : الشركة (و) هي شركة متفرعة عن الشركة الأم (ن)، والشركة (ز) هي شركة متفرعة عن الشركة (و)، ولكن الشركة (ز) ليست شركة متفرعة عن الشركة الأم (ن) .
- الشركة (ح) هي فرع للشركة الأم (ن) لأنها تتحكم في 60 % منها مباشرة . والشركة (ط) متفرعة عن الشركة (ح)، وبالتالي الشركة (ط) هي فرع للشركة (ن) .
- حالة الفرع الثانوي (ك) هي مختلفة عن البقية : لأنه فرع ثانوي من الشركة (ي)، التي هي بذاتها فرع من الشركة الأم (ن) وتمتلك الأغلبية من الشركة (ك)، وبالتالي الشركة (ك) ستمثل فرع ثانوي من الشركة الأم (ن) التي تتحكم في 70 % من الفرع الثانوي .
- بالنسبة للشركة (م) تشبه حالة الشركة (ز)، فهي شركة متفرعة عن (ل) وليس عن الشركة (ن) .

كذلك، وهذا المثال ، ومع مستوى التفصيل والتفسير الجد مقبول الذي يتضمنه حول واقع علاقات «الشركات متعددة الجنسيات» بفروعها، إلا أنه يبقى بعيد عن الواقع بخطوة، سيما وأن هنالك بعض الشركات الوطنية أو الأجنبية تتحكم فيها أكثر من شركة وطنية أو أجنبية .

الشكل (3 . 8): علاقات التحكم لشركة متعددة الجنسيات وفروعها عبر الحدود[1]

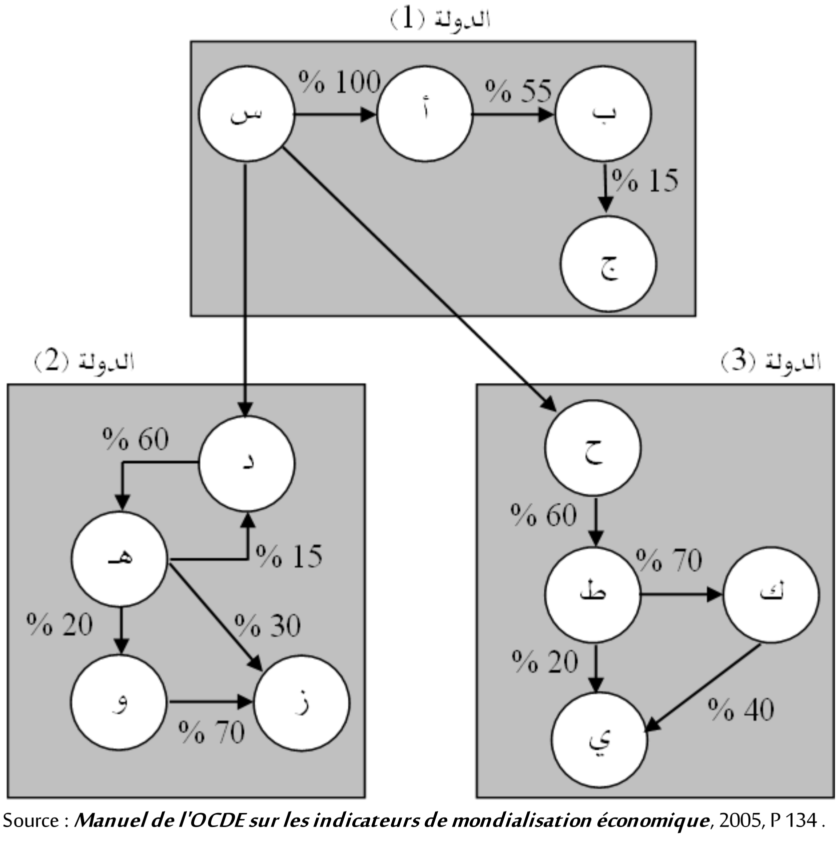

Source : ***Manuel de l'OCDE sur les indicateurs de mondialisation économique***, 2005, P 134 .

والشكل أعلاه، يوضح شركة متعددة الجنسيات تمتلك فروع في دولتين خارج البلد المنشأ :

- داخل الدولة (01)، الشركة الأم (س) تتحكم مباشرة في الشركة (أ)، وتحكم بطريقة غير مباشر بكل من الشركتين (ب) و(ج)، وبالتالي فإن الشركتين (أ) و(ب) يشكلان جزءا من المجموعة، ولكن الشركة (ج) ليست جزءا من المجموعة، ما يعني أنه يمكن أن تكون هذه الأخير متحكم فيها بالأغلبية من طرف شركة أخرى .

[1] . Fabrice MAZEROLLE, ***les firmes multinationales***, op.cit, P 6 .

- داخل الدولة (02)، الشركتين (د) و(هـ) يعتبران جزءا م المجموعة . والشركة (د) هي فرع مباشر للشركة الأم (س)، في حين أن الشركة (هـ) هي فرع غير مباشر . وكل من الشركتين (و) و(ز) هي شركات متفرعة لا تنتمي إلى المحيط المباشر للمجموعة، ومثلهم مثل الشركة (ج) يمكن أن يكونا متحكم فيهما بالأغلبية من طرف مجموعة أخرى .
- داخل الدولة (3)، الشركات (ح)، (ط) و(ي) وكذلك (ك) هم جميعهم جزء من المجموعة . وعليه فإن الشركة (ي) متحكم فيها من طرف الشركة (ط) والشركة(ك) بأكثر من 60 %، وبالتالي لا يمكن أن تكون متحكم فيهما بالأغلبية من طرف مجموعة أخرى .

أما وعلى مستوى العمق المفاهيمي، وبشكل عام، يمكن القول بأن عملية ترتيب «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» تتم وفق ثلاثة مؤشرات أساسية، هي : الأهمية النسبية للأصول المملوكة في الخارج، رقم الأعمال المحقق في الخارج. وعدد العمال الموظفين في الخارج . وهي المؤشرات التي يعتمد «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية»[1] لاحتساب مؤشر مركب يدعى بـ «مؤشر عبر الوطنية : (ع)»[2]، وهو مؤشر يمثل متوسطها البسيط . أي المؤشرات الثلاثة السابقة .، يحسب لكل شركة على حد ويقع بين القيمتين من 0 إلى 100 . ويحسب وفق المعادلة التالية :

$$ع = \frac{1}{3}\left[\frac{\text{الأصول المملوكة في الخارج}}{\text{إجمالي الأصول}} + \frac{\text{رقم الأعمال المحقق في الخارج}}{\text{إجمالي رقم الأعمال}} + \frac{\text{العمالة في الخارج}}{\text{إجمالي العمالة}}\right] \times 100$$

كما ويلجأ مؤتمر الأمم المتحدة كذلك لحساب مؤشر آخر متعلق بـ «الشركات متعددة الجنسيات» يدعى بـ «مؤشر التدويل : (د)»[3] وفق المعادلة التالية :

$$د = \left[\frac{\text{عدد الفروع في الخارج}}{\text{العدد الإجمالي للفروع}}\right] \times 100$$

ومن زاوية ثانية، يمكن التعرف على تعدد الجنسية للشركات الدولية من خلال قياس حجم الرقعة الجغرافية لها، عبر ما يعرف بـ «مؤشر المدى الجغرافي للشبكة المتعددة الجنسيات : (ج)»[4]، والذي يمكن احتسابه من خلال المعادلة التالية :

$$ج = \left[\frac{\text{عدد الدول التي تمتلك فيها الشركة فروعا}}{\text{عدد الدول المنفتحة على الاستثمارات الدولية (مثلا 195 دولة العام 2003)}}\right] \times 100$$

3. 2. الشركات متعددة الجنسيات والتبادل الدولي للاقتصاديات النامية:

قبل التعرض لمفارقات توطن «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» داخل الاقتصاديات النامية، يتعين أولا تحديد حجم هذا التوطن، والذي يبقى محتشماً لم يتجاوز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عتبة 2 %.

وقد حققت «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» معدل لم يسبق له مثيل في نمو الازدهار المادي ليس لدى الأمم الصناعية المتقدمة وحدها، وإنما أيضا تحقق ذلك في الكثير من الأقطار التي كانت عند نهاية الحرب العالمية الثانية جزءا من العالم الثالث[5]. فكثير من أقطار العالم الثالث شهدت ازدهاراً استثمارياً، وقد رفع الاستثمار الأجنبي المباشر الرعاية

---

[1] . *CNUCED : la Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement .*

[2] . *L'Indice de Transnationalité (ITN) .*

[3] . *L'Indice d'Internationalisation (II) .*

[4] . *L'Indice de l'étendue géographique du réseau multinational* (Network Spread Index : NSI) .

[5]. Francis Fukuyama, ***The end of History and the last man***, P xiii .

نقلاً عن : نورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة**، مرجع سابق، ص 45 .

الاجتماعية الاقتصادية كثير في تلك الدول المضيفة من خلال الضرائب التي تدفع للحكومة، فعلى سبيل المثال فإن شركة «شل» الهولندية الملكية تعمل في أكثر من 75 قطرا نامياً، وصل دخل ضرائبها عالمياً العام 1998 إلى ما يزيد عن 46 بليون دولار.... ومعدل البطالة في سنغافورة أصبح متدني جدا بعد الانفتاح الاقتصادي (ودخول «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات»)، ومعدلات النمو في ناتجها المحلي والقومي أصبحت في مركز متقدم في خانة الآحاد، معدل التعليم لامس عتبة 91 % . وقد تضاعف دخل الفرد في تايلاند من إجمالي الناتج المحلي 3 مرات منذ العام 1975 حين كان 1 من بين كل 6 أفراد في المناطق الريفية يشرب ماءاً صالحاً للشرب، يصل اليوم 4 من بين كل 5 أفراد إلى مثل هذا الماء الصالح للاستعمال . أما الهند التي خففت من عدائها للاستثمار الأجنبي (الشركات متعدِّدة الجنسيَّات) وتحرير التجارة فإن اقتصادها شهد فترة ازدهار، فقد قفزت مبيعات السيارات في المدن بمعدل 57 % خلال الأشهر التسع الأولى من العام 2000، وبلغ مجموع مبيعات الهنود العاملين في إعداد برامج الحاسوب نحو4 بليون دولار في العام 2000. وفي المكسيك خلق الإنتاج متعدد الجنسيات ما يزيد عن نصف مليون وظيفة جديدة بإعانات أفضل وأجور أعلى من تلك التي تدفعها الشركات المحلية[1].

ضمن هذا الإطار المفاهيمي المتفاءل، بقدر ما قد يصعب تقبل المفارقات الميدانية متعددة الصعد : الاقتصادية، والسياسية وحتى الاجتماعية ... الخ، لتوطن استثمارات «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» التي سوف نطرحها، بقدر ما تجعل من ذكر تلك المفارقات أمرا واجباً لتوضيح الرؤى وطرح القضية بشكل كامل . وعليه فمن خلال الفحص العملي لظاهرة توطن الاستثمارات الأجنبية داخل الاقتصاديات النامية، يمكن تثبيت العديد من الاستقراءات الأساسية ذات مفاصل مفاهيمية متعددة ،تتعلق بلمم ظاهرة «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» .

فعلى مستوى الاقتصاديات النامية يمكن ملاحظة أنه، وبرغم من ضآلة حجم تلك الاستثمارات، إلا أنها تتمركز استثمارياً في عدد محصور من الدول دون غيرها . كما وأنه وعلى مستوى القطاعات للاقتصاد الواحد، فإن معظم تلك الشركات الأجنبية تستهدف قطاعات معينة داخل الاقتصاديات المضيفة دون سواها، وهي في غالب الحيان قطاعات الصناعات الإستراتيجية : كالبترول والغاز ... الخ .

في إطار المرتجى من استقبال «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات»، شكل البعد التكنولوجي أهم نقاط التفاؤل المتعلقة باستقطابها خاصة من زاوية مفارقة «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات» والتكنولوجيا/العمل، باعتبارها هي القناة الأكثر نجاعة في نقل التقنية الحديثة من عالم الشمال نحو عالم الجنوب (حسب الخطاب التبشيري) . فبلا شك وكما يقول الدكتور «أمير السعد» أن الإنفاق الاستثماري في مجال تطوير التقانة، يساهم في توظيف المزيد من حجم محدود من المهارات الإضافية التي تستجيب لشروط التطور التكنولوجي ... إلا أنه ما هو أكيد أيا قد يدفع باتجاه تخفيض حجم العاملين لمستويات محددة في العمالة، أو تخفيض الأجور الكلية، أو الاثنين معاً كوسائل رئيسية يستخدمها رأس المال المعولم (أو الشركات متعدِّدة الجنسيَّات) لمواجهة حالة التدني في أرباحه الصافية وبالتالي قيمة أمواله[2] .

من هنا تحديداً يبرز تناقض واضح بين مقتضيات تنقل التكنولوجيا ومتطلبات عقيدة رأس المال، وآمال الحكومات فيما يتعلق بسوق العمل . فـ «الشركات المتعددة الجنسية» والمنتظر منها توطن استثمارات طويلة الأجل تخفف من حدة البطالة وتقلل من مخاطر العجز في مناصب الشغل، تميل إلى أن تحضر معها تكنولوجيا ووسائل إنتاج متطورة مصممة أصلا لتقليل نسب اليد العاملة، وهذا من ناحية . ومن ناحية ثانية، ففي كثير من الأحيان لا تدخل «الشركات المتعددة الجنسية» إلى البلد المضيف رؤوس أموال جديدة، بل إنها ولتثبيت تواجدها تطبق سياسات للاستيلاء على رأس المال المحلي، وتسخيره في صالح عقيدتها المتمركزة أصلا على عبارة تعظيم العائد، وبذلك تتسبب في طرد الشركات المحلية من السوق وتتسبب أيضا في إفلاسها .

[1] . المرجع السابق، ص 46 . 47 .

[2] . أمير السعد، **العولمة .. مقاربة في التفكير الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 13 (مسودة الدراسة).

بناءا عما سبق، فإن توطن «الشركات متعددة الجنسية» يتضمن تناقضاً واضحاً، فهي تخلق لنفسها نخبة من العمال في حدود متطلبات دورات إنتاجها المتطورة، بينما تحول معظم عمال الشركات المحلية إلى مجموعات من العاطلين عن العمل، دون أن تضيف إلى الاقتصاد المضيف أي تراكم يذكر من رأس المال أو خلق معتبر من مناصب الشغل . ما يبقى ظاهرة « الاستقطاب التجاري» على حالها إن لم يعمقها .

من جانب آخر يقال أن النظام التجاري الراهن تحت تأثير التطور التقني تختزل مراحل النمو وتطور العمالة الكثيفة المردودية في البلاد المتخلفة !! إن الحديث عن اختزال مراحل النمو، وتطور العمالة الكثيفة المردودية ينبغي النظر إليه من زاوية حدود التشابك المحقق على مستوى الاقتصاد الوطني ... بهذا المعنى يكون الحديث ممكنا في كون العولمة (عن طريق الشركات متعددة الجنسية أو غيرها) تختزل مراحل النمو وتطور العمالة الكثيفة المردودية فيما يتعلق بمجموعة البلدان التي تجاوزت مهمات التشابك الأولي للاقتصاد الوطني ... أما إذا كانت هذه البلدان (وهو واقع معظم البلدان المتخلفة) ضعيفة والكثير منها ما زال لم يجد ضالته في التشابك الأولي للاقتصاد الوطني لا على المستوى المحلي ولا على المستوى الإقليمي ... في مثل هكذا حالة تصبح خيارات تقنية محددة تفرضها متطلبات العولمة مني وجهة نظر غير مجدية اقتصاديا، لأن وضع تقانة متطورة في مثل هكذا حال، يتصف بعدم المرونة، سيما وأن المجالات التي يفترض نقا التقانة إليها غالبا ما تصطدم هي الأخرى بعقبات ملموسة، من : نقص التقاليد الصناعية، نقص المهارات التقنية الجاهزة، ونقص في مخصصات البحث والتطوير[1] .

3. 3. تفسير سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على التبادل الدولي:

قد لا نحتاج لكثير من التبرير أو الحجج للقول : بأن معطيات زمن «النظام التجاري الدولي الجديد» قد رجحت سلطة القرار، وبالتالي أعادت توجيه منحى السلوك الاقتصادي تجاه صالح «الشركات المتعددة الجنسية» على حساب مصدرها التقليدي : الدولة.

والقضية لا تتعلق بالدول النامية بقدر ما تتعلق بالدول المتقدمة نفسها، ففي الولايات المتحدة تشير الكثير من الدراسات إلى أنه ما لا يقل عن 60 % من الوظائف الحكومية والوزارية السامية تشغلها شخصيات لها ماض عريق مع «الشركات متعدِّدة الجنسيَّات»، فـ «جورج بوش» مثلاً وقبل دخوله البيت الأبيض كان من أبرز العاملين في قطاع النفط، وقد وصل للرئاسة بدعم من شركات النفط والسلاح متعددة الجنسيات، وبحملة انتخابية بلغت قيمتها 191 مليون دولار بحسب بيانات لجنة الانتخابات الاتحادية الأمريكية الصادرة في 17 سبتمبر 2000[2]. كما أن «ميتشل دانيلز» رئيس مكتب البيت الأبيض للإدارة والميزانية، كان نائبًا لرئيس شركة «إيلي ليبلي»، أمَّا وزير الخِزانة السابق «بول أونيل» فقد جاء من كبرى شركات صناعة الألومنيوم «ألكوا»[3] .

ومن زاوية ثانية، وبالنسبة للاتحاد الأوروبي قضية الموز مع شركة «شيكيتا *Chiquita*» الأمريكية متعددة الجنسيات لا تخفى عن أحد، فعندما قرر الاتِحاد الأوروبي (أو الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات إن صح التعبير) أن يمنح كوتا (حصة) أقل من 10 % للواردات الأوروبية من الموز لهذه الشركة بغية حماية صغار المنتجين في المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة في البحر الكاريبي وأفريقيا ... أقنعت الشركة ممثلي التجارة الأمريكية بأن تلك السياسة مجحفة وتضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، زاعمة أن أكبر ثلاث شركات للفواكه أمريكية متعدِّدة الجنسيَّات : «شيكيتا»، «دول *Dole*»، و«دالمونت *Delmonte* » ستخسر في السنة الواحدة 250 مليون دولار لو أن هذا القرار نفذ . وقد احتجت الإدارة الأمريكية نيابة شركة «شيكيتا»، ومما لا شك فيه أن الأموال التي قدمتها الشركة للحزبين الرئيسيين قد شجعت هذه الإدارة

[1] . أمير السعد، **العولمة .. مقاربة في التفكير الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 13 (مسودة الدراسة).

[2] . بيانات لجنة الانتخابات الاتحادية، نقلاً عن : نورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة**، مرجع سابق، ص 16 .

[3] . نورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة**، مرجع سابق، ص 115 .

على ذلك، ومن ثم قدمت شكوى رسمية إلى منظمة التجارة العالمية حول الكمية المخصصة للشركة ... وهددت الحكومة الأمريكية بفرض ضريبة جديدة بمعدل 100/100 على عدد من المُنتَجات الأوروبية في حال عدم تسوية القضية .... ولم يذعن الاتحاد الأوروبي (أو الشركات الأوروبية إن صح التعبير) لذلك، فأثارت الولايات المتحدة (أو لنقل الشركات متعددة الجنسيات) إجراءات انتقامية على شكل ضرائب عقابية قيمتها 191 مليون دولار أمريكي على بعض بضائع الاتحاد الأوروبي[1] (أو بضائع الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات إن صح التعبير) .

ذلك على مستوى المراكز الرأسمالية الكبرى، أما فيما تعلق بالدول النامية، فالوضع أبشع وأكثر تعمقا. ففي العام 1953 ساعدت «وكالة الاستخبارات الأمريكية» (أو الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات إن صح التعبير) على إسقاط حكومة رئيس الوزراء الإيراني «محمد مصدق» التي كانت تطالب شركات النفط الأنجلو. إيرانية (التي سبقت شركة النفط البريطانية «بريتس بتروليوم») بأن تعطي قدرا أكبر من أرباحها لإيران، وما إن عاد حكم الشاه «محمد رضا بهلوي» حتى إعادة التفاوض حول ترتيبات بلاده النفطية ومنح تراخيص العمل لشركات النفط الأمريكية ولأول مرة أن تعمل في إيران آخذة 40 % من الاتحاد الدولي لشركات النفط الخاصة التي أصبحت الآن تمتلك وتدير عوائد إيران من النفط[2] . وفي عام 1954 أسهمت الولايات المتحدة (أو الشركات الأمريكية) في الإطاحة برئيس حكومة غواتيمالا «يعقوب أربنز» بعد أن انتزع ملكية 80 % من المزارع التي كانت تمتلكها شركة الفواكه الأمريكية .. وفي العام 1964 ساهمت الولايات المتحدة (أو الشركات الأمريكية) الانقلابيين في البرازيل لقلب نظام الحكم الذي كانت سياسته الاقتصادية لا تخدم الاستثمارات الأمريكية[3].

الشاهد من الكلام السابق، أنه وفي ظل التحول الراهن لسلطة القرار السياسي تجاه «الشركات متعددة الجنسيات» وبالتالي منحى تحكم هذه الأخيرة في السلوك الاقتصادي والتجاري الدولي لصالحها، كان له الدور البارز والأساسي في توليد الكثير من علل التجارة العالمية، والتي على رأسها إشكالية : « الاستقطاب التجاري».

فلقد انتصرت الرأسمالية ولكن غنائمها لم تصل للجميع ... وإن جميع ما نشتريه أو نستخدمه من بضائع بترولنا والأدوية التي يصفها لنا الأطباء، أو الأشياء الضرورية كالماء ووسائل المواصلات والصحة والتعليم ... الخ، وحتى الحواسيب في مدارسنا الجديدة والمحاصيل التي تزرع في الحقول المحيطة بمجتمعاتنا ... تتحكم فيها الشركات متعددة الجنسيات ... وهذه الشركات قد تغذينا أو تدعمنا أو تخنقنا ... هذا هو عالم السيطرة الصامتة[4]، التي تنخر اقتصاده ظاهرة « الاستقطاب التجاري»، التي تزيد من تعقدها المنظمات الدولية التي تدعم الليبرالية الاقتصادية بكل قوة، وتسهم كثيراً في تعميق أزمات «النظام التجاري الدولي الجديد».

4. التطور التاريخي لمؤسسات الاقتصاد العالمي :

بالتوازي مع بداياته، نهايات الحرب العالمية الثانية بدأ سيادة الدول (خاصة منها الدول النامية) في ظل «النظام التجاري الدولي الجديد» تنتقل إلى وصاية «المنظمات الدولية» التي أضحت تدير الاقتصاد العالمي برغم حداثتها. إنهم : «سادة العالم الجدد» بكل ما للكلمة من معنى، يحكمون العالم ببياناتهم الأيديولوجية، بقدر ما يحكمونه بالضغط الاقتصادي، وبما يمارسونه من سيطرة عسكرية ... والشخصية الأيديولوجية التي توجه ممارساتهم تحمل اسماً لا يأبه له، هو : «توافق واشنطن»، الذي عقد أواخر القرن الماضي بين الشركات العابرة القارات، وبنوك وول ستريت، وبنك الاحتياطي الاتحادي الأمريكي و«المنظمات الدولية» : البنك العالمي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ... الخ[5].

---

[1] . نورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة**، مرجع سابق، ص 101 .
[2] . المرجع السابق، ص 92 .
[3] . المرجع السابق، ص 93 .
[4] . نورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة**، مرجع سابق، ص 14 .
[5] . المرجع السابق، ص 66 .

ولعل أهم تلك «المنظمات الدولية» التي تسهم بوضوح في ترسيخ «النظام التجاري الدولي الجديد» تنحصر في كل من : البنك العالمي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، خاصة وأن تأسيسهم كان موازي لمراحل تكون «النظام التجاري الدولي الجديد» نهاية أربعينيات القرن الماضي.

بداية التشكل كانت في الفترة ما بين 01 إلى 22 جويلية 1944 وبمدينة «بروتون وودز» أين اجتمع ممثلو 44 دولة للنظر في الوضع الدولي قبيل نهايات الحرب العالمية الثانية، وتم الاتفاق على إنشاء مؤسستين، هما: أولهما «البنك الدولي للإنشاء والتعمير» المكلف مبدئياً بإعادة تشييد ما دمرته الحرب العالمية الثانية، وثانيهما «صندوق النقد الدولي» المنوط به العمل على استقرار أسعار الصرف والنقد العالمي،والذي برز للوجود وبصفة رسمية في 27 ديسمبر 1945 بعد توقيع 29 دولة على ميثاقه، وبدأ ممارسة أعماله في 01 مارس 1947. أما «البنك العالمي» (الاسم الحديث للبنك الدولي للإنشاء والتعمير) فقد بدأ أعمال، رسمياً في جوان 1946، وهكذا تأسست أولى دعائم «النظام التجاري الدولي الجديد».

وفما تعلق بمنظمة التجارة العالمية، فقد كانت ترتيبات تنظيم التجارة الدولية تسير في خط موازي، فخلال نفس المؤتمر ـ أي بروتون وودز ـ كانت هنالك بعض الدعاوى الرسمية لإنشاء «منظمة للتجارة الدولية» (تختلف هذه المنظمة ومنظمة التجارة العالمية الراهنة)، وتلا ذلك «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمل» (لندن 1946). وأخيراً كان «اجتماع هافانا» في مارس 1948، الذي فشل عندما رفضت الولايات المتحدة التوقيع على محتوى الميثاق المنبثق عليه، ولم يكتب له أية مستويات للنجاح مقارنة بالأثر البالغ الذي خطه اتفاق «الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة: الجات *GATT*» (*General Agreement on Tariffs and Trade*) المتعدد الأطراف الذي أبرم بجنيف بين 23 دولة (13 نامية و10 متقدمة)[1] يوم 30 أكتوبر 1947 وأدخل حيز النفاذ بداية جانفي 1948، بمرتجى إعادة النظر في وضع التجارة الدولية السلعية بين تلك الدول المتعاقدة، ومحاولة ترميم الأعطاب التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية عبر آلية تجارية صممت ارتكازاً على حزمة مبادئ أساس هي :

- أولاً، مبدأ «تحرير التجارة الدولية» عبر التخفيض الجزئي أو النهائي للتعريفة الجمركية على المبادلات البينية السلعية، والتعهد الكلي بعدم اللجوء لاستخدام أي قيد غير جمركي، كالقيود الكمية على غرار نظام الحصص وتراخيص الاستيراد أو غيرهما ... الخ .
- ثانياً، شرط الدولة الأولى بالرعاية أو مبدأ «عدم التمييز»، أي أن الدول في الاتفاق أولى من غيرهم بالامتيازات التجارية . بمعنى أنه إذا مَنحت أي دولة عضوه امتياز تجاري لدولة أخرى متعاقدة كانت أو غير متعاقدة، فإن ذلك التمييز يتعمم تلقائياً على بقية الأعضاء دون حاجة للتفاوض حوله.
- أما ثالثاً، مبدأ «المعاملة الوطنية»، بحيث يجب أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بأن تعطي السلعة المستوردة معاملة تجارية مماثلة لتلك التي تمنحها للسلعة المحلية المناظرة لها، فيما يتعلق بالرسوم أو الضرائب ... الخ.
- وفيما تعلق بالمبدأ الرابع، فهو متعلق بـ «الشفافية»، فيجب أن تدرج كل الأدوات الحمائية ضمن جداول التزامات معلنة، وبذلك تكون السياسة التجارية معروفة للجميع، فتسهل عملية تحديد قواعد التجارة البينية، خاصة منها القواعد المعدة لمكافحة السلوكيات غير المسموح بها مثل : «الإغراق»[2] (المادة : 06 من الاتفاقية) أو سياسة دعم الصادرات » (المادة : 16 من الاتفاقية) ... الخ.
- مبدأ «المعاملة الاستثنائية للدول النامية» (المادة : 16) كاستثناء، بحيث مُنحت الدول النامية الحق في إبقاء هامش حمائية معتبر للمحافظة على بعض صناعاتها الناشئة أو لتعديل اختلالات موازين مدفوعاتها .

[1] . هذه الدول هي : الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا ، فرنسا ، جنوب إفريقيا ، سورية، لبنان ، باكستان ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ، جنوب روديسيا ، لوكسمبورج ، الهند ، تشيكوسلوفاكيا ، كوبا ، الصين ، تشيلي، سريلانكا ، كندا ، بورما ، البرازيل ، بلجيكا ، وأستراليا .

[2] . للتوسع حول سياسة «الإغراق»، راجع : محمد عبد الفتاح، **المفاوضات الجارية حول اتفاق الإغراق**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أوراق موجزة للإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، رمز الوثيقة : *E/ESCWA/GRID/2003/17* .

وبعد أكثر من 7 جولات، ومنذ بدايتها العام 1986 بمدينة «بونتا دل إستا» في الأورغواي، وقع ممثلو 117 دولة في «المملكة المغربية» وبالتحديد في مدينة «مراكش» يوم 15 أفريل 1994 اتفاقا عالميا للتجارة، أصبح يعرف بـ «اتفاق مراكش»، وتم الإعلان عن إنشاء «منظمة التجارة العالمية» التي بدأت أعمالها في 01 ديسمبر 1995، لتحل محل «الجات» وتكتمل ركائز «النظام التجاري الدولي الجديد» .

إذاً، دخل الاقتصاد العالمي القرن 21 بنظام تجاري دولي تسيره ثلاث «منظمات دولية»، التي وبرغم الصورة المشرقة تكتسيها باعتبارها أنشأت من أجل خلق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، تعاني تلك المنظمات من انتقادات حادة، خاصة فما يتعلق بالدول النامية، وتحديداً ما تعلق بآلية القرار وتوزيع المساعدات والمنح .

بالنسبة لـ «صندوق النقد الدولي» وفي حين يعتبر سلطة التسيير، الرقابة والتوجيه للنظام النقدي العالمي، يوضح تحليل العمق بأنه في حالة «استقطاب» مزمنة من ناحيتي آلية اتخاذ القرار وعملية توزيع العائد. فآلية اتخاذ القرار داخله تخضع إلى أثر معدلات «حصص المساهمة» في الميزانية على «القوة التصويتية» للدولة، فلكل بلد عضو 250 صوتا مستحقاً، مضافا إليه صوت واحد مقابل كل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة[1] يمتلكها .

هذه الآلية لصنع القرار يرى الكثير أنها غير عادلة. فالصين والهند مثلاً وفي حين يتجاوز عدد سكان كل منهما المليار نسمة لا تتجاوز القدرة قوتهما التصويتية مجتمعتين 5.5 % فقط، لأنهما لا تمتلكان ثروة نقدية لضخها في الصندوق، برغم أنهما يمتلكان من الثروة البشرية (ناهيك عن العدد الإجمالي لعدد السكان الذي يفوق المليار نسمة في كل منهما) كفاءات جد عالية نادرة الكفاءة (خاصة في قطاع المعلوماتية) جعلت من الشركات العالمية تلهث وراء اقتناء ما تستطيع منهم، في الوقت الذي تصوت فيه «الولايات المتحدة» لوحدها بنسبة أكثر من 17 % برغم أن عدد سكانها لا يتجاوز 200 مليون إلا بقليل، وأن أكثر المناصب حساسية فيها، العلمية منها والسياسية وحتى الأمنية ... الخ يشغلها أفراد من أصول غير أمريكية معظمهم من الدول النامية .

الجدول (3 . 11): نسب توزع حصص التصويت داخل صندوق النقد الدولي للفترة بين عامي 1945 إلى 2000

(%)	1945	1981	2000		1945	1981	2000
الدول الصناعية	**67.5**	**60.0**	**63.7**	**الدول النامية**	**31.1**	**30.7**	**29.3**
الولايات المتحدة	32.0	20.0	17.7	الصين	7.2	3.0	2.2
اليابان	.	4.0	6.3	الهند	5.0	2.8	2.0
ألمانيا	.	5.1	6.2	البرازيل	2.0	1.6	1.4
فرنسا	5.9	4.6	5.1	**الدول النفطية**	**1.4**	**9.3**	**7.0**
بريطانيا	15.3	7.0	5.1	السعودية	.	3.5	3.3

Source : *FMI,2006*.

وباستلزام بسيط، ذلك الوضع يؤثر في توجيه أو تعطيل آليات القرار، فهي (أي الدول المتقدمة) وبرغم كونها تمثل أقل من 40 % من أعضاء الصندوق تستحوذ على أكثر من 60 % من «حصص الأصوات»، في حين لا تمتلك الـ 178 دولة الباقية، سوى ما لا يتجاوز 40 % من الأصوات وبتباين حاد في التوزيع أيضاً .

إن هذه الصيغة المشوهة لآلية صنع القرار تجعل من الصندوق يبتعد أن أهدافه، فهيمنة الدول المتقدمة في ضوء ما سبق تفسر حالة «الاستقطاب» الحادة في توجهات الخدمات والقروض التي يوزعها، من خلال التساؤل حول : لماذا أن

[1] . ضمن مفردات القاموس الاقتصادي، «حقوق السحب الخاصة» هي : عملة كتابية غير مصكوكة أنشئت يوم 6 أوت 1969 بمقتضى التعديل الأول لاتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي . وهي تمثل أصل احتياطي دولي يستعمل في تسجيل وتسوية المدفوعات فيما بين الدول الأعضاء و الصندوق أو فيما بين الدول الأعضاء فيما بينها . وهي ومن حيث بنيتها يمكن القول بأنها عبارة عن اعتماد (أو قرض) يفتح للدولة لدى الصندوق . وعند بداياتها، ثبتت قيمة (ح.س.خ) عند0.888671 غ من الذهب (1 دولار أمريكي)، وبعد انهيار نظام بروتون وودز العام 1973 أصبحت قيمها تحدد يومياً من خلال سلة عملات متكونة من أربع عملات) هي : الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني، الجنيه الإسترليني . والتي. أي تلك العملات. تجري مراجعة أوزانها النسبية كل خمس سنوات لضمان مديات تناسق أهميتها النسبية في السلة مع أهمية دولتها الاقتصادية والمالية والتجارية ضمن شبكة المعاملات الدولية.

الدول النامية والتي تمثل أكثر من ثلثي الأعضاء لم تحصل سوى على أقل من ربع خدمات الصندوق، التي وفي حين تشير بعض التقديرات الرسمية أنها تجاوزت أواخر العام 1999 عتبة 75 بليون دولا أمريكي واستهدفت ما يقارب الـ 93 دولة، لم تتلقى منها الدول النامية سوى نسب قليلة[1] .

الجدول (3 . 12): مقارنة بين عدد «السكان» ونسبة «التصويت» لبعض الدول الأعضاء في «صندوق النقد الدولي»

	عدد السكان العام 2003	نسبة «التصويت» في الصندوق
الصين	1300 مليون نسمة	% 2.94
الهند	1070 مليون نسمة	% 2.39
الولايات المتحدة الأمريكية	293 مليون نسمة	% 17.08
روسيا	145 مليون نسمة	% 2.74
اليابان	128 مليون نسمة	% 6.13
فرنسا	60 مليون نسمة	% 4.95
المملكة العربية السعودية	23 مليون نسمة	% 3.22

Source : *www.cadtm.org* .

وفيما تعلق بالبنك العالمي[2] ومؤسساته، ثاني أضلاع «النظام التجاري الدولي» الجديد، والمكلف بتكميل «صندوق النقد الدولي» من خلال توسيع عمليات الإقراض الاستثمارية طويلة الأجل، ودعم سياسات التنمية للدول الأعضاء خاصة النامية منها عبر تقديم قروض بأجل طويل. هذه القروض التي تشير بعض البيانات أنها بلغت حتى تسعينيات القرن الماضي أكثر من 200 مليار دولار.

وعلى غرار «صندوق النقد الدولي» صنع القرار وتنفيذه تهيمن عليه الدول الصناعية، فوثائق البنك تشير إلى أن 10 دول صناعية فقط تتحكم في أكثر من 52 % من الأصوات، خاصة منها الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مساهم مستحوذ على ما يفوق 17 % من الأصوات، إضافةً إلى احتكارها لرئاسة الجهاز الإداري له (يجب أن يكون المدير أمريكي الجنسية) ولكون معظم الخبراء العاملين فيه ينتمون لجامعات أمريكية ... الخ.

الجدول (3 . 13): نسب توزع حصص التصويت على بعض الدول الأعضاء في البنك الدولي (ديسمبر 2005)

الدولة	حصة التصويت	الدولة	حصة التصويت
الولايات المتحدة الأمريكية	16.39 %	**المملكة المتحدة (بريطانيا)**	% 4.30
اليابان	% 7.87	**السعودية**	% 2.78
ألمانيا	% 4.49	**روسيا**	% 2.78
فرنسا	% 4.30	**الصين**	% 2.78

Source : *Banque Mondiale,2006* .

وعلى غرار ما ذكرناه حول آلية التصويت في البنك والصندوق العالميين فإن «المنظمة العالمية للتجارة» تعتمد على تلك الآلية، فعلى سبيل المثال، خلال مفاوضات «جولة الأورغواي» بين عام 1987 حتى ديسمبر 1993 كان هنالك طلاسم وألغاز في هيكلة المنظمة وعلى كافة المستويات، فقد ضم الوفد الأمريكي المشارك في الجولة 250 خبيراً أمريكياً بخلاف الخبراء الدائمين (وعندما نقول أمريكياً للكلمة دلالة عميقة حول الخبرة والحنكة وضخامة الإمكانيات)، في حين ضم وفد «بنغلادش» مفاوضاً واحداً (وعندما نقول خبيراً من بنغلادش فللكلمة دلالة عميقة حول الخبرة والحنكة والإمكانيات) . مع الإشارة إلى أن 12 دولة فقط من الدول النامية تمتلك مكاتب في مقر المنظمة في جنيف، برغم كونها تمثل .أي الدول النامية

[1] . لأي معلومات حول الصندوق أنظر: *www.imf.org* .

[2] . للعلم فإن «البنك العالمي» ليس كيان واحد فهو يضمن عدة مؤسسات هي : البنك الدولي لإعادة الإنشاء والتنمية *IBRD* : تأسس العام 1946، المؤسسة الدولية للتمويل *IFC* : تأسست العام 1952 . المجموعة الدولية للتنمية *IDA* : تأسست العام 1960 . الوكالة متعدد الأطراف لضمان الاستثمار *MIGA* : تأسست العالم 1985 . المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار *ICSID* . ولأي معلومات حول «البنك» أنظر: *www.worldbank.org* .

.أغلبية في أعضاء المنظمة، فتكاليف فتح تلك المكاتب تفوق قدرة تلك الدول الضعيفة، البشرية والتقنية والمالية ... الخ، وهذا الوضع بلا شك يقوض فاعلية « الدول النامية » في رسم سياسات «المنظمة»[1].

من جانب آخر، «المنظمة» تشرف على التجارة العالمية التي يتحكم في أكثر نصفها «الشركات متعددة الجنسيات» فيما بينها (أي التجارة الأسيرة) أو عبر صفقاتها مع بقية متعاملي التجارة العالمية والأرقام في هذا المجال لا تحتاج للذكر. أيضاً فإن أكثر من نصف تلك الشركات أمريكية البنية، والبقية منها تستحوذ اليابان وأوروبا على العدد الأكبر منها : اليابان بحدود 62 شركة، الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 53 شركة، ألمانيا بما يقرب من 23 شركة، فرنسا حوالي 19 شركة، وبريطانيا أكثر من 11 شركة ... الخ[2] .

وهذا الوضع بلا شك يعكس نسب فاعلية الدول النامية في رسم سياسات المنظمة ومعدلات استفاداتها من مزايا تحرير التجارة العالمية، مع العلم أنه وفي حين احتضنت وثائق المنظمة التأسيسية بنداً رسمياً خطيراً، بحيث يشير ذلك البند إلى أن هنالك احتياجات خاصة للبلدان الضعيفة يجب تلبيتها لتعزيز حظوظها وحضورها من وفي التجارة العالمية لتحقيق تنميتها، في نفس ذلك الحين تشير البيانات أنه وبعد ما لا يزيد عن 5 سنوات من ميلاد المنظمة ارتفع متوسط معدل النمو السنوي لصادرات البلدان الصناعية إلى نحو 9 %، في حين لم يتحرك ساكناً لمعدل نصيب العالم النامي من التجارة العالمية للمنسوجات مثلاً، فبقي في حدود 4.3 % قبل وبعد إنشاء المنظمة، ناهيك عن التراجع في حصص الدول النامية في الكثير من القطاعات التي كانت تمتلك فيها الصدارة .

أيضاً فإن هنالك ملف كارثي آخر وضع حديثاً ضمن اهتمامات المنظمة، إنه «الاتفاق العام لحقوق الملكية الفكرية التجارية *TRIPS*»[3]، والذي يشكل خطر كبير على الدول النامية وصناعاتها التقليدية خاصة، فبمقتضى هذا الاتفاق وبمجرد أن تستولي «شركة متعددة الجنسيات» على معادلة إنتاج منتج ما، يصبح المنتج الزراعي الأساسي ضمن تلك المعادلة محتكراً لها بمقتضى براءة الاختراع ويمسي غير قابل للبيع بدون تراخيص الشركة المالكة، وأيضاً تصبح الصناعات التقليدية المماثلة جريمة تقليد غير قانونية . وبالتالي يفقد الفلاح والحرفي البسيط مصدر قوته. وعلى سبيل المثال فشركات صناعة الأدوية استطاعت عبر هذا الاتفاق التحكم في الكثير من المحاصيل الزراعية للأعشاب الطبية، وقامت بتسجيلها كممتلكات فكرية، فقد بمقتضى ذلك مزارعي الكثير من الدول وحرفييها حق ممارسة نشاطهم المورث من أجداد أجدادهم .

4. 1. تقييم استراتيجية اختراق المنظمات الدولية في التبادل الدولي[4] :

بعد تشكلها، بدأت «المنظمات الدولية» الثلاث في الاقتراب مما تبقى من ملفات الحياة اليومية للبشر، فبعيداً عن تحرير ميزان المدفوعات، وفي منء عن مناقشة إفرازات تلك العمليات، بدأت تلك المنظمات تشخيص بعض القضايا الراهنة وتحليل أسس تأزمها انطلاقاً المنظور الرأسمالي. فأي خلل اقتصادي أو غيره يعنى بالضرورة غياب أحد مبادئ الليبرالية: فالفقر لا يزال ينموا لأنه فقط هنالك العديد من الحواجز التجارية تعيق التدفق الحر للسلع والخدمات، ولأن «الشركات متعددة الجنسيات» لا تمنح تسهيلات كافية لتوسيع استماراتها، ولأن الدولة تتماطل في تطبيق برامج التعديل الهيكلي والتكييف الاقتصادية وتتسبب في تضييق قنوات تدفق رأس المال عالميا.

---

[1] . ثناء فؤاد عبد الله، **قضايا العولمة بين القبول والرفض**، مجلة المستقبل العربي، العدد 256/جوان 2000، ص 92 .

[2] . عدد الشركات نقلا عن : الحبيب الجنحاني، **ظاهرة العولمة الواقع والآفاق**، مجلة عالم الفكر، العدد 2، الكويت، 1999، ص 28 .

[3] . للتوسع حول سياسة هذه الاتفاقية، راجع : **قضايا حقوق الملكية الفكرية في مفاوضات الدوحة**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أوراق موجزة للإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، رمز الوثيقة : *E/ESCWA/GRID/2003/18* .

[4] . في الأصل هذا العنصر عبارة عن مداخلة لنا قدمت خلال الملتقى الدولي بجامعة بجاية 08 .09 نوفمبر 2010، أنظر:

Djouadi Noureddine et Okba Abdellaoui, ***Le développement durable dans les discours des institutions économiques mondiales***, Colloque international de L'université Béjaïa (Algérie), en collaboration avec l'université de Haute Alsace-Mulhouse (France), Sur le thème : Développement durable, projets et engagements . les 8 et 9 novembre 2010 à Béjaïa .

بشكل عام، قراءة وثائق مؤسسات النظام الدولي الجديد الثلاث. وغيرها من الكيانات الداعمة لليبرالية التجارية. تظهر ترويجاً مفرطاً لوجود علاقة متينة، طردية وبسيطة بين «عولمة الاقتصاد الوطني» (تحديداً منه تحرير قطاع التجارة الخارجية) وبين تمكين «التنمية المستدامة» للقضاء على مشكلات الفقر والبطالة والفصل في إشكاليات البيئة والاقتصاد. وفيما يلي قراءة في رؤى تلك المؤسسات وأسس طرحها حول: توليفة (التحرير التجاري/التنمية المستدامة) ومن منشوراتها:

- خطاب «منظمة التجارة العالمية» خلال وثيقة: «العشر المزايا التي يتيحها النظام التجاري للمنظمة».
- رؤية «البنك العالمي» المعلنة على الوقع الرسمي له على شبكة الإنترنت.
- وجهة نظر «صندوق النقد الدولي» المنشورة ضمن دورية «قضايا اقتصادية» التي يصدرها.

بالنسبة لخطاب «منظمة التجارة العالمية» حول التنمية يكمن في أن: إرساء التنمية المستدامة ثمنه بالمختصر: تدويل اللاحمائية (أي تعميم الحرية التجارية). وهذا الخطاب اخترق كل منشورات المنظمة مذ إرهاصاتها عام 1947، ولعل أهم تلك الإصدارات التي لخصت وجهة النظر تلك هي وثيقة حول: «العشر المزايا التي يتيحها النظام التجاري للمنظمة»[1]، والتي نشرت تحت سقف فكرة رئيسة هي: أن تحرير التجارة الدولية هي السبيل الوحيد أمام الاقتصاديات النامية لتحسين مستويات الأداء الاقتصادي، وأن نظاماً تجارياً محرراً هو فقط القادر على ضمان: الأمن والسلام العالميين على كافة الصعد: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية ... الخ.

وفي «الميزة 04» منه مثلاً، بدا ذلك الخطاب جلياً، عندما عنونت بأن: تحرير المبادلات يخفض تكاليف المعيشة. وقد فُسر ذلك انطلاقاً من أن الحمائية تفقر المواطن البسيط، باعتبار أن تقليص واردات أي سلعة سوف يؤدى إلى ندرتها محلياً، وبالتالي ارتفاع أسعارها، مثلما حدث في الولايات المتحدة عندما حدت من استيراد السيارات اليابانية ثمانينات القرن الماضي، فارتفعت أسعار السيارات بحوالي 41 % بين 1981 و1984. وعلى العكس من ذلك عندما حررت الاتصالات تسعينيات نفس القرن، انخفضت تكاليف المكالمات بنسبة لا تقل عن 4 % في البلدان النامية وأكثر من 2 % في البلدان الصناعية. كما وورد أنه إحصائيا وإذا تمت إزالة الرسوم الجمركية، فإجمالي مكاسب ذلك يتجاوز 23 بليون دولار أمريكي منها 8 بليون دولار للدول النامية.

أما «الميزة 05»، فأكدت أن التجارة الحرة ترفع مستويات الدخل بسبب رفع الصادرات، وهو ما أشارت إليه «الميزة 06» مباشرة عندما حملت عنوان: التجارة ترفع مستوى الدخل. لأن تقليص العوائق التجارية ينمي التجارة الخارجية، فترتفع معدلات الدخل، ناهيك عن أن ذلك يحفز النمو الاقتصادي، ويحسن مستويات التوظيف مثلما ورد وبشكل مباشر في عنوان «الميزة 07» منه بأن: التجارة تحفز النمو وتحسن التوظيف، كما وأنها. أي التجارة الحرة وكما ورد في عنوان «الميزة 08». ترفع كفاءة النظام الاقتصادي وتقلص التكاليف.

أما «البنك العالمي»، فقد وردت وجهة نظره بالحرف على موقعه الإلكتروني، وكان الطرح واضحاً[2]، ففي نظرة سريعة، كتب معدو البيان: أن «البنك العالمي» يقوم الوقت الراهن، وبالتعاون مع «مؤسسة التمويل الدولية» و«الوكالة الدولية لضمان الاستثمار» بإعداد إستراتيجية للبيئة والتي من المتوقع الانتهاء منها في ديسمبر 2010، ضمن سياق التزام «مجموعة البنك العالمي» لضمان مساندتها للبلدان المتعاملة معها بمرتجى الحصول على نتائج إنمائية مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، وذلك من خلال تحديد المجالات الرئيسية التي قد تتيح للبلدان النامية إمكانات فعالة لتوفير «الأولويات البيئية»، ولتمضي قدماً نحو تحقيق المزيد من «التنمية المستدامة». وهذا الالتزام من «مجموعة البنك العالمي» يأتي ضمن الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه في «قمة الألفية» عام 2000، و«قمة العالم للتنمية المستدامة» التي عقدت في جوهانسبرغ عام 2002، وكذلك مع «التقييم الألفي للمنظومات الإيكولوجية» عام 2005.

---

[1]. ***10 avantages du système commercial de l'OMC***, Publications de OMC, Avril 2003.

[2]. *www.albankaldawli.org*.

وفي الإجابة عن السؤال حول : كيف يساعد «البنك العالمي» البلدان النامية على حماية بيئاتها والتخلص من وصمة التخلف والفقر ؟ فكانت الإجابة بسيطة، فكل ذلك يتم عن طريق : أولاً، عملية الإقراض الواسعة التي ينتهجها «البنك العالمي» بزعم معاونة الدول المتخلفة والمنهكة بيئياً، لتجاوز مأزق الفقر وإشكالية تخريب البيئة . ويذكر البيان أن أكبر مشروعي إقراض قد شملا كل من دولتي البرازيل وكولوبيا لأغراض التنمية المستدامة . وثانياً، تقديم المشورة والمساعدة الفنية والتدريب، فيما تعلق تحديداً بقضايا التحليلات البيئية القطرية والتقييمات البيئية الإستراتيجية تساعد مختلف البلدان النامية على أن تدرج الاعتبارات البيئية في سياساتها وإستراتيجياتها وخططها الإنمائية الوطنية والقطاعية، مما يعزز استدامتها .

هذه الإجابة وبقدر ما تبدو بسيطة وبريئة، إلا أن الجميع على علم بأن «البنك العالمي» وكذلك «صندوق النقد الدولي» يشترطان لتقديم القروض أو منح المساعدات، تطبيق سياسات (يطلق عليها إصلاحات) اقتصادية تصب بالمجمل وفي آخر المطاف ضمن عقيدة الليبرالية الراهنة، والتي أختزلها ما يعرف بـ«توافق واشنطن»، والذي نعتقد أن أهم المنطلقات التي تضمنها وفيما تعلق بموضوعة بحثنا هي :

- حكومة الحد الأدنى وأقل تدخل في الشؤون الاقتصادية والقضايا التجارية .
- عدم الحرص الزائد على خفض البطالة على حساب الحسابات الاقتصادية، وتجنب أي مشاريع اقتصادوية تهدف إلى الوصول بسوق العمل إلى درجة العمالة الكاملة إضافة إلى ضرورة اعتناق ما يدعى بمشروع الميل نحو «الادخار في العمل» ووضع خطط عملية لتطبيق مبادئ «العمل المؤقت» .
- إحلال الواردات محل الصادرات.
- تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وإلغاء كل سياسات الدعم على كافة المنتجات، وتقليص نفقات القطاع الاجتماعي كخطوة لتخفيض العجز في الموازنات الحكومية .
- خصخصة القطاع العام وفتح الباب على مصرعيه أمام القطاع الخاص .
- دعم خطابات حرية السوق دون مماطلة ،.وتحرير التجارة الخارجية والتخلص من السياسة الحمائية، إضافة إلى تعويم الصرف الأجنبي وإلغاء مركزية السلطات النقدية وإصلاح المنظومة المالية والنقدية

أما «صندوق النقد الدولي» وبالإضافة لما سبق، فقد كانت وجهة نظره أكثر جلاءً ضمن منشوراته، فعلى منشور «قضايا اقتصادية» والذي يصدر بشكل دوري وباللغة العربية، وفي نسخته لعام 2006 التي حملت عنوان «اشتراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي»، جاء وبالحرف وفي عنوان أولى فصوله : التجارة والنمو والحد من الفقر . وورد وبالكلمة أنه : تم إجراء عدد من تحليلات الانحدار القطرية والمقارنة والطولية في محاولة للكشف عن تأثير عوامل مختلفة في معدلات النمو وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما . وانتهت هذه التحليلات إلى وجود أدلة تثبت الارتباط الوثيق بين الانفتاح التجاري وزيادة سرعة النمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى هذه المؤسسات الاقتصادية، يدعم الاتحاد الأوروبي هذه الرؤية المرتكزة على العلاقة المتينة بين عولمة الاقتصاد الوطني وبين تنمية الاقتصاد الوطني. ففي أواسط العام 1996 مثلاً، وبرغم كل الاختلالات المزمنة متعدد الجهات التي يعاني منها العالم في مراكزه وعلى أطرافه، وبعد الحضور المكثف وعالي التركيز الذي حظيت به الليبرالية الاقتصادية الجديدة في النظام العالمي، أصدر معهد «كيل» الألماني المتخصص في بحوث الاقتصاد العالمي بياناً أكد فيه : أن إزالة الحدود أمام السوق وتحريرها سوف تعبد الطريق أمام العالم الثالث وعلى أدنى تقدير للخروج من مأزق الفقر والتخلف ... فالعولمة (بحسب باحثي ذلك الصرح الليبرالي) تحسن من فرصة اقتصاديات البلدان النامية للحاق اقتصادياً بركب البلدان الصناعية الكبرى[1] .

[1] . نقلاً عن : هانس بيترمارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة**، مرجع سابق، ص 250 .

وفي موقعها على «الإنترنت» وفي قسمه المترجم باللغة العربية (أو غيره) يوجد بيان رسمي للمفوضية الأوروبية بعنوان: «التجارة : إزالة العوائق ونشر التنمية» يؤكد من خلاله المشرفون على عقد الشراكة الأورو متوسطية ما يبشر به معهد «كيل الألماني» . وسوف ننقل تلك الكلمات كما وردت دون أية تغيير، نص البيان[1] :

يعد «الإتحاد الأوروبي» الشريك التجاري الأكبر في العالم، حيث بلغ مجموع صادراته ما يعادل خمس مجموع الصادرات العالمية في العام 1999 . لقد تعهد «الإتحاد الأوروبي» منذ بداياته الالتزام بإزالة الحواجز والموانع أمام التبادل التجاري بين أعضائه على اعتبار أن تحرير التجارة سيحفز حالة من الرخاء الاقتصادي على الصعيدين الوطني والفردي لدول الأعضاء . وقد تبنى الإتحاد ذات المبادئ على المسرح العالمي .

إن الأرقام تتحدث من تلقاء نفسها، فنظام التجارة المتعددة الأطراف تم تحريره تدريجيا من خلال سلسلة من المفاوضات الدولية امتدت على طول نصف القرن الماضي، وخلال ذلك الوقت تضاعف حجم التجارة العالمية 17 مرة، وتضاعف حجم الإنتاج العالمي 4 مرات كذلك فقد تضاعف حجم رأس المال العالمي. وخفضت التعريفة الجمركية التي كانت مفروضة من قبل الدول الصناعية من 40 % في العام 1940 إلى نسبة أقل من 4 %.

إن «الإتحاد الأوروبي» يؤمن بأن تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف بوسعه جلب منافع جمة للاقتصاد العالمي والتي يجب أن تنصب في أغلبها لأهداف التطوير الإقليمي. ويعد النمو الاقتصادي من خلال تحرير التجارة العامل الرئيسي في تحسين ظروف الحياة الاجتماعية عالميا بالإضافة للإسهام في التنمية المستديمة.

ويعتبر «الإتحاد الأوروبي» أحد أقوى المدافعين عن الاستمرار بهذا المسار وذلك من خلال وضع أجندة واسعة قدر الإمكان على جدول أعمال الدورة القادمة لمنظمة التجارة العالمية حيث ستجري محادثات تضم 137 بلداً. وعلى الرغم من الانتكاسة التي حدثت في الاجتماع الوزاري الذي عقد في «سياتل» في ديسمبر/كانون أول من العام 1999، إلا أن «الإتحاد الأوروبي» ما زال مهتماً بطرح أجندة موسعة ومقتنعا بأن النتائج ستكون مثيرة.

لقد أجرت المفوضية الأوروبية دراستين نشرتا قبيل مؤتمر «سياتل» خلصت إلى نتيجة مفادها : أن تحرير التجارة يساعد على تحقيق التنمية المستديمة وإحداث نمو في الرفاهية العالمية سنويا بحدود 420 بليون أورو (أي ما يوازي إضافة حجم الاقتصاد الكوري أو الهولندي إلى الناتج الإجمالي كل عام). ويترجم هذا النمو الاقتصادي من خلال إيجاد المزيد من فرص العمل تماما كما فعل الإتحاد من خلال إيجاده لنصف مليون وظيفة جديدة بعد أن ألغى موانع التجارة الداخلية.

إن التجارة الحرة تعني خلق المزيد من فرص العمل، واستخدام أكثر كفاءة لمصادر الثروات. كذلك فإن التخفيضات على التعريفة الجمركية ستساعد على تحسين الصادرات ذلك أنّ التدفق التجاري سيقاد على نحو متزايد للتركيز على جودة السعر والخدمة، وسيقل حجم العراقيل الاصطناعية كالتعريفات الجمركية. ولا بد أن يعود ذلك بالفائدة على المستهلكين وذلك بوجود مجال أوسع للاختيار وأسعار أقل من خلال المنافسة المتزايدة ... انتهت الكلمة الواردة في صفحة الموقع ...

4. 2. تحليل علاقة التبادل الدولي بالتنمية :

نظرياً، اليوم تفسيره العلاقة بين حرية التجارة والتنمية هي نفسها تفسيرات الكلاسيك الذي كان واضحاً في ربطه للعلاقة السببية بين التجارة والتنمية، فباختصار ليس من مصلحة أية دولة أن تنتج سلعة وبمقدورها أن تستوردها بتكلفة إنتاج أقل، بما معناه أن مصلحة كافة الدول أن تتخصص كل أمة في الصناعات أو فروع الإنتاج التي تدرك أنها تمتلك فيها مزايا اقتصادية (مطلقة أو نسبية) مقارنة بغيرها من الدول . وأن منفعة الجميع وصالح كل دولة أو أمة يكمن في أن يكون ذلك التخصص والتقسيم في العمل في ظل عالم لتجارة دولية حرة بلا حدود ولا قيود .

---

[1] . أنظر بالضبط الصفحة : *http://www.delsyr.cec.eu.int/ab/eu_global_player/4.htm* .

موضوعياً، الواضح أن أولئك الدعاة، الذين يرون بصحة الإسقاط النظري لملاحظات الكلاسيك على راهن الاقتصاد العالمي، إما أنهم من يفقهوا التاريخ جيدًا، أو أنهم يتجاهلون ما يعلمون منه، فخطابهم ذلك فلسفة داحضة وقه مضلل للحقائق، للتاريخ ما يقول فيهما، كونهما رؤية فاسدة أثبت الماضي أنها تجاهلت :

الجدول (3 .14): نسب الفقر في بعض مناطق العالم (1982 إلى 2008)

(الوحدة : %)	1982	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008
أفريقيا	43.5	46.1	45.4	46.8	49.3	48.3	48.5	46.7	43.9	40.0
جنوب آسيا	57.5	53.9	52.0	50.6	48.6	46.0	42.7	41.8	37.1	33.8

Source: Calculs du secrétariat de la CNUCED, d'après un outil en ligne de la Banque mondiale permettant de mesurer la pauvreté ،PovcalNet. CNUCED, Rapport sur le commerce et le développement, 2012)

1. أن السياسة الحمائية وغيرها من التدخلات الحكومية المقيدة للتجارة هي التي ساعدت الدول الصناعية نفسها على استكمال مهامها التاريخية في تكملة البناء الاقتصادي والاجتماعي ... الخ لأسواقها الوطنية، وأن سياسة حرية التجارة الخارجية التي تنادي بها تلك الاقتصاديات، يثبت التأريخ أنها لم تكن ذات جدوى حتى بالنسبة لأكبر الدول تصنيعاً في أوروبا وأمريكا، فما بالك بالدول الهشة أو الاقتصاديات الرخوة[1] من أطراف النظام العالمي الجديد[2] .
2. أن توسع التجارة الدولية جاء نتيجة للنمو السريع الذي ساهمت في تعاظمه الحمائية، على عكس مضامين الخطاب الراهن لليبرالية بكون توسع التجارة وتحريرها طوعياً سوف تكون سبباً للنمو ... الخ .
3. أن هنالك فرقا بين التحرير التجاري بين اقتصاديات متماثلة وبنية متينة قادرة على استثمار العائد وتفادي الخطر. وبين التحرير الذي يحدث بين اقتصاديات مكتملة السوق وأخرى رخوة لا تمتلك سياساتها الاقتصادية الحد الأدنى من مؤشرات الإنذار ناهيك عن أدوات اقتناص العائد أو احتواء وتجاوز الخطر .

على مستوى تاريخ الدول الصناعية نفسها، وفيما بنقد العلاقة بين التحرير التجاري وبين التنمية، وفي حين يغالط الكثير من المؤرخين بالقول بأنها استفادت (ولا تزال) تستفيد من تحرير تجاراتها الدولية، يؤكد «ألفرد مارشال»[3] قائلاً : بأن حرية التجارة التي طبقتها بريطانيا خلال سنوات القرن 19 حتى العام 1914 كانت في مصلحتها فقط، ولم تكن في مصلحة أية دولة أخرى ... وهو ما يثبته التأريخ، فأمريكا والعديد من الدول الأوروبية التي طبقت مبدأ حرية التجارة على نفسها، قد تخلت عنه خلال فترة قصيرة نسبياً في القرن 19.

أيضاً المثبت تاريخياً أن الولايات المتحدة مذ استقلالها تصاعدت فيها الأصوات بحماية المنتجات المحلية والصناعات الناشئة . ففي تقريرٍ تاريخي أعدة أحد قاداتها «ألكسندر هاملتون» العام 1790 حول طبيعة الصناعة التحويلية طالب فيه وبإلحاح بضرورة فرض حماية عالية على الصناعات الأمريكية، وأن هذه الحماية ضرورية جداً لكي تصبح الولايات المتحدة دولة عظمى . أيضاً وخلال فترة حكمه بين عامي 1860 إلى 1865 كان الرئيس الأمريكي السادس عشر «أبراهام لنكولن» مستاءً جداً من سياسة الحرية، وكان يردد على الدوام : ألغوا الضرائب الجمركية، وادعموا تحرير التجارة، عندئذ سيهبط عالمنا (أي أمريكا) في كل فرع من فروع الاقتصاد (كما هو الحال في أوروبا) إلى مستوى رقيق وبؤساء.

أما في أوروبا، وتحديداً في «ألمانيا» فالمثبت تاريخياً أنه وفي العام 1879 اتهم الكونت «أتون فون بسمارك» كل حرية التجارة بأنهم مخدوعون بفوائدها الزائفة، وذكر بأن التجربة تظهر أن الدول التي تتبع نظم الحماية على تجاراتها وصناعاتها تزدهر، بالمقابل أن الدول التي تطبق حرية التجارة تعاني من التراجع الاقتصادي[4] .

---

1 . هذا المصطلح استخدمه الاقتصادي «غنار ميردال» أواخر ستينيات القرن الماضي، للإشارة إلى استعداد معظم حكومات الدول النامية للفساد ولتجاهل القانون، وتغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة ... الخ . طالع : جلال أمين، **العولمة والدولة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 228/فيفري 1998، ص 30 .

2 . راجع مثلاً : منير الحمش، **الاقتصاد السياسي للعولمة والحرب**، موقع «مجلة البديل» المناهضة للعولمة بسوريا : *www.albadil.net*.

3 .محمد الأطرش، **تطور النظام الدولي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 171/ماي 1993 .

4 . Sidney Samuel, ***Trade Blocs and Common Markets***, NY : Knopf, 1963, P 9 – 10 and 13.

كما أنه قد كان من نتائج فرض حرية التجارة والانفتاح على البلدان المتقدمة من قبل الاقتصاديات النامية الخاضعة للاستعمار المباشر وغير المباشر القضاء على كامل صناعاتها التحويلية . وهو يحاجج بأنه يمكن في هذا السياق أن نذكر على سبيل المثال بعض الإحصائيات : ففي العام 1750 كانت قد بلغت حصة أوروبا الكلية من الإنتاج الصناعي التحويلي العالمي نسبة الـ 23.2 %، بينما كانت حصة الصين والهند أقوى تتجاوز الـ 57.3 % . وهذه الصورة تغيرت جذرياً تحت تأثير حرية التجارة الدولية فتزايد الإنتاج الصناعي التحويلي في أوروبا وأمريكا لتتجاوز حصة أوروبا لوحدها عتبة الـ 62 % بحلول العام 1900 وتنخفض حصة الصين والهند لنحو 7.9 % مع حلول نفس العام ... وما حصل لهاتين الدولتين من العالم الثالث حصل أيضا مع الإمبراطورية العثمانية وغير قليل من بقية الدول النامية .

وبموجز القول، وفي سياق النقد التاريخي للربط السابق بين حرية التجارة والتنمية، قد لا نجد لإفراغ محتواه ضمن مكتبات الغرب العريقة كلاماً أكثر دلالة على زيف ذلك الخطاب أفضل مما قاله المؤلف «فريدريك ليست» العام 1885 : أنه ... من منظور عالمي، يتضمن حكومة كونية ويرتكز على سياسة عالمية لإلغاء الدول القومية وحيث يصبح البشر مواطنين عالميين يمكنهم العيش في أي مكان يرغبون فيه، ... حينئذ قد تصبح حرية التجارة شيئاً مفيداً ... [1] . أيضاً، وضمن نفس السياق، قد لا يمكن تناسي ما يجمع عليه الاقتصادي « بايروك » حين صرح قائلاً [2] : أنه من العسير جداً إيجاد حالة أخرى، تتناقض بينها الوقائع إلى هذه الدرجة مع النظرية السائدة، بقدر حالة المبدأ الذي يقول : إن الأسواق لحرة هي التي كانت محركاً للنمو .

أما على مستوى التأريخ الحديث، فخلال النصف الثاني من القرن الماضي شهدت الكثير من الاقتصاديات مرحلة من التوسع السريع والرخاء غير المسبوقين، وذلك بسبب جوهري هو ما خلقته نماذج التنمية الثلاثة التي سادت تلك الفترة من رفع للأداء الاقتصادي وتحسين لمعدلات الوضع الاجتماعي العالميين ... الخ، باعتبارها نماذج ارتكزت على مبادئ وأدوات السياسة الحمائية واستراتيجيات دعم المنتج المحلي . وقد أنتجت تلك النماذج الثلاث (في الغرب والشرق، والجنوب) والمؤسسة تحديداً (وكما ذكرنا) على عمق دور الدولة في تسيير الاقتصاد ببعديها الداخلي والخارجي، الظروف الملائمة التي قام على أساسها رواج العقود الثلاثة الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية (1945 ـ 1975) والتي عمد كثير الدارسين لوصفها بـ «ثلاثنية الرفاه الاقتصادي» .

وبسرعة، لم يكتب لثلاثينية الرفاه تلك دخول عامها الحادي والثلاثين، فمع بدايات الربع الأخير من القرن الماضي عج الواقع الاقتصادي العالمي بكل مظاهر الفقر والحرمان (يموت كل يوم 100 ألف إنسان من الجوع أو بسبب إحدى آثاره)، وتشبع بجميع أشكال الحمائية الجديدة التي تمارسها المراكز عن منتجات أطراف السوق العالمية . كما وتراجعت وبشكل مزمن حال سوق العمل في الدول الصناعية نفسها وتدهور معدل نمو العالمي فلم يتجاوز . بحسب ما ورد في تقرير الأنكتاد للعام 1997 عتبة 2 % طيلة فترة التسعينيات مقارنة بمعدل 3 % في فترة الثمانينيات و5 % في الخمسينيات والستينيات من نفس القرن .

وأخيراً، يبرز ذلك الواقع طبقية حادةً في السوق العالمي مؤداها عدم التماثل بين المتعاملين فيه (مراكزاً مراكزاً، مراكزاً وأطرافاً، وأطرافاً أطرافاً) من حيث الثقل الاقتصادي من جهة، وفيما يتعلق بالنصيب من التنمية وصفقات التبادل الدولي من جهة ثانية. وشاع عند الجميع أن وكل عود الرفاهية التي ناد بها دعاة العولمة قد رحلت مع نهايات سبعينيات القرن الماضي، وأنه وبقدر ما أنجبت تلك النماذج الثلاثة غير الرأسمالية فترة من الرفاه الاقتصادي للعالم، بقدر ما شكل تآكلها التدريجي ومن ثم انتهائها وزراً كبيراً على كل من في العالم .

---

[1] . Friedrich List, ***The National System of Political Economy***, translated from German by Sampson S Lloyd (London : Longmans Green, 1885) . Reprinted : Fairfield, NJ : A.M.Kelley, 1991 . P : 130 .

نقلاً عن : محمد الأطرش، **حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية**، مجلة المستقبل العربي، عدد 260 / أكتوبر 2000، ص 8.

[2] . ورد النص: نعوم تشومسكي، **قوى وآفاق : تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي**، ترجمة : ياسين صالح، دار الحصاد، دمشق، 1998 ص 62 .

4. 3. واقع التبادل الدولي في ظل تنامي دور المنظمات الدولية:

بناءً مما سبق، الجلي أن «المنظمات الدولية» أصبحت أحد أهم عناصر مصفوفة «التجارة الدولية» للنظام التجاري الدولي الجديد، سيما وأنها (وكما سبق الذكر) أضحت تدير التجارة العالمية بحزم برغم أن عمرها لا يتجاوز في مطلقه 7 عقود، وأن شرعية وجودها لم تخضع أبداً لاستفتاء دولي يشارك فيه الجميع بالرفض أو القبول، بقدر ما كان ظهورها نتاج اتفاقات بينية للمراكز الرأسمالية فيما بينها فقط .

إنهم وكما كتب الاقتصادي «جان زيغلر» كلهم «سادة العالم الجدد» بكل ما للكلمة من معنى، يحكمون العالم ببياناتهم الأيديولوجية، بقدر ما يحكمونه بالضغط الاقتصادي، وبما يمارسونه من سيطرة عسكرية ... والشخصية الأيديولوجية التي توجه ممارساتهم تحمل اسماً لا يأبه له، هو: «توافق واشنطن»، الذي عقد أواخر القرن الماضي بين الشركات العابرة القارات، وبنوك وول ستريت، وبنك الاحتياطي الاتحادي الأمريكي والمنظمات الدولية : البنك العالمي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ... الخ[1].

فبعض المصادر التاريخية تتداول، أنه في أواخر سبعينيات القرن الماضي، حاول «الكونغرس الأمريكي» إرسال تعليمات لمدير «البنك العالمي» أمريكي الجنسية آن ذاك بعدم منح لأية قروض دولية للفيتنام ودول كثيرة متهمة بعدم احترام حقوق الإنسان . وفي المقابل حصلت تركيا على ما يقرب 30 % من إجمالي قروض البنك المقدمة في عقد السبعينيات أي حوالي 6 بليون دولار أمريكي نظراً لسياستها المساندة للولايات المتحدة. كما أن كوبا، السودان، ليبيا والعراق ... الخ من دول اللائحة السوداء الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة لم تتلق أي دعم مالي من أي من حكومات سلطة العولمة الثلاث.

ومؤخرًا أبدى «البنك العالمي» ارتياحه لإصلاحات باكستان الاقتصادية وتوقع مزيداً من التعاون معها وذلك بعد موقف الحكومة الباكستانية المؤيد للولايات المتحدة في حربها ضد ما تسميه الإرهاب. إن هذا الارتباط بين «البنك العالمي» و«صندوق النقد الدولي» من ناحية والولايات المتحدة من ناحية ثانية، يضفي بعض المرئية على إجابات سؤال : لمن السيادة إذاً ؟ تكملةً للصورة، وتثبيتاً لإجابة مقنعة عن سؤالنا، لم نجد أحسن مما كتبه المؤلف السويسري «جان زيغلر» قائلاً: إنني عندما أكتب : أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يفاوضان ... أكون عندئذ أنا شخصياً شريكاً في عملية تضبيب وتعميم واسعة . لأنه في الواقع الـ200 شركة عابرة للقارات والأقوى في العالم والمسيطرة على ربع الناتج المحلي العالمي هي التي ترسم الطريق ...[2].

كذلك، وبناءً عما سبق، أصبح واضحا أيضاُ الخلل في خطاب تلك «المنظمات الدولية» حول ثنائية (حرية التجارة/تنمية مضطردة) الذي أثبته التاريخ، وتعززها شواهد الراهن، فعلى عكس هذا المرتجى . إن صح التعبير. رافق ذلك التعاظم المذهل في حجم التجارة العالمية خلال العقود القليلة الماضية والذي تجاوز عتبة 12 % بين عامي 1999 و2000، ارتفاع مستويات الفقر والتخلف وتدنى معدلات التنمية في الكثير من الاقتصاديات، ناهيك عن ظهور العديد من الظواهر الاقتصادية والأزمات التجارية كظاهرة « الاستقطاب التجاري» وغيرها.

وخلاصة القول، أنه يجب إعادة النظر في خطاب النظام التجاري العالمي الجديد حول الارتباط بين حرية التجارة وبين التنمية، فواقع الحال برهن أنها وحتى في الدول المتقدمة عبارة عن : «الوعد الكاذب» كما وصفه مؤلفا كتاب «فخ العولمة»[3] أو «الفجر الكاذب : وأوهام الرأسمالية العالمية» كما جاء في كتاب لـ «جون غراي»[4] فما بالك فيما يتعلق منه . أي

---

[1] . جان زيغلر، **سادة العالم الجدد**، مرجع سابق، ص 66.

[2] . جان زيغلر، **سادة العالم الجدد**، مرجع سابق، ص 145.

[3] . هانس بيترمارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة**، مرجع سابق، ص 203 .

[4] . John Gray, ***False Dawn : The Delusions of Global Capitalism***, NY : New Press, 1998

الخطاب الفردوسي. بالدول النامية واقتصادياتها الهشة التي تخسر الدول الأكثر فقراً منها ما بين 163 مليار دولار إلى 265 مليار دولار من عائدات التصدير نتيجة لتطبيق اتفاقيات «الأورغواي» ككل، في حين أنها تدفع ما يتراوح بين 145 مليار و 292 مليار دولار نتيجة الزيادة في تكلفة فاتورة الغذاء .

وفي مطلع التسعينيات على أدنى تقدير ... وبدلا من أن تتخذ الحكومات الخطوات اللازمة للتخفيف من وطأة [تحرير التجارة الخارجية بالنمط الحديث] راحت هذه الحكومات تساعد على التعجيل به [في صورة تكتلات إقليمية ومشاريع تعاون بينية] فأنشأت دول أوروبا الغربية منطقة السوق الأوروبية المشتركة، وأخذت وفقا للخطة المسماة «أوروبا 92» تلغي من لشبونة وحتى كوبنهاجن، تقريبا كل العوائق التي تمنع انتقال رأس المال والبضائع والخدمات عبر الحدود . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك قد ردت على هذه الخطوة بأن قامت بدورها بتأسيس «النافتا : منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية» ... [كما وانتهجت القارة الآسيوية نفس السبل ومضت قدما في تشكيل تكتلات إقليمية أهمها تجمع بلدان جنوب شرق آسيا «الآزيان» . وبالنسبة لاقتصاديات بلدان الجنوب عموماً، فقد ظهرت العديد من محاولات ومشاريع التكتل والتعاون المشترك واتفاقيات الأسواق المشتركة ... الخ]، وفي الوقت نفسه كان هؤلاء جميعا قد بذلوا في إطار «الجات» قصارى جهدهم للتعجيل في آخر جولة من جولات القضاء التام على الضرائب الجمركية على المستوى العالمي . كما وقد طالب [السكرتير العام للمنظمة العالمية للتجارة] الحكومات المشاركة في منظمته بأن تقوم حتى عام 2020 بالتخلي عن كل الاتفاقيات المحلية وجعل العالم برمته منطقة تجارة حرة . وهو وبناء على كل التجارب السابقة مشروع سيؤدي إلى تعميق الأزمة الراهنة مضطرة التركيز [1].

. خاتمة الفصل الثالث :

في الأخير، يمكن القول أن النظام التجاري الجديد المرتكز على «الليبرالية الجديدة» يمكن وصفه أنه واقع جديد أكبر وأوسع نطاقاً مما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية، تغير عدد وضع وعدد المتعاملين التجاريين فأفل البعض وبزغ البعض الآخر، وكالآتي : الدولة القومية، التكتلات الاقتصادية، الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية ...الخ.

ولكن وبرغم ذلك، هناك الكثير مما يقال حول اختفاء الدولة في ظل النظام التجاري الدولي الراهن لها، فتأريخياً : ظل تدخل الدولة ضرورياً لمعالجة الاختلالات الناجمة عن تفاعل قوى السوق فيما بينها، لأداء وظيفتها الاجتماعية تحديداً. وفي هذا السياق تكون الدولة وحدها القادرة على التوسط بين القوى الاقتصادية الوطنية والقوى الاقتصادية عبر القومية ... إذاً هل فعلاً أن هنالك صيرورة موضوعية تعمل باتجاه اختفاء الدولة !؟ أم أن النقلة النوعية الجديدة لرأس المال من حالة العالمية إلى حالة العولمة تتطلب اختفاء الدولة في الجهات الطرفية بشكل خاص ؟ وما هو واقع حالة الأرقام سواء على مستوى الدول الصناعية المتطورة أم فيما يتعلق بالدول المتخلفة ؟ الذي يثبت العكس ... يثبت أن الدولة لا تزال حاضرة وبقوة. فمثلاً، طلب وتنفيذ مقترحات «إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصاديين» يجب أن يتم من خلال حكومة «الدولة القومية»، وثانياً، خصخصة المؤسسات والشركات الحكومية هي من مهمات الدولة ...الخ[2].

وبشكل عام، ولفهم أعمق لقضية العلاقة بين «الدولة» و«النظام العالمي الجديد»، يجب التفرقة بين:

- أولاً، بين بمفردتي «الدولة » و«السلطة». فالدولة بحسب هي مفهوم جد متشعب تتجاوز تشعباته حدود قدرة رأس المال على تطويقها في حدود تحقيق التراكم أو أسس توسيع قاعدة الأرباح، كونها تعبر عن مجال جغرافي يستبطن علاقات أخرى أكثر أهمية وتعقيداً : روابط أيديولوجية، فكرية، قانونية، إدارية ... الخ ويتضمن إضافة إلى ذلك تشكيلة جد متشابكة من عدة قوى اجتماعية ومجموعة أفراد اقتصادية وتنويعة واسعة من التركيبات

[1] . هانس بيترمارتين، هارالد شومان، **فخ العولمة**، مرجع سابق، ص 207 . 208 . 209 .

[2] . أمير السعد، **العولمة مقاربة في التفكير الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 126 . 127.

السياسية... الخ . ذلك الاستبطان والاحتواء يجعل من كفة ميزان الحق والواجب تترنح بين مصالح كل طرف (القوى الاجتماعية والقوى المسيطرة) دون القدرة على التحديد المسبق والدقيق لاتجاه ترنح الميزان . أما «السلطة» بحسب تقديرنا فهي المفهوم الأقل تشعباً والأسهل للسيطرة والتطويق، كونها جملة أدوات تقنية، عدة أشخاص وتركيبة بسيطة من ممارسات تنبع من منطق القوة والربح الخاص أكثر من كونها نتاج التوافق بين القوى المشكلة للبناء المجتمعي للدولة القومية .

- وثانياً : أنه يجب الوقوف بروية عند الفاصل بين المفردات التالية : الدور «الجيو اقتصادي» للدولة، الدور «السوسيو اقتصادي» للدولة، والدور «السياسي الاقتصادي» للدولة:

1. جيو اقتصادياً : (أي من زاوية سلطة الدولة الاقتصادية على حدودها الجغرافية تجارياً ونقدياً ... الخ) يمكن القول بأنه لم يعد للدولة القومية أي مكانة في رسم مسارات تدفقات «التجارة العالمية» وتحديد الملامح الكبرى للسياسة الاقتصادية الوطنية، فالسلع والخدمات تتدفق بسهولة كبيرة، ورأس المال ينتقل بسرعة وبكميات هائلة.
2. **سوسيو اقتصادياً** (أي الحضور الاجتماعي للدولة) : فكرة الاختفاء من هذه الزاوية تحتاج للكثير من إعادة النظر، فالتاريخ أثبت أن حضور الدولة اجتماعياً كان ضرورياً في كثير من الحقب لتحقيق وإعادة التوازن للأوضاع الحياتية. كما ويثبت الراهن أن دورها الاجتماعي لا يزال يلمس لحد الساعة حتى على مستوى المراكز الصناعية الكبرى، فالإنفاق الحكومي في الدول الرأسمالية نفسها لا يزال حاضراً وبقوة في تغطية الاختلالات وتقليص حجم الأزمات، فمنذ السبعينيات من القرن الماضي وبرغم بدايات الانتشار الواسع لأفكار الليبرالية الاقتصادية الجديدة تأكد البيانات مثلاً أن نسبة الإنفاق الحكومي على تعويضات البطالة من إجمالي الناتج المحلي قد ارتفعت في معظم تلك الاقتصاديات.
3. **سياسياً اقتصادياً** (أي الدور السياسي للحكومات فيما يتعلق بتقاطعاته مع التسيير الاقتصادي لشؤون الدولة)، فهنا تحديداً يجب التمييز بين تراجع دور «الدولة القومية» وتغير طبيعته، خاصة من منظور كونها سلطة تخدم مصالح رأس المال الخاص. فالدولة على مدى التاريخ شكلت طرف ذلك التحالف مع رأس المال في حدود علاقة تطورية يمكن وضعها (بحسب ما نرى) ضمن منحيين تاريخيين : أولهما «بناء الذات» والثاني «تفكيك الذات».ففي الماضي كان تدخل «الدولة القومية» ضروري من أجل تشييد البناء الاقتصادي الوطني تكملةً لعمليات تشييد السوق المحلية التي لا تزال في مراحلها الجنينية، وكما أن الدولة ضرورية لإعادة التوازنات الاقتصادية التي تختل رأسمالياً باستمرار بفعل العامل الدوري لأزماتها . واليوم سادة العولمة وفي سياق مساراتهم لتجسيدها بالملموس والتبشير بعقيدتها (إدخال مضمون توافق واشنطن حيز التنفيذ مثلاً) بحاجة ماسة وعضوية إلى قرارات سياسية من سلطة قوية وبرلمانات تحظى قراراتها بقوة إبراء قانونية عبر الدستور أو من خلال القوة (وهي دون ريب الدولة لا غير) من أجل تخفيف وإلغاء القيود الحمائية وسن قوانين الإعفاءات الضريبية ومراسيم التشريعات القانونية المسهلة لعمليات التدفق والانسياب الحر لرأس المال دخولاً وخروجاً . كما أن عمليتي تفكيك وخصخصة القطاع العام لا يمكن أن يتم إلا من خلال وزارات الاقتصاد والمالية أو التجارة ... الخ التابعة للدولة . وبلا شك تقديم طلبات الانضمام والسير في مفاوضاته فيما يتعلق بالدخول إلى مكاتب منظمة التجارة العالمية أو غيرها من مؤسسات العولمة لا يمكن تصور التفاوض من دون سلطة حكومية هي الدولة بسلطتها ... الخ.

بالمختصر النظام التجاري الجديد بحاجة إلى الدولة لتسهيل عملية انتشاره وتطبيقه، وبالتالي فإن حضور الدولة لا يزال (وسوف يضل) ضرورياً، بل هو يتعاظم، ففي حين يدب أن يكون الاستلزام يفضي إلى أن عدد الدول في تناقص مستمر تزامناً مع تكثف حضور النظام التجاري الدولي الجديد، تثبت المعاينة الميدانية أنه خلال الستة عقود الماضية، ارتفع عدد الدول بل أن يتناقص، فمع نهايات العام 1991 مثلاً أضيف إلى المجتمع العالمي ما يقارب الـ 15 وحدة سياسية حديثة الاستقلال وذات السيادة الكاملة بعد تفكك وحدة الإتحاد السوفييت، كما أنه تشير بيانات منظمة «الأمم المتحدة» إلى أن

عدد «الدول القومية» ذات السيادة المستقلة والأعضاء فيها والذي لم يتجاوز سنة التأسيس 51 دولة زاد خلال أقل من ثلاثة أعوام بسبع دول ليصبح مع حلول العام 1948 الـ 58 دولةً، وتواصل التضاعف ليبلغ مع حلول العام 1976 إلى 147 دولةً بعد أن استقلت الكثير من البلدان النامية من قهر الاستعمار، وتحرر غير قليل مما تبقى من قمع الانتداب .

المدهش في الأمر، أنه حتى مع الحضور المكثف الذي حظيت به العولمة خلال العقد الأخير من القرن الماضي، لوحظ ارتفاع في عدد «الدول القومية المستقلة» العضوة في الأمم المتحدة والذي بلغ مع منتصف العام 1990 مجموع 159 عضواً ثم 188 بلداً بحلول منتصف العام 1999، وإذا ما استطاعت الحركات التحررية التي لا تزال تناضل تحقيق أهدافها الانفصالية، فيعني ذلك أن عدد الدول الأعضاء في «الأمم المتحدة»[1] (وبالتالي الدول المشكلة للنظام العالمي الجديد) سوف يتجاوز الـ 210 بلداً [2] .

وفي تحليل معمق، و فيما يتعلق بالرابط العولمي بين «الدولة القومية» والليبرالية الاقتصادية الجديدة، وحول اختفاء الدولة : فإنه تاريخيا ظل تدخل الدولة ضرورياً لمعالجة الاختلالات الناجمة عن تفاعل قوى السوق فيما بينها لأداء وظيفتها الاجتماعية تحديداً . وفي هذا السياق تكون الدولة وحدها القادرة على التوسط بين القوى الاقتصادية الوطنية والقوى الاقتصادية عبر القومية . إذاً هل فعلاً أن هنالك صيرورة موضوعية تعمل باتجاه اختفاء الدولة ؟ أم أن النقلة النوعية الجديدة لرأس المال من حالة العالمية إلى حالة العولمة تتطلب اختفاء الدولة في الجهات الطرفية بشكل خاص ؟ وما هو واقع حالة الأرقام سواء على مستوى الدول الصناعية المتطورة أم فيما يتعلق بالدول المتخلفة ؟[3]

بشكل عام، نعتقد أنه ينبغي التمييز بين اختفاء «الدولة القومية» والتراجع في قوتها، وبين التغير في وظيفتها، فإذا ما اعتمدنا مرجعية الأرقام من خلال الارتباط مؤشر بين نمو التجارة بدلالة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي، يمكن ملاحظة أن نسبة الإنفاق الحكومي قد ارتفعت في الدول الصناعية مما يقارب 20 % من إجمالي الناتج المحلي قبل العام 1945 إلى ما تجاوز عتبة 47 % خلال منتصف التسعينيات من القرن الماضي .. وارتفعت نسبة هذه العلاقة في الدول المتخلفة من 10 % إلى ما يربوا عن 25 % خلال سنوات نفس الفترة . وطبقاً لهذا لتحليل الرقمي، يمكن القول بأن دور «الدولة القومية» لم ينقص بل ازداد، الشيء الذي يدفع إلى التحفظ في القول بتراجع أو انحسار دورها في كل الدول المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء .

بنسق تحليلي آخر، نعتقد أنه إذا كانت العولمة تطمح إلى زيادة الثروة القومية انطلاقاً من حرية التجارة وتكامل الأسواق عالمياً، إلا أن مكسب زيادة الثروة القومية ذلك لا يكون ذا أهمية فعالة ما لم يؤدي إلى تحقيق الحد المعقول من التوزيع الملائم للزيادة الحاصلة تلك في الثروة القومية . ولا نعتقد أن مثل هذا الحد المعقول من التوزيع يمكن تحقيقه من دون تدخل الدول بأدواتها، بمعنى أن ما تطرحه العولمة من تعبئة حول اختفاء الدولة والتراجع في قوتها، لا يفسره غير الحاجة الملحة والسريعة لتكييف مناخ عالمي الاتجاه على مقاسات حاجات أممية رأس المال لتسهيل مهمات عديدة منها على سبيل الذكر لا الحصر :

1. تحقيق حالة من الإلحاق لكثير من الدول وليس اللحاق .
2. تحقيق مستويات من الاختراق الاقتصادي عبر تفكيك النظم الإنتاجية القائمة .
3. إعادة تركيب النظم الإنتاجية بعد تفكيكها ضمن متطلبات اللحظة التاريخية، أي جعلها ذات بعد عالمي في حدود المنطق العالمي .

---

[1] . للتوسع حول « الأمم المتحدة » راجع : حسن نافع، **الأمم المتحدة في نصف قرن**، عالم المعرفة، العدد 202 / أكتوبر1995 .

[2] . .هذا التوقع نقلاً عن : نايف على عبيد، **القرية الكونية : واقع أم خيال**، مرجع سابق، ص 151 .

[3] . هذا العنصر عبارة عن نقل مباشر بتعديلات طفيفة لجزء من الدراسة القيمة التي نشرها الدكتور «أمير السعد» العام 2003 تحت عنوان : العولمة .. مقاربة في التفكير الاقتصادي . أنظر : أمير السعد، **العولمة .. مقاربة في التفكير الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 126 . 127 .

4. تحويل جزء من مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة ومؤسساتها الوطنية إلى سلطة المؤسسات الاقتصادية العالمية .

وأخيراً، ثمة نوع من التلوين المتعدد السياسات ي موقف العولمة من الدولة . فمبدئياً تدعي ضرورة تراجع واسع لدور الدولة لصالح قوى السوق من جهة، ومن جهة ثانية لدولها استثمارات معتبرة بعشرات المليارات من الدولارات في المناطق التي تخضع للنخب التسلطية !! لا لشيء سوى أن مجمل الشروط والتسهيلات التي تمنحها تلك النخب تسهل من توسيع قاعدة الربح وتعظيمها ... .

وفي تلخيص للرؤية السابقة، وفي إحدى محاضراته، وصف الأمين العام للأمم المتحدة «بطرس غالي» الوضع معلناً أن الكوكب الذي يشغل فيه منصف الدبلوماسي الأول يقع ضمن ضغط عال بين متضادين . قائلاً: «إن كوكبنا يخضع الآن لضغط تفرزه قوتان عظيمتان متضادتان، إنهما : العولمة والتفكك»[1] .

[1] . هانس بيترمارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة**، مرجع سابق، ص 68 .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

في الأخير، نأمل أن تكون هذه المطبوعة البيداغوجية دعامة معرفية للطلبة والزملاء الباحثين المهتمين بقضايا وموضوعات التجارة الدولية، خاصة منها حقل التنظير والتتبع التاريخي؛ كما نتمنى أن تكون إضافة للمكتبة الجامعية كوعاء ورقي علمي، ومرجع اقتصادي يسهم في التراكم المعرفي والرقي بالبحث العلمي.

والأكيد أن هذا العمل به من النقائص الكثير، ونحن ندعوا كل من عثر خلاله عن خلل لغوي أو سهو علمي ...الخ، أن لا يتردد في التواصل معنا لتصويب الخطأ قدر الإمكان.

ختاماً، وكما أقول دوماً، فمذْ وُلِّجْنَا حقلَ نشرِ المعرفة ووُهِبنَا فَضلَ تدريس علم الاقتصاد بالجامعة، ومن ثم حُمِّلْنَا وِزرذلك إن قصرنا في أداء ما وُكِّلنا به، ومُنِحنَا فَضْل ما وُفقْنا لأداء ما تيسر لنا منه (أو ونحن نأمل أن نمنح ذلك)، ونحن في يقينٍ تامٍ بأن القضية قضية أمَانةُ شَرفٍ، وأن ذلك التكليف تَكْلِيفٌ بحملٍ ثقيل قد لا نَسْطِعْ عليه صبراً . كما وانتابتنا مُذْ ذلك قَنَاعَاتٌ راسِخَة بأن المَهَمَة عند أدنى ما فيها أَجَّلُ من إلقاء محاضرةٍ أو تلقين درسٍ، أسمى من مناقشة عرض بحثي أو منَاظرة طالبٍ أو باحثٍ، وأعظَم من تأطير مشروعِ تخرجٍ أو مجادلة فِرقَة بحثٍ تَتَخَرَج ... الخ، فهي رسالةُ حياةٍ لا بُدٌ من أن يُرصد ويُجمع لها كل ما يمكن أن يعاون لإتمامها وتبليغ رسالاتها ... وهكذا كانت الفكرة لإعداد هذه المطبوعة وتمت ببركة الله وتوفيقه، وهو الذي ندعوه أن يجعل منها منبراً ك : قبس علم، مشكاة معرفة، سراج توعية ونبراس إرشاد لكل زائرٍ تعَّمد ولوجه، ولكل عابر سبيل علمٍ ألقته زوابع البحث العلمي بين صَفْحَاتِه . فأهلاً وسهلاً بالجميع على صفحتهم : زواراً كنتم، نقاداً أتيتم، طلاباً أقبلتم، مناصرين موالين أو غير مبالين .

المراجع